

تيكواج فيتر

**الدولة الوطنية
في فكر
د. جون قرنق**

الكتاب: الدولة الوطنية في فكر د. جون قرنق
الكاتب: تيكواج فيتر
تاريخ النشر: الطبعة الأولى 2021
رقم الإيداع: 13882 / 2021
التقديم الدولي: 978 - 977 - 6597 - 78 - 5



الناشر ويلوز هاوس للطباعة والنشر

جمهورية جنوب السودان، جوبا، كاتور- مربع ٨ جوار مركز جيران
www.jubabook.com
www.willowshouse.net
gatawillow@gmail.com
Willowshouse3@gmail.com
+211927302302

حقوق النشر محفوظة للمؤلف والناشر ©

لايُسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه، أو تخزينه كنسخة إلكترونية أو نقله بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر.

دار ويلوز هاوس غير مسؤولة عن آراء المؤلف وأفكاره، وتعبير الآراء والأفكار الواردة في هذا الكتاب عن وجهة نظر المؤلف ولا تعبر بالضرورة عن وجهة نظر الدار.

الدولة الوطنية

في فكر
د. جون قرنق

"فالسودان القديم، الذي نال إستقلاله في ١٩٥٦م، عمل على تهميش الآخرين فلماذا إذن أقاتل من أجل ذلك السودان؟ وهكذا، فإن مهمتنا وواجبنا. أن نخلق سوداناً ننتسب له كلنا، رابطة اجتماعية سياسية ننتمي إليها جميعاً وندين لها بولاء الكامل بغض النظر عن العرق أو الدين أو القبيلة، أو الجنس حتى تستطيع المرأة أن تساهم بفعالية. هذا هو السودان الذي تهدف الحركة إلى إقامته ونحن نناشد الشعب السوداني أن يعي أن هذا هو إتجاه المستقبل، لكي نصبح أمة عظيمة وشعباً عظيماً، يجب أن نسير في هذا الطريق."

د. جون قرني دي مبيور

إهداء

إلى الشعوب التي مازالت تكافح من أجل العيش في دولة وطنية
ديموقراطية، لا تميز بين المواطنين على أساس الانتماءات الضيقة
(الإقليمية أو الإثنية أو الدينية أو غيرها).

تيكواج فيتر

القاهرة - ١٥ يوليو ٢٠٢١

شكر و تقدير

بعد شكر الله وحمده، يطيب لي أن أتقدم بخالص الشكر والتقدير لكل من ساعد في إعداد هذا الكتاب الذي كان رسالة الماجستير من جامعة القاهرة. فأولاً عظيم الشكر والتقدير لكل من: الأستاذ الدكتور صبحي قنصوة، أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، والأستاذ الدكتور محمد نور البصرتي، أستاذ العلوم السياسية ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد جامعة بني سويف، والأستاذ الدكتور باسم رزق، أستاذ العلوم السياسية بكلية الدراسات العليا الإفريقية، جامعة القاهرة، والدكتور أحمد أمل، مدرس العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية العليا، جامعة القاهرة، والأستاذة الدكتورة علياء سرايا، أستاذة العلوم السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، والأستاذة الدكتورة شيماء محي الدين محمود، أستاذة العلوم السياسية بكلية الدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، وذلك لتفضلهم بالإشراف في إعداد هذا الكتاب، وعلى ما بذلوه من جهد، وما أسدوه لي من عون، وما قدموه لي من توجيهات ونصائح كان لها عظيم الأثر في إعداد الكتاب.

كما يسعدني أن أتقدم بعظيم شكري وامتناني لأبي وأمي، على ما قدموه لي من تضحيات ودعم غير محدود، وجزيل الشكر لكل من ساهم بأي شكل كان.

مقدمة

إن قضية بناء الدولة الوطنية من أبرز الإشكاليات التي تعاني منها الدول، وبخاصة الإفريقية التي تضم شعوبًا متنوعة ومختلفة الأصول، الأمر الذي أدى لوجود تعددية إثنية ودينية ولغوية، وهي الظاهرة التي أثرت بقوة على المسار السياسي في دولة السودان منذ الاستقلال عام ١٩٥٦م. وفي عام ١٩٨٣م ظهرت حركة تمرد في السودان في الإقليم الجنوبي، قادها فيما بعد جون قرنق الذي تبنى إطارًا فكريًا يركز إلى مفهوم الدولة الوطنية، وهو الإطار الذي ضمنه قرنق أفكارًا مهمة شأن ماهية هذه الدولة والجوانب المرتبطة بها وصولًا إلى كيفية تطبيقها على أرض الواقع.

وعلى الرغم من نيل جمهورية جنوب السودان استقلالها في ٩ يوليو عام ٢٠١١م، عقب استفتاء شعبي جرى في مطلع العام ذاته، لم تشهد أفكار جون قرنق الكثير من مظاهر التجسد على أرض الواقع في هذه الدولة الجديدة، التي سرعان ما عانت من انقسامات سياسية وإثنية حادة، الأمر الذي يخلق أهمية لمراجعة أفكار جون قرنق في اللحظة الراهنة بشأن الدولة الوطنية في جنوب السودان، ومتطلباتها وكيف يتم تجاوز العوائق المتعددة التي يفرضها الواقع.

أولاً- موضوع الدراسة:

وفي هذا الشأن تسعى الدراسة إلى التركيز على موضوع الدولة الوطنية في فكر جون قرنق، كواحدة من الأفكار المهمة التي من خلالها

تناول القضايا والمشكلات التي كانت تواجه السودان منذ الاستقلال، وما تبعها من حروب أهلية طويلة الأمد، أفضت في نهاية الأمر إلى انقسام السودان إلى دولتين. ومن خلال التركيز على موضوع الدولة الوطنية في فكر جون قرنق، سيتم التعرض لأفكار مهمة أخرى كقضايا الهوية ومرتكزاتها الأساسية، وكيفية تحقيق الاندماج الوطني في الدولة الإفريقية.

ومن أجل الوصول إلى فهم أفضل لأفكار جون قرنق المتعلقة بالدولة الوطنية، سيتعين دراسة عدد من العوامل المختلفة التي شكلت المقومات الأساسية لفكر القائد الراحل، فضلاً عن تناول البعد الحركي لمشروعه السياسي كونه لم يكتف بطرح أفكاره المختلفة، بل سعى إلى تحقيقها على الأرض الواقع من خلال الدور الذي لعبه لعقود كأهم القادة السياسيين في جنوب السودان. كما سنتناول الدراسة تأثير السياق التاريخي الذي كون خلاله جون قرنق أفكاره عن الدولة الوطنية، وهو السياق الذي اتسم بطابع صراعي في أغلب الأوقات قبل التوصل إلى اتفاق السلام الشامل عام ٢٠٠٥م، الذي مثل نقطة النهاية في حياة جون قرنق ومشروعه السياسي.

ثانيًا - أهمية الموضوع: تتمثل الأهمية العلمية والعملية لهذه الدراسة فيما يلي:

- الأهمية العلمية:

تتمثل الأهمية العلمية للدراسة في تقديم إسهام بحثي في مجال الفكر السياسي الإفريقي، من خلال دراسة أفكار جون قرنق التي تمثل إسهامًا سياسيًا مهمًا في ظل انتمائه لجيل أحدث نسبيًا من جيل الآباء الأوائل للفكر السياسي الإفريقي، ولمعالجته إشكاليات الدولة الإفريقية في مرحلة ما بعد الاستقلال، فضلًا عن شمول أفكاره بشأن الدولة الوطنية قضايا مهمة كالهوية الوطنية والاندماج الوطني.

- الأهمية العملية:

تتمثل الأهمية العملية للدراسة في الارتباط بين أفكار جون قرنق ونشأة جمهورية جنوب السودان، والتي لا تزال تعاني مشكلات مصاحبة منذ نشأتها في قضية الاندماج الوطني وتحقيق سلام مستدام، وهي القضايا التي سبق لجون قرنق وأنعالجها في خطاباته المتعددة ووثائق الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان خلال سنوات انخراطه في مشكلة السودان.

وتجدر الإشارة إلى أن الدراسة لا تسعى إلى البحث عن حلول تغير الوضع القائم بإعادة وحدة الدولتين (جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان)، بل تركز الدراسة على فكر ورؤى جون قرنق حول الدولة

الوطنية والتحديات التي واجهت تطبيقها في الدولة الجديدة (جمهورية جنوب السودان).

ثالثاً - أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- ١- فهم فكر ورؤى جون قرنق حول الدولة الوطنية في السودان.
- ٢- دراسة العوامل التي أثرت في بلورة تلك الأفكار، ومنها البيئة الداخلية للسودان والبيئة الخارجية (الإقليمية والعالمية)، ومواقف الأطراف الداخلية السودانية الشمالية والجنوبية، والمواقف الخارجية التي تتمثل في دول الجوار الإقليمي والدول الكبرى من استراتيجيات تلك الأفكار.
- ٣- بحث وتحليل مدى إمكانية تطبيق رؤى جون قرنق في جنوب السودان.
- ٤- وأخيراً، تقييم التحديات والمعوقات الرئيسية التي حالت دون تطبيقها في الدولة الجديدة في إقليم جنوب السودان.

رابعاً - إشكالية الدراسة:

على الرغم من أن قضية الدولة الوطنية مثلت مرتكزاً أساسياً لفكر جون قرنق وعمله السياسي، إلا أن جمهورية جنوب السودان التي كانت لجهود قرنق إسهاماً رئيسياً في تأسيسها، عكست الكثير من المشكلات فيما يتعلق بمعالجة القضايا الأساسية لبناء الدولة الوطنية.

على هذا تتمثل الإشكالية الرئيسية للدراسة في التناقض بين أفكار ورؤى جون قرنق بشأن الدولة الوطنية، وبين تعثر التجربة السياسية في جمهورية جنوب السودان في تطبيق هذه الأفكار على أرض الواقع.

خامساً- تساؤلات الدراسة:

- أ- ما العوامل المؤثرة في الفكر السياسي لجون قرنق؟
- ب- ما الأسس المختلفة للدولة الوطنية وفق رؤى جون قرنق؟
- ت- ما العمليات الأساسية التي يتعين القيام بها لتأسيس دولة وطنية قوية وفق أفكار جون قرنق؟
- ث- ما الإشكاليات الخاصة بالدولة الوطنية التي حاول قرنق التصدي لها على المستوى الفكري؟
- ج- إلى أي مدى تصلح رؤى جون قرنق لمواجهة الوضع الراهن في الدولة الجديدة (جمهورية جنوب السودان)؟

سادساً- منهجية الدراسة:

تستعين الدراسة بأدوات تحليل المضمون لدراسة قضية الدولة الوطنية في السودان في فكر جون قرنق، من خلال التحليل النوعي لمضمون خطابات جون قرنق، بالإضافة إلى الوثائق والكتابات التي تناولت أفكاره حول الدولة الوطنية في السودان سواء كان بشكل مباشر أو غير مباشر.

سابقًا - الدراسات السابقة:

يمكن تقسيم الدراسات السابقة إلى اتجاهين:

الاتجاه الأول - الدراسات التي تناولت شخصية وفكر جون قرنق:

- ١- د. عبد القادر إسماعيل: "قيادات الدينكا العسكرية في أزمة الجنوب"، أعمال ندوة الدينكا ومشكلة جنوب السودان ٦ يونيو ٢٠٠١، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٦ يونيو ٢٠٠١)

تتناول هذه الدراسة قيادات قبيلة دينكا العسكرية ومن ضمنهم جون قرنق رئيس الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، وفي هذه الدراسة تم تناول شخصية جون قرنق وفكره في إطار قيادته للحركة الشعبية منذ عام ١٩٨٣م، والأهداف التي ينطلق منها فكره حول مشكلة السودان وتأسيس الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، وتناولت أيضًا الخلافات التي نشبت بين جون قرنق والأطراف الأخرى من حيث رؤية كل منهما حول الوحدة أو الانفصال عن السودان، بالإضافة إلى تناولها الجهات التي كانت تدعم جون قرنق طوال الفترات السابقة لعام ٢٠٠١م.

- ٢- د. عبد الماجد بوب: جنوب السودان جدل الوحدة والانفصال، (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ٢٠١٠)

تناولت هذه الدراسة شخصية جون قرنق منذ ميلاده ومراحل حياته الأكاديمية والعسكرية والسياسية، فتؤكد الدراسة أن مرحلة دراسة جون قرنق كانت ذات أهمية وتأثير فيما ترتب على شخصيته لاحقاً، ولاسيما ما كانت تشهده القارة الإفريقية من زخم فكري وحركات التحرر الإفريقي، بالإضافة إلى مرحلة دراسته في الولايات المتحدة ولقائه بعديد من المفكرين الأفارقة حينها.

كذلك تناولت الأسباب والظروف التي دفعته إلى الانضمام لقوات الأنانيا الأولى، وعوامل وظروف الانضمام إلى المتمردين في يونيو ١٩٨٣م، وما يشوبه من اختلاف بين آراء قيادات جنوب السودان من ضمنهم جوزيف لاقو ود. لام أكول وابيل الير حول تلك الظروف، وأخيراً تناولت تلك الدراسة السمات الشخصية التي كان يتمتع بها جون قرنق، وكيفية وقدرته على قيادة حركة التمرد وكسب الأطراف الإقليمية والدولية من أجل الحصول الدعم المادي وغيرها.

٣- Edward Abyei Lino: **Dr. John Garang De Mabiro Atem a man to know**, (Juba: Rafiki for printing and publishing, ٢٠١٧).

تناول إدوارد لينو في كتابه شخصية جون قرنق منذ الميلاد حتى وفاته، وبالإضافة إلى التفاصيل المرتبطة بشخصيته وما يتمتع بها من صفات ومؤهلات مكنته من قيادة الحركة والجيش الشعبي الذي جمع مختلف قبائل جنوب السودان، بل معظم أبناء السودان من شمال

وجنوب وشرق وغرب السودان تحت لواء الحركة الشعبية، ونادى بالوحدة في السودان مستخدماً سماته ومؤهلاته الشخصية. وأشار في كتابه حول شخصية قرنق غير الاتكالية وما كان يتمتع به من شغف المعرفة والتعلم، بالإضافة إلى الإصرار نحو تحقيق ما يصبو إليه طوال فترة حياته.

وبالتالي، سيتم الإستفادة من هذه الدراسات الثلاث السابقة والتي تناولت شخصية وفكر جون قرنق، في دراسة شخصية جون قرنق، لا سيما العوامل التي أثرت على شخصيته مما مهد له أن يقود الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، وطرح رؤى خلال الفترة من ١٩٨٣م إلى ٢٠٠٥م لإحداث تغيير في السودان.

الاتجاه الثاني- الدراسات التي تناولت رؤى جون قرنق حول الدولة الوطنية السودانية:

١- د.الواثق كمبر، تحرير وتقديم: جون قرنق رؤيته للسودان وإعادة بناء الدولة السودانية (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥).

هدفت هذه الدراسة إلى عرض ونشر أفكار جون قرنق ورؤيته للسودان الجديد بشكل شامل ومتكامل، كما تضمن عرض ما كان يطلق

عليه قرنق بالتنوع التاريخي والمعاصر، ولاسيما القضايا الأساسية التي تتطرق منها رؤية د. جون قرنق حول الدولة المنشودة.

واتبع الكاتب أسلوب التحرير وتقديم رؤية جون قرنق للسودان من خلال المقابلات الشخصية، بالإضافة إلى العودة إلى خطب جون قرنق طوال مراحل حياته حول تلك الفكرة والقضايا المرتبطة بها.

٢- د. منصور خالد، تقديم: **من أجل سودان جديد** (السودان: شعبة إعلام الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، ١٩٩٠)

هذه الدراسة تهدف من خلالها شعبة إعلام الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان إلى نشر تعليقات وخطابات قرنق التي كانت تبث عبر راديو الحركة، والإعلانات السياسية الهامة التي أصدرتها قيادة الحركة الشعبية لجماهير الشعب السودان، وكذلك تضمن بعض من الوثائق الهامة ضد النظام الحاكم في السودان آنذاك، ولعل تتضح أهميتها من أنها تحمل رسائل مباشرة من جون قرنق كونه قائدًا لهذه الحركة عن رؤية وأهداف الحركة من النضال إلى الشعب السوداني.

وتتضح أهمية هذه الدراسة مما تضمنته من خطابات جون قرنق، والتي تدور حول فكرة الدولة الوطنية في السودان، وهي فكرة قائمة على التمسك بالوحدة ونبذ كافة الاختلافات الأخرى التي قد تفرق شعب السودان إلى جنوب وشمال، وتفرقهم من حيث الدين واللغة وغيرها من عوامل الاختلاف المرتبطة بذلك.

٣- Oystein H. Rolandsen: **GUERRILLA**
GOVERNMENT Political Changes in the
Southern Sudan during the ١٩٩٠s (Sweden:
Nordiska Africainstitutet, ٢٠٠٥).

هدفت تلك الدراسة إلى دراسة حرب العصابات "Guerrilla" وبشكل أوضح تركّز وتسعى إلى توضيح ما قد ينتج عن المساعدات الإغاثية التي كانت توجّه إلى المتضررين في المناطق التي تشهد حروبًا، وكذا بالتركيز على العلاقة بين السياسة والتمرد في مناطق الحرب، باستخدام المصادر الأساسية المعتمدة على المقابلات والأبحاث التي أجريت ذات الصلة بالموضوع وأسلوب الاستكشاف كما ذكر الكاتب.

وذلك من خلال البدء بدراسة محاولة الانقلاب على قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان، والإطاحة بجون قرنق في عام ١٩٩١م، باعتبار ذلك الحدث البذرة الأولى للمؤتمر القومي الأول للجيش والحركة الشعبية لتحرير السودان ١٩٩٣م وإعلان "السودان الجديد"، لوضع الإصلاحات على ثلاثة مستويات الأعلى (المركزي)، والأوسط (الإقليمي)، والأدنى (المحلي)، وإعادة تشكيلها كحلول لعدم إنتاج ما حدث في عام ١٩٩١م، إلا أن الدراسة لم تتطرق إلى الظروف المحيطة في أثناء المؤتمر وما ترتب عليها من تأثير على المؤتمر، علاوة على تطور الحياة السياسية للحركة الشعبية خلال حقبة التسعينيات وفقًا لذلك المؤتمر.

وتوصلت الدراسة إلى العديد من النقاط ولعل أهمها الخلط الناشئ من إعلان السودان الجديد بين الحاضرين وجون قرنق الذي يرى أن السودان لا يقتصر على المناطق المحررة فقط في الجنوب، وجنوب كردفان، وجنوب النيل، بل إن السودان القديم لابد أن يكون جزءاً من السودان الجديد أي من الدولة الوطنية المنشودة في السودان.

٤- د. عبد الماجد بوب: هكذا تحدث جون قرنق!، حوار أجره د. عبد الماجد بوب مع العقيد الدكتور قرنق دي مبيور في الرابع من يونيو ١٩٨٨ (أديس أبابا، احترام، المجلة السودانية لتقافة حقوق الإنسان وقضايا التعدد الثقافي، العدد الثامن، أغسطس ٢٠٠٨).

وهذه الدراسة حوار أجره د. عبد الماجد بوب مع الدكتور جون قرنق في الرابع من يونيو ١٩٨٨م، وخلال هذا الحوار طرح العديد من الأسئلة وجد فيها استجابة شديدة من جون قرنق للإجابة عن تلك الأسئلة، ولعل أهمها يتمثل في الأسئلة المتعلقة بالموقف حول الانصهار الذي تحقق داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان، إذ أصبحت بوتقة لانصهار لكل السودان بصرف النظر عن الاختلافات الإقليمية والإثنية والثقافية والدينية، بالإضافة إلى الأهداف المتضمنة في مانفستو الحركة الشعبية في ذات الشأن، وبخاصة الأهداف والبرامج الاجتماعية والاقتصادية، وموقفها من الجيش السوداني في حالة وصولها إلى السلطة في السودان، وأخيراً والأهم هو مدى استجابة أهل السودان في المناطق غير الجنوب

من فكرة ضرورة قيام دولة وطنية ينصهر فيها مختلف سكان السودان بصرف النظر عن الاختلافات الإقليمية والدينية وغيرها في إطار السودان الجديد.

٥- MATHEW J. DELANEY: JOHN GARANG AND SUDANISM: A PECULIAR AND RESILIENT NATIONALISM, A SENIOR PROJECT SUBMITTED TO THE FACULTY OF THE HISTORY DEPARTMENT IN CANDIDACY FOR THE DEGREE OF BACHELOR OF ARTS OF HISTORY (SAN LUIS: CALIFORNIA POLYTECHNIC STATE UNIVERSITY, JUNE ٢٠١٠).

هدفت الدراسة إلى إثبات وتأكيد الفكر القومي/الوطني لجون قرنق في تأسيس وبناء "السودان الجديد"، وذلك من خلال تقسيم الدراسة إلى النقاط التالية: مقدمة، جون قرنق وقناة جونقلي، النميرية والسودانية، أصول السودانية، العصبية والانفصالية، رأي أبناء الجنوب: الوحدة أو الانفصال، التأثير الإثيوبي في موقف قرنق من الوحدة، اتفاق السلام الشامل ٢٠٠٥م. وقد استخدمت الدراسة نموذج جيمس ل. جيلفين حول تطور وطبيعة القومية في جون قرنق وحركته، الذي يبدو غريباً بيد أنه حقيقي كما أشار الكاتب.

وتوصلت هذه الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها:

- أن من خلال تتبع تطور وطبيعة القومية لدى جونق قرنق، يثبت قومية/ وطنية جون قرنق ولا سيما الحركة التي كان يقودها.
- أن جون قرنق يُعَرِّف القومية السودانية على أنها ضد كل الاتجاهات والممارسات التي تعارض وتقف ضد أي من مكونات السودان من العرقيات والإثنيات والديانات بالإضافة إلى الثقافات.
- ويؤكد أن جون قرنق عمل وسعى بالاجتهاد من أجل تحقيق السودان الجديد وفق أجنداته القومية/ الوطنية.

وبالتالي، يتضح أن من خلال الدراسات السابقة التي تناولت رؤى جون قرنق حول الدولة الوطنية السودانية، يمكن الاستفادة منها في دراسة وتحليل أفكار ورؤى جون قرنق التي ركزت في مضمونها حول الدولة الوطنية في السودان.

ثامناً- تقسيم الدراسة:

تنقسم الدراسة إلى ثلاثة فصول يسبقها مبحث تمهيدي يتناول إشكالية الدولة الوطنية في إفريقيا بشكل عام، أما الفصول الثلاثة تحدث الفصل الأول عن العوامل المؤثرة في فكر جون قرنق، ويضم ثلاثة مباحث؛ المبحث الأول عن النشأة والخبرات العملية والسياسية، والمبحث الثاني عن قضايا عصره والسياق التاريخي والحضاري، في حين أن

المبحث الثالث عن الحرب الأهلية والتطورات السياسية في السودان منذ عام ١٩٨٣.

والفصل الثاني تناول بالتحليل رؤى جون قرنق حول الدولة الوطنية في السودان في مبحثين؛ المبحث الأول عن مشكلة السودان وأسس الدولة الوطنية في فكر جون قرنق، أما المبحث الثاني عن طبيعة الدولة الوطنية السودانية في فكر جون قرنق من حيث المواطنة والهوية في فكر جون قرنق.

والفصل الثالث عن الإطار الحركي لرؤى جون قرنق حول الدولة الوطنية السودانية الذي ينقسم إلى مبحثين أيضاً، المبحث الأول عن الإطار الحركي في المجال العسكري، والمبحث الثاني عن الإطار الحركي في المجال الاقتصادي والسياسي.

وأخيراً ذُكِّت الدراسة بمبحث ختامي تحت عنوان دلالات رؤى جون قرنق حول الدولة الوطنية بالنسبة إلى واقع الدولة الجديدة في جنوب السودان، تناول بالتحليل دلالات الرؤى التي كان يدعو لها جون قرنق حول الدولة الوطنية السودانية منذ عام ١٩٨٣م حتى وفاته في عام ٢٠٠٥م، على واقع الدولة الجديدة التي قامت في الإقليم الجنوبي من السودان في ٩ يوليو ٢٠١١م، وفق اتفاق السلام الشامل الذي نص على إجراء استفتاء في الجنوب يختار أبناء إقليم الجنوب بين خيار الوحدة أو الانفصال عن السودان وقيام دولة مستقلة في الجنوب.

مبحث تمهيدي

إشكالية بناء الدولة الوطنية في إفريقيا

مبحث تمهيدي

إشكالية بناء الدولة الوطنية في إفريقيا

يسعى هذا المبحث إلى تناول قضية وإشكالية الدولة الوطنية في إفريقيا في ثلاثة مطالب، كإطار نظري يمهد لدراسة هذه الإشكالية بالتطبيق على واقع الدول الإفريقية، لاسيما السودان الذي يمثل الإطار المكاني للدراسة، الأمر الذي يدفعنا في المطلب الأول إلى معالجة قضية الدولة الوطنية في سياقها الإفريقي عامة، من حيث التحديات التي تواجه أغلب دول القارة الإفريقية في بناء الدولة الوطنية منذ أن نالوا الاستقلال في الخمسينيات من القرن العشرين الميلادي، أما في المطلب الثاني ستجري مناقشة المشكلات والتحديات التي شكلت عائقاً أمام بناء الدولة الوطنية في إفريقيا، ووضع رؤية مستقبلية في ظل وجود إشكاليات جمّة، تمثل تحدياً يعيق من قدرة معظم الدول الإفريقية من تحقيق الاندماج الوطني وبناء دولة وطنية في إفريقيا، في حين أن المطلب الثالث هو محاولة لتحليل بعض المراحل التي مر بها تطور فكرة الدولة الوطنية في السودان بإيجاز.

المطلب الأول - الدولة الوطنية في السياق الإفريقي

إن مفهوم الدولة بمعناه الحديث، أي الغربي بشكل أكثر دقة، الذي ورثه الاستعمار ومازالت عملية تصديره ضمن سياقه الغربي لمعظم شعوب العالم مستمرة في إطار ظاهرة العولمة، وبخاصة إلى القارة الإفريقية التي كانت شعوبها تاريخياً قبل مرحلة الاستعمار تعيش وتمارس أشكال وأنماط حكم ذات خصوصية إفريقية مختلفة، وبعيدة تماماً شكلاً ومضموناً عن مفهوم الدولة الأوروبية الغربية، الذي أصبح واقعاً كنتاج للتفاعلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في أوروبا.^(١) بالإضافة إلى التفاعلات العسكرية وما عاصرتة الدول الأوروبية من صراعات وحروب داخل القارة الأوروبية، تطلب هذا الأمر أهمية قصوى لبداية مرحلة جديدة في التوسع خارج القارة، لتجنب الصراع الأوروبي ومد حدود مناطق نفوذ الكيانات السياسية الأوروبية القائمة خارج القارة الأوروبية.^(٢)

(١) عربي بومدين، "أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في الأسباب وتحديات البناء"، *قراءات إفريقية*، (مجلة قراءات إفريقية، العدد ٢٨، أبريل-يونيو ٢٠١٦م)، ص ٢٢-٢٣

(٢) أ.د. طروب بحري، ط.د. فريجة عبد الرحمان، "المعضلة الأمنية للدولة الإفريقية: دراسة في تأثير المعامل الاستعماري على تنامي الولاءات الفرعية دون الوطنية"، *الملتقى الوطني: تأثير التعددية وأزمات الهوية على بناء واستقرار الدولة في إفريقيا*، ٢٠١٧، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة - ١، ٢٠١٧)، ص ٥-٨

وبناءً عليه، امتدت مناطق النفوذ الأوروبية نحو القارة الإفريقية، بحثاً عن الموارد والثروات الطبيعية والاقتصادية والأسواق لتصريف فائض الإنتاج واستثمار رأس المال المتراكم والأيدي العاملة بالسخرة، الأمر الذي تطلب أيضاً بسط السيطرة بالقوة العسكرية واستعمار القارة الإفريقية، كما لم تكن لتخلو هذه الخطوة من الصراع بين تلك الدول الاستعمارية حول مناطق النفوذ، الذي حسمه مؤتمر برلين ١٨٨٤م-١٨٨٥م، إذ شرعن التكالب الأوروبي على القارة الإفريقية وتقسيمها إلى مناطق نفوذ بينهم، دون مراعاة الحدود الجغرافية والقبلية واللغوية والإثنية وغيرها بين شعوب هذه القارة، ترتب على هذا الأمر لاحقاً قيام دول ذات تعددية وتنوع إثني و قبلي ولغوي وثقافي في القارة الإفريقية.^(١)

بشكل آخر قامت دول بحدود مصطنعة لا تعبر عن أي تطور طبيعي مرحلي، جراء التعايش والتفاعل المستمر على المستويات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية كما حدث في أوروبا، وهو ما أدى إلى وصف هذه الحالة الإفريقية بأنها ولادة غير طبيعية للدولة في إفريقيا، لأن قيامها لم يكن ثمرة التعايش والتداخل اللازمين بين هذه الشعوب حتى تتطور بالإيجاب، وإدراك أهمية الخضوع لسلطة واحدة من خلال أي شكل من أشكال الحكم تحقيقاً للمصلحة المشتركة، إنما ما جرى هو حالة فرضها المستعمر الخارجي من أجل تحقيق مصالحه بما انعكس بالسلب على تشييت وتفتيت الشعوب الإفريقية، على إثر هذا

^(١) السابق نفسه

التفتيت وجدت دول هشة في القارة الإفريقية، معظمها تعاني الحروب والصراعات الداخلية بين الجماعات المختلفة، التي لا تجمعهم صفات مشتركة في أكثر من دولة، لأن المستعمر لم يراع أهمية التجانس داخل الدولة الإفريقية.^(١)

فإن ظروف قيام الدولة في أوروبا منذ القرن السادس عشر الميلادي، تختلف عن الدولة التي نشأت في إفريقيا، لأن الدول الأوروبية هي نتاج لتطور طبيعي مرحلي ناتج عن التفاعل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي داخل سياقها الاجتماعي الأوروبي، وهو ما اتفق عليه مؤرخو العلوم السياسية بالإجماع في اعتبار أن قيام الدولة في أوروبا بالحقيقة السياسية الأبرز من خلال الملائمة المتحققة بين الجانبين التنظيري والواقعي لحد الوفاء بين هذه الثنائية ما بين التنظير والواقع، وفي السياق الإفريقي يتضح العكس لغياب العديد من العوامل الضرورية والممهدة، وفي ذات الوقت فإن العوامل القائمة أسهم بعضها بالسلب، لعل على سبيل المثال في محاولة فرض تطبيق ما نشأ ونجح في سياقه الأوروبي على القارة الإفريقية.^(٢)

(١) د. خيرى عبد الرزاق جاسم، أ.م.د. على دربول محمد: "بناء الدولة في إفريقيا دراسة في التحديات"، دراسات دولية، (بغداد: مركز الدراسات الإستراتيجية والدولية، العدد الحادي والستون، بدون تاريخ)، ص ٥٧

(٢) د. أمينة مزراق. هشام دراجي، "متطلبات إعادة بناء الدولة في إفريقيا: نقاشات نظرية"، مجلة الناقد للدراسات السياسية، (سكرة: جامعة محمد خضير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، العدد الثاني، أبريل ٢٠١٨)، ص ٢٦٦-٢٦٢

إلا أن هذا لا يعتبر حجة لتبرير فشل الحكومات الإفريقية في التعامل مع هذه القضية وإشكالية بناء دولة وطنية في الدول الإفريقية، وفي عجز الدول الإفريقية على إقامة دول ذات مؤسسات قوية قادرة على تجاوز هذه المعضلة، وغيرها من المشكلات الداخلية والخارجية التي تعانيها القارة الإفريقية، إذ سرعان ما لبث حتى بدأت تظهر حركات إصلاحية وانفصالية بعد نيل الاستقلال، ترتب عنها دخول معظم الدول الإفريقية في حروب داخلية أهلية من جهة، ونزاعات بينية حدودية بين تلك الدول من جهة أخرى، بما أسهم بالسلب في استنزاف وإهدار الموارد الإفريقية في الحروب وقتل وتشريد آلاف من المواطنين، دون أن يُستفاد من تلك الموارد البشرية والطبيعية واستغلالها في أغراض تدعم النهوض بتلك الدول من خلال التنمية، لذا كانت محصلة هذه الصراعات هي الإسهام في زيادة تعقيد الأوضاع وتعزيز الإرث الاستعماري للحيلولة دون نهوض وتقدم دول القارة الإفريقية.^(١)

يعاب على تلك الحروب الداخلية أي الحروب الأهلية التي تزامنت مع الحركات الإصلاحية والانفصالية، أنها اتخذت الطابع الجغرافي والإثني والقبلي شكلاً ومضموناً، فإن أعضاء هذه الحركات معظمهم يتبعون إقليمًا جغرافيًا معينًا أو إثنية أو قبيلة معينة، أو تحالفًا بين جماعات ضد جماعة أو جماعات تختلف عنهم إثنيًا أو ثقافيًا أو قبلية أو غيرها، ويتجه هذا الطابع إلى التضييق في هوية الجماعات

(١) جيلبرت خادياجالا، شرق إفريقيا: الأمن وإرث الهشاشة، دراسات عالمية، (أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، العدد ٨٦، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩)، ١٢-٣٠

المكونة لهذه الحركات من جهة، وكذلك المظالم التي دفعت هذه الحركات إلى رفع شعار الإصلاح أو الانفصال، ارتبطت بشكل أو بآخر باستهداف وتهميش جماعات بعينها تنتمي إلى حيز جغرافي أو إثني أو قبلي أو ثقافي معين.^(١)

ويضيف الأستاذ الدكتور إبراهيم نصر الدين في الحالة الإفريقية إزاء ما أثير، لا سيّما حول الدولة في إفريقيا والمقارنة بالدولة في أوروبا وباعتبارها، أي الدولة الإفريقية، مجرد خيال لا يوجد في الواقع إلا شكلاً، كونها واقعةً قانونيةً رسميةً، تم الإعلان الرسمي عن قيامها عندما غادرت قوات المستعمر أراضي تلك الدول لتؤنن لمرحلة جديدة، ولكنها، أي بالأحرى الدولة الإفريقية، في الواقع تفتقد مضمون الدولة كما ينبغي أن تكون عليه باستثناء الشكل، إذ الشكل هو الأمر المتجسد فحسب بوجود هياكل ومؤسسات مفرغة مضموناً من وظائفها والأدوار التي يفترض أن تكون مناطاً بهما.^(٢)

بالإضافة إلى ذلك، يؤكد الاختلاف في النشأة بين الدولة القومية الوطنية التي قامت في أوروبا ومعظم الدول الإفريقية، مع

(١) إسهام بن ناجي، الدولة الفاشلة في إفريقيا: مقارنة في العلاقة بين الفشل الدولاتي وتنامي الحركات الانفصالية - دراسة حالة السودان، رسالة ماجستير، (قائمة: جامعة ٠٨ ماي ١٩٤٥ - قائمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية ٢٠١٢-٢٠١٣)، ص ١٢٣-١٢٥

(٢) أ.د. إبراهيم نصر الدين، "إشكالية الدولة في أفريقيا"، ملتقى الجامعات الإفريقية التداخل والتواصل في أفريقيا، (الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، الكتاب الأول، يناير ٢٠٠٦)، ص ٢٥٧-٢٦٦

استثناء عدد محدود، فإن الأولى سبق قيامها وجود فعلي لجماعة إثنية أو ثقافية أو لغوية، أي توجد بينهم عوامل مشتركة، سواء كانت تاريخية أم ثقافية، أم غيرها من العوامل المشتركة التي قادت إلى تأسيس وتعزيز تحقيق هذه الوحدة والانسجام اللذين سبقا وساعدا في قيام دول قوية في أوروبا تتسم بالانسجام بين الشعوب المكونة لها، في حين أنه في إفريقيا كان للسبق الفكري دور أساسي لما ينبغي أن يكون في قيام دولة قومية أو وطنية، بدلاً من أن يسبق قيام هذه الدولة القومية أو الوطنية وجود جماعة إثنية أو ثقافية أو حتى لغوية مترابطة، إذ تشكلت هذه الدولة المنشودة في أذهان المثقفين والنخب الإفريقية أولاً، وما نحن عليه الآن هو محاولة لجعلها واقعاً ملموساً، وهو ما شكل منها تحدياً في السياق الإفريقي ومعضلة أمام إمكانية تجسيد هذه الفكرة لتكون واقعاً في شكل دولة قومية أو وطنية لتوافر العديد من التناقضات، بالإضافة إلى اختلاف الظروف الاجتماعية والاقتصادية وغيرها عن التي أسهمت في قيام الدول القومية الوطنية في أوروبا منذ القرن السادس عشر الميلادي.^(١)

(١) السابق نفسه

المطلب الثاني- مشكلات ونظريات بناء الدولة الوطنية في إفريقيا

لقد ظلت معظم الدول الإفريقية تعاني العديد من المشكلات والتحديات، بعضها مرتبطة بالداخل على المستوى المحلي الوطني وبعض الآخر يتعلق بالخارج الإقليمي والدولي، وإن كانت بعض تلك المشكلات الداخلية أيضًا لها تأثيرات خارجية أيضًا وليست مستقلة عن الخارجية، ما يعني وجود علاقة بينهما، لذا فإن هذا المطلب يسعى إلى محاولة مناقشة تلك المشكلات بشقيها الداخلي والخارجي.

فقد أسهمت تلك المشكلات في فشل الدول الإفريقية في بناء دولة المواطنة، التي ينصهر في بوتقتها كل المواطنين بخلفياتهم الإثنية والثقافية والدينية المختلفة عن بعضها بعضًا. لذا يمكن أن يتم تقسيم تلك المشكلات إلى المشكلات الداخلية المرتبطة وذات صلة بالبيئة الداخلية للدول الإفريقية، والأخرى هي المشكلات الخارجية التي ترتبط بالبيئة الخارجية للدول الإفريقية سواء كانت البيئة الإقليمية الإفريقية أم الدولية، وبعدها سوف يناقش بعض نظريات بناء الدولة الوطنية في إفريقيا في كيفية معالجة تلك المشكلات أو الحد منها.

أولاً- مشكلات بناء الدولة الوطنية في إفريقيا:

إن قضية بناء الدولة الوطنية في إفريقيا تشكل تحديًا كبيرًا لمعظم دول القارة منذ أن نالت تلك الدول استقلالها، ويرجع هذا التحدي إلى وجود العديد من المشكلات.

وتتمثل المشكلات الداخلية والخارجية، فيما يلي:

أ- المشكلات الداخلية:

إن المشكلات الداخلية التي تواجه معظم الدول الإفريقية، ويدورها تحد من فرص بناء دولة المواطنة تأخذ أشكالاً مختلفة؛ منها التحديات أو المشكلات السياسية والأمنية والاجتماعية والاقتصادية، كما يوجد ترابط شديد بين تلك التحديات والمشكلات، التي تعتبر في ذات الوقت أسباب ومشكلات قلصت من قدرة معظم دول القارة على تحقيق الطموحات والآمال التي رافقت النضال من أجل نيل الاستقلال وطرد القوى الخارجية من القارة، فإن المشكلات السياسية ترجع نتيجة لفشل القيادة السياسية في إدارة الدولة التي تتسم بتعددية وتنوع إثني وديني ولغوي، لذا يتضح فشل القيادة السياسية عند البحث عن المشكلات السياسية، أنه يقع في مقدمة مشكلات عجز معظم الدول الإفريقية على بناء دولة قادرة على جعل من التنوع والتعددية أحد عوامل القوة، بدلاً من أن تطفو أو تشكل عامل الضعف والأكثر تأثيراً كما ظهر في النزاعات والحروب الأهلية الإفريقية، التي مازالت قائمة داخل بعض الدول بين الجماعات المختلفة إثنيًا ودينيًا ولغويًا في معظم الدول الإفريقية.⁽¹⁾

لقد حرمت تلك المشكلات السياسية الدولة من إمكانية فرض الأمن والاستقرار لغياب القوات النظامية والجيوش الوطنية، وفي الوقت

⁽¹⁾Pamela Aall, "Conflict in Africa: diagnosis and response", **CIGI papers**, (Canada: Centre for international government innovation, No ٧١, June ٢٠١٥), P.٢-٣

الذي يسيطر فيها المليشيات والقوات الشخصية التي تعطي ولاءها لجماعة أو شخصيات معينة تجمع فيما بينهم روابط ضيقة دون الولاءات الوطنية، التي لا تعمل وتحكم من أجل حماية الدستور والوطن، إنما تعمل وتحكم لصالح فئة معينة وجماعات وشخصيات بعينها تربط فيما بينهم الروابط الإثنية والدينية واللغوية، ومن ثَمَّ تصبح الدولة غائبة ولا تسيطر على معظم أقاليم الدولة التي تكون تحت سيطرة جماعات أخرى، والتي تدفعها غياب الدولة الوطنية على فرض السيطرة في مناطقها للدفاع عن نفسها وممتلكاتها نتيجة لضعف الدولة وغياب المؤسسات الوطنية.^(١)

أما المشكلات الاجتماعية، التي تتعلق بوجود تنوع وتعددية إثنية ودينية ولغوية، برغم من كونها عوامل ضعف يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار داخل الدولة المعنية، فإن حدوث هذه الفرضية يعتمد على عوامل عدة أهمها مدى وجود قيادة سياسية رشيدة، بالإضافة إلى العدل والمساواة وتكافؤ الفرص بين المواطنين، ففي حال غياب تلك العوامل سوف يكون التنوع والتعددية الاجتماعية عوامل ضعف، بسبب النزاع والحروب الأهلية التي تكون نتيجة للحرمان والإقصاء وتهميش فئات معينة من قبل الأغلبية أو الأقلية الإثنية أو الدينية أو اللغوية التي تحتكر السلطة والثروة لصالح جماعات تنتمي لها فحسب دون غيرها.^(٢)

^(١) Ibid, P. ٣-٤

^(٢)نعيمة زاوي، "الصراعات الإثنية والدينية في إفريقيا دراسة حالة نيجيريا"، رسالة ماجستير، (الجزائر: كلية العلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر، بدون تاريخ نشر)، ص ٥٦-٥٧

بينما في الجانب الاقتصادي، كانت المشكلات الاقتصادية ذات صلة وطيدة بالمشكلات السابقة (السياسية والأمنية والاجتماعية)، إذ إن من يهيمن على السلطة السياسية يعمل على تعزيز الاستئثار بها والاستحواذ على الموارد الاقتصادية في الدولة، كي يستفيد منها المنسوبون إليها والمقربون من الجماعات التي ينتمي إليها من يسيطر على السلطة، إما يكون من يهيمن على السلطة من جماعة إثنية أو دينية وإما لغوية واحدة وإما يكون الفئة المهيمنة على السلطة تتكون من جماعات متحالفة، تكون لها حظوة التمتع بالامتيازات دون غيرها من جماعة أو الجماعات الأخرى التي تشكل الجماعة أو الجماعات المهمشة.^(١)

ب- المشكلات الخارجية:

أما المشكلات الخارجية المؤثرة بالسلب في بناء الدولة الوطنية في إفريقيا، فهي تتمثل في المشكلات التاريخية والسياسية، التي تتمثل في التدخلات الخارجية في شؤون الدول الإفريقية الداخلية، هذا التدخل بدأ قبل حصول الدول الإفريقية على الاستقلال بداية من الحقبة الاستعمارية، وقبل قيام الدولة في إفريقيا بمفهومها الحديث في إفريقيا، إذ كانت في القارة أشكال وأنماط مختلفة للحكم تختلف عن أنماط وأنظمة الحكم الغربية، وكانت لهذه التدخلات تأثيرات مازالت تعانيها الدول الإفريقية حتى يومنا هذا، أبرزها الواقع الجغرافي الذي خلقه الاستعمار

^(١) السابق نفسه

في إعادة رسم حدود مصطنعة مكونة حدود الدول الإفريقية، تلك الحدود التي لم تراخ الأوضاع الثقافية والإثنية والاقتصادية لسكان المنطقة، إذ فصل جماعات تجمع فيما بينهم روابط عرقية ولغوية، والعكس مع جماعات ليس بينهم روابط تجمعهم، وهذا ما أدى إلى قيام دول ذات تركيبة اجتماعية وثقافية متعددة ومتنوعة، على سبيل المثال الفصل بين الجماعة التي تتحدث الكان في غرب إفريقيا ليكون جزءاً منها تتبع لدولة غانا والجزء الآخر من ذات الجماعة الواحدة في ساحل العاج.^(١)

ومن ثَمَّ تحولت الحدود المصطنعة من القوى الاستعمارية وأصبح أحد العوامل الرئيسية في الصراعات والحروب الأهلية في معظم الدول الإفريقية،^(٢) بالإضافة إلى تلك التدخلات الاقتصادية التي تلى حصول الدول الإفريقية على الاستقلال، عبر مدخل الديون الخارجية التي أثقلت بها كاهل الدول الإفريقية، بما جعل منها دولاً عاجزة عن اتخاذ قرارات وإجراء إصلاحات دون أن تحصل على قبول وموافقة من القوى الخارجية.^(٣)

^(١)Johnson Olaosebikan, "Conflicts in Africa: Meaning, Causes, Impact and Solution", **African Research Review**, (Adiss Ababa: African researcher view, Vol ٤(٤), No. ١٧, October ٢٠١٠), P.٥٥١-٥٥٢

^(٢)Idem

^(٣)محمد بشير جوب، "الدول الإفريقية في مستتق الديون الخارجية"، قراءات إفريقية، ٢٩/١/٢٠١٩م، متاح على الرابط <https://cutt.ly/YjuDnuT>، تاريخ الدخول ٢٠٢١/١/١

ثانياً - نظريات بناء الدولة الوطنية في إفريقيا:

شكلت مسألة بناء الدولة الوطنية في إفريقيا أزمة حقيقية منذ حصول تلك الدول على استقلالها من المستعمر الأجنبي، وباءت معظم المحاولات بالفشل في الخروج من مأزق هذه الأزمة، الذي حال دون وضع حلول ناجعة لتلك المشكلات الداخلية والخارجية، التي أسهمت في تفاقم مشكلة بناء الدولة في إفريقيا، فقد حاول بعض الكتاب اللجوء إلى المقاربات التي يمكن أن تسهم في فهم وحل إشكالية بناء الدولة في إفريقيا، بينما لجأ البعض الآخر إلى البحث عن ما أطلق عليه الحلول الإفريقية للمشكلات الإفريقية كمرجع لاستشراف آفاق جديدة تضع حدًا لتلك المشكلات، حتى تؤذن لمرحلة جديدة تقود إلى نهوض وازدهار الدول الإفريقية في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية وغيرها. بيد أن التركيز سوف يكون فحسب على تلك المقاربات النظرية التي حاولت فهم وتفسير ومعالجة مشكلة بناء الدولة في إفريقيا مع مراعاة الخصوصية الإفريقية، كما يلي: (١)

أ - بناء الدولة من وجهة المقاربات الأمنية:

تركز هذه النظرية على الأمن بمفهومه الواسع باعتباره يشكل العنصر الرئيس في تدعيم استقرار الدولة، بما يسهم في تجسيد الدولة الآمنة التي يضع لها جراهام أليسون وجيفري تريفيرتون نحو أربع مؤشرات (القوة السياسية، والتوافق السياسي والإجماع الداخلي، والتعافي

(١) هشام دراجي، د. أمينة مزراق، مرجع سبق ذكره، ٢٦٩-٢٨٦

السياسي والاقتصادي على المستوى المحلي، والإدارة السياسية الجيدة)، قابلة لقياس مدى أمن الدولة في جميع الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، ومن ثَمَّ تحقيق الأمن وفق تلك المؤشرات سوف يؤدي إلى بناء دول قوية في إفريقيا.

ب- بناء الدولة من وجهة المقاربات التنموية:

تركز هذه المقاربات النظرية التنموية على الفرد وتنميته، التي عُنيَ بها القضاء على التخلف الاجتماعي والاقتصادي، التي تستند على مراعاة الظروف الداخلية وبخاصة الاجتماعية والظروف العالمية من حيث التطور التكنولوجي والتقني، وكذلك ينبغي أن يراعي هذه التنمية ضرورة تحقيق العدالة المجتمعية وعدم التمييز بين المواطنين على أساس الاختلافات الإثنية والدينية والثقافية وغيرها.

ت- بناء الدولة من وجهة المقاربات السياسية:

ترى بعض تلك المقاربات السياسية التي تعطي اهتماماً للمعايير السياسية، وبخاصة مقارنة شرطية الدولة للانتقال الديمقراطي، أي أهمية وجود الدولة حتى تتسنى فرصة لحدوث انتقال ديمقراطي، من خلال حسم المسائل الهامة مثل المسائل الوطنية والهوية التي تحدد طبيعة العلاقة بين الجماعات السياسية، بحيث لا يمكن أن تتحقق الديمقراطية في حالة عدم ترسيخ العوامل المشتركة بين المواطنين، كما تؤكد أهمية توافر خمسة مقومات من أجل بناء الدولة في إفريقيا، تتمثل في أن يكون الشعب هو مصدر السلطات دون أن يكون السلطة محتكرة

في يد قلة أو فئة معينة وأن يكون هناك تداول دوري للسلطة، وترسيخ مفهوم المواطنة، بحيث يكون المواطنة دون غيرها هي المعيار الذي يتم وفق عليه إعطاء الشعب الحقوق والواجبات تجاه الدولة بصرف النظر عن الاختلافات الدينية والثقافية والإثنية وغيرها، اعتماد مبدأ التعاقد المجتمعي المتجدد، ويعني به الاعتماد على الدستور الذي يحدد الحقوق والواجبات والعلاقات بين مؤسسات الدولة وبعضها بعضاً وعلاقة تلك المؤسسات والشعب، وكذلك الاحتكام إلى شرعية الدستور الديمقراطي الذي يقوم على مبادئ تتمثل في عدم سيادة فرد أو قلة من الأفراد على الشعب، ومصدر السلطة يكون في يد الشعب، بالإضافة إلى أن يكون تحديد الحقوق والواجبات تحددها المواطنة فحسب، والفصل بين السلطات وسيادة حكم القانون الذي يتساوى أمامه الجميع.

ما سبق الإشارة إليه هو مقاربات توطر لنظريات تضع حلولاً يمكن الاعتماد عليها من أجل الخروج من مأزق تعثر بناء الدولة في معظم الدول الإفريقية، ومن ثم إتاحة آفاق لمستقبل بناء الدولة الوطنية في معظم الدولة الإفريقية التي تعاني تلك الأزمة، فبعض تلك المقاربات ترى أن بناء الدولة في إفريقيا يمكن أن يتم من خلال التركيز على التنمية التي أساسها الفرد، حيث تفترض أن التخلف الاجتماعي والاقتصادي يؤدي دوراً في فشل بناء الدولة، بينما المقاربات الأمنية تركز على الأمن بمفهومه الواسع دون اختصاره وفق النظرة التقليدية للأمن الذي يختزل على امتلاك القوة المادية والعسكرية فحسب، بل يمتد بشكل أوسع ليشمل الأمن السياسي والاجتماعي والاقتصادي والبيئي وغيرها، واضعة عدداً من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس مدى

أمن الدولة، أما المقاربة السياسية (الانتقال الديمقراطي) ترى أن تحقيق الانتقال الديمقراطي يعتمد على شرطية وجود الدولة، التي تلزم ضرورة معالجة وحسم المسائل الخلافية الوطنية والهوية وغيرها من المسائل الخلافية في الداخل بين الجماعات التي تتكون منها الدولة، حتى تؤسس لمجتمع سياسي يؤمن برغبة العيش المشترك، ومن ثم يكون الانتقال الديمقراطي قابل التحقق، بالإضافة إلى أنها تضع خمسة مقومات تؤدي إلى تحقق شرطية الدولة.^(١)

المطلب الثالث - الدولة الوطنية في السياق السوداني

عند الحديث عن فكرة الدولة الوطنية في السودان لا يمكن أن يتم ذلك دون إرجاعها، أي فكرة الدولة الوطنية شكلاً ومضموناً إلى أصولها الفكرية الغربية، فإن بداية السياق الفكري للدولة الوطنية تعود إلى الإسهامات الفكرية الغربية، وفي السودان وُجِدَتْ أصوات نادى بالدولة الوطنية السودانية تحت شعار "السودان للسودانيين"، وهي إشارة لمناهضة الاستعمار ورفض الوجود الأجنبي المسيطر على الدولة، والذي كان يدير شؤون الحكم والدولة بدلاً عن السكان المحليين أي السودانيين، لاسيما أن المستعمر حاول العمل على إزالة أي عوامل يمكن أن تؤدي إلى تحقق تلك الدولة الوطنية في السودان، حتى يضمن

^(١)السابق نفسه

السيطرة واستغلال ثروات وموارد البلاد، كما حدث في معظم دول القارة الإفريقية وفي غير صالح شعوبها.^(١)

لقد مر تطور الوعي الوطني والشعور والإحساس الوطني، والرغبة في قيام وبناء دولة تحكمها الشعب السوداني، بمراحل عدة بداية من الثورة المهديّة (الدولة الإسلامية في السودان)، ومن ثمّ حتى تجسدت في الحركات الوطنية التي قادت السودان إلى الاستقلال في أول من يناير ١٩٥٦م.^(٢)

وتجدر الإشارة إلى أن النزعة الوطنية في السودان لها جذورها التي أسهمت في تشكل الوعي بأهمية وجود دولة سودانية مستقلة، ولكنها اختلفت من مرحلة إلى أخرى من حيث مضمون هذه الدولة، فإن المرحلة الأولى كانت في الدولة المهديّة، ويتبعها ظهور الحركات الوطنية الشمالية المضادة للحكم الثنائي، ويعتبر ظهورها بداية لمرحلة جديدة في تطور مفهوم الدولة وقيام الدولة السودانية الحديثة، كما تعتبر مطالب وثورة الجنوبيين، أي تمرد توريت ١٩٥٥م، جزءًا من هذه المرحلة، لأنه بدأ قبل إعلان الاستقلال، نتيجة للتهميش الاقتصادي والإقصاء السياسي للجنوبيين، إذ ساد الصراع بين الهوية العربية الإسلامية في الإقليم الشمالي والهويات الإفريقية في الإقليم الجنوبي، في

(١) أ.د. محمد أمزيان، "مفهوم الدولة الوطنية وإشكالية التحديث السياسي مدخل إلى فهم التحولات السياسية في العالم العربي"، مجلة اتجاهات سياسية، (برلين: المركز الديمقراطي العربي، العدد السابع، أبريل ٢٠١٩)، ص ١١٤-١١٥

(٢) السابق نفسه

حين تبدأ المرحلة الثالثة بفشل الحكومات التي تعاقبت على السلطة في السودان في جعل الإحساس والشعور الوطني مشترك بين أبناء الإقليمي الشمال والجنوبي، مما أدى إلى ظهور العديد من حركات التمرد في الجنوب تحمل إحساس وشعور وطني جنوبي، كنتيجة لإقصاء وتهميش أبناء الجنوب لأسباب عديدة، وفي مرحلة تالية ظهر جون قرنق وفكره حول السودان الجديد، الذي يضع رؤى لانصهار تلك الهويات في بوتقة واحدة، بما يؤدي إلى قيام دولة وطنية سودانية ذات هوية سودانية جامعة، من ثمّ سيتم تناول بعض مراحل تشكل نمو النزعة والشعور الوطني في السودان.

أولاً- الثورة المهدية:

لثورة المهدية في السودان ضد الاستعمار دور في نشوء الوعي والشعور الوطني، بالرغم من أن الثورة المهدية قامت ضد الاستعمار بشكل عام في مختلف الأقطار الإسلامية والحكم التركي المصري في السودان خاصة، الذي بقي وظل يسيطر على البلاد منذ عام ١٨٢٠م، وما ترتب عليه من تدهور وسوء أحوال المسلمين وانتشار الظلم والفساد، إلا أن فكرة الشعور بأهمية موطن يجمع الشعور والإحساس بالانتماء له في إطار الحدود الجغرافية الذي كان يشكل السودان فحسب كانت غائبة قبل ذلك التاريخ، فقد كان المهدي يسعى إلى إقامة دولة إسلامية تضم معظم الأقطار الإسلامية بل العالم، بالإضافة إلى طموحه في نشر الإسلام في أرجاء العالم كله، أي أسلمة العالم مستقبلاً حسب نظرته وخطته بعيدة المدى، من ثمّ لا يمكن

اعتبار ثورته وطنية بل عالمية ذات طابع إسلامي، من خلال الفتوحات والتوسع وأهداف الثورة المهديّة التي كان يطمح لتحقيقها.^(١)

لقد راسل المهدي بعد سقوط الخرطوم تحت سيطرته، زعماء وملوك الدول المجاورة والأوروبية منها، وجّه خطابًا لملكة بريطانيا يحثها ويخبرها بين دخول الإسلام أو الحرب، ذات الأمرين وردا في مضمون الخطابات الموجهة خارجيًا للزعماء والملوك آنذاك.^(٢)

من ناحية أخرى، كانت لفكرة المهديّة جذورها في العالم الإسلامي، وهي وليدة التراث الإسلامي الذي ترسخ لدى المجتمعات الإسلاميّة من كتابات علماء الدين في ذلك العهد، ومن ثمّ أخذت في الانتشار في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر الميلادي، وكانت قائمة على أساس ظهور شخصية المهدي التي تخلص وتصلح حال الشعوب بعد أن امتلأت البلاد ظلمًا وفسادًا وفوضى، لذا وجدت تلك الفكرة أرضية خصبة في السودان الذي تعرض شعبه لقهْر وظلم من الإدارة التركيّة المصريّة، وأول من ادعى بأنه المهدي في السودان هو حمدان

^(١) عبدالله حسين، السودان من التاريخ القديم إلى رحلة البعثة المصريّة (الجزء الثاني)، (القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ٢٠١٣)، ص ٢٩٢-٢٥٣

^(٢) السابق نفسه

بن النحلان، إلا أنه فشل في تحقيق مراده بعد أن أعلن ذلك في مكة وتعرض للضرب والاعتقال.^(١)

إن كانت للثورة والدولة المهدية إسهاماتهما في تطور فكرة الدولة بمفهومها الحديث لاحقاً، بل هي بذرتها وجزء أصيل من مراحل هذا التطور الفكري حول الشعور والإحساس بالانتماء إلى وطن معين، الذي تطور تدريجياً مع الحركات الوطنية التي بدأت في الظهور إبان الحكم الثنائي.

ثانياً- الحركة الوطنية السودانية:

إن الحركة الوطنية السودانية بدأت تتشكل مع انتشار وتطور التعليم في إقليم الشمال، ونتيجة للوعي السياسي، الذي جاء نتيجة لانتشار التعليم وظهور الجمعيات الأدبية الثقافية من الخريجين في شمال السودان، فبعد سقوط الدولة المهدية استمر الشعب السوداني في مقاومة القوة الخارجية، والتي اتخذت أشكالاً مختلفة بعد أن ظن الإنجليز أنهم أخدموا أية روح يمكن أن يؤدي إلى الثورة ضدها منذ الفترة ١٩٠٠-١٩٢٤م، فقد شهد السودان انطلاق العديد من الانتفاضات والثورات التي تهدف إلى عودة الدولة الدينية في السودان، بيد أن الإدارة البريطانية تمكنت من القضاء على زعماء وقادة تلك الحركات التي قادت الانتفاضات والثورات طوال تلك الحقبة، ومع انتشار التعليم في شمال

(١) أسامة عبدالله محمد الأمين، الفكر السياسي للدولة المهدية في السودان (١٢٩٨-١٣١٥ هـ / ١٨٨١-١٨٩٨ م)، (الخرطوم: جامعة النيلين، ٢٠٠٦)، ص ١٧-١٨

السودان ونمو الوعي الوطني بدأت تظهر نشاطات لحركات وطنية نذكر أهمها فيما يلي:

أ- جمعية اللواء الأبيض:

أُنشئت جمعية اللواء برئاسة الملازم علي عبد اللطيف في أبريل ١٩٢٣م، بعد خروجه ومعه عبيد الحاج الأمين من جمعية الاتحاد السوداني، التي تأسست في عام ١٩٢٠م في مدينة أم درمان من شخصيات جميعهم عدا واحد فقط، كانوا أعضاء نادي الخريجين وخريجي كلية جردون، رفضًا لنهج جمعية الاتحاد السوداني في مواجهة الإنجليز بالأقوال فحسب.^(١)

كانت الجمعيتان تدعمان استقلال السودان والوحدة مع مصر، ففي ذلك الوقت كانت الإدارة البريطانية قد استعانت بالإدارة الأهلية في مواجهة النفوذ المصري في السودان والطبقة المتعلمة من السودانيين، متجاهلة هذه الطبقة المتعلمة المتنامية دون إشراكها في هياكل الحكم بشكل أو بآخر، بل عمدت إلى مواجهة تلك الطبقة في مطالبها حول وضع الإصلاحات في الإدارة والتعليم والصحة والتجارة وغيرها، بما أدى في نهاية الأمر إلى تطور تلك المطالب من إصلاحات بسيطة إلى حد المطالبة بحق تقرير مصير السودان. أي قيام كيان ودولة تكون لها روابط تعاونية مع مصر، حيث كانوا ضد الإدارة الأهلية المكونة من

^(١) البروفسور محمد عمير بشير، ترجمة: هنري رياض وآخرون، تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠-١٩٦٩، (الخرطوم: الدار السودانية للكتاب، ١٩٨٠)، صفحة ٩٦-٩٧

زعماء الطوائف والقبايل الذين تمسكوا باستمرار السيادة البريطانية على السودان وإضعاف الدور المصري، نتيجة للامتيازات التي حصلوا عليها في التعاون مع بريطانيا.^(١)

وكانت لجمعية اللواء الأبيض فروع أنشأتها في بعض مدن السودان في كل من عطبرة وحلفا وبورتسودان ومروي وود مدني، مستخدمة نهج نشر المنشورات والخطابات المعادية لبريطانية، بما فيها استخدام الصحف المصرية في التعبير عن موقفها المعادي لبريطانيا،^(٢) ثم لاحقاً حاول اللواء الأبيض إلى إرسال عريضة احتوت في مضمونها على تأكيد الولاء لمصر، إلا أنها لم تصل، إذ قُبِضَ على المرسال في الحلفا وأُرْجِعَ إلى الخرطوم، وسعى اللواء الأبيض إلى تنظيم مظاهرة لاستقباله إلا أنها فشلت، ثم تلا تلك المظاهرة التي فشلت قيام مظاهرة خلال شهري يونيو ويوليو في العديد من مدن السودان (الخرطوم، وأم درمان، وود مدني، والأبيض وبورتسودان)، فيها أُلقي القبض على عدد من قيادات جمعية اللواء وحوكّموا، إذ حُكِمَ على الملازم علي عبد اللطيف رئيس الجمعية بالسجن مدة ثلاث سنوات، كما سبق وأن قُبِضَ وحُكِمَ عليه بالسجن مدة سنة عندما كان عضواً في جمعية اتحاد السودان، حينما أرسل منشوراً ينتقد فيه الإدارة البريطانية ويطالب فيه بحق تقرير مصير السودان.^(٣)

^(١) المرجع السابق، ص ١٠٠-١٠٥

^(٢) المرجع السابق، ص ٩٠-٩٥

^(٣) المرجع السابق، ص، ص ٩٩، ١٠٥-١٠٦

لقد كان لرد فعل السودانيين على إلقاء القبض على قيادات اللواء الأبيض قيام ثورة ١٩٢٤م، والتي تمكنت الحكومة البريطانية من إخمادها، واعتقال أغلب الذين شاركوا فيها وتعقب المتورطين بانتسابهم لنشاطات اللواء الأبيض.^(١)

ب- مؤتمر الخريجين:

لم يكن القضاء على ثورة ١٩٢٤م نهاية الحركة الوطنية في السودان، بل ظلت جذوة الشعور الوطني قائمة وعادت إلى التشكل مرة أخرى في إطار مؤتمر الخريجين،^(٢) الذي بدأ كتنظيم اقتصادي تربيوي اجتماعي له أهداف سياسية سرية، ونتيجة لحدوث خلافات بين الأعضاء داخل هذا التنظيم، انقسموا إلى رأيين؛ الأول يرى أن يستمر التنظيم في ممارسة نشاطاته السياسية بشكل سري ويتعاون المؤتمر مع بريطانيا حتى يحصل السودانيون تدريجياً على الاستقلال، في حين كان الرأي الآخر هو التحول إلى العمل السياسي العلني في عدم التعاون مع بريطانيا ومواجهتها حتى تتحقق الأهداف والمطالب السياسية والوطنية لمؤتمر الخريجين.^(٣)

(١) المرجع السابق، ص ١٠٩-١٢١

(٢) عادل عثمان حسين حسن، "الدور الوطني للحركة العمالية في السودان ١٩٠٠-١٩٤٦م"، رسالة ماجستير، (الخرطوم: معهد الدراسات الإفريقية الآسيوية، جامعة الخرطوم، أبريل ١٩٨٩م)، ص ٩٣-٩٨

(٣) البروفسور محمد عمريشير، مرجع سبق ذكره، ص ٢١٤

تأسس هذا التنظيم وضمَّ في عضويته الخريجين والطلبة والموظفين في المؤسسات الحكومية، وأسهم من خلال نشاطاته السرية في إعادة إحياء وتشكيل الشعور والإحساس الوطني وسط الشعب السوداني في الشمال، حتى وصلت نشاطاتهم لتشمل عددًا من المدن، منطلقًا من أهداف ومطالب تنادي بتحقيق الوحدة بين أقاليم السودان كافة، بالإضافة إلى التحولات التي حدثت في مفهوم طبيعة وشكل الدولة الوطنية، فتارة كانت ترتبط فكرة هذه الدولة بوحدة وادي النيل أي الوحدة مع مصر، وتارة أخرى أن تكون دولة مستقلة بذاتها، فكانت الأخيرة هي ما آلت إليه الأوضاع بعد مراحل من تاريخ الحركة الوطنية في الشمال، إذ نال السودان الاستقلال في الأول من يناير عام ١٩٥٦م في ظل عدم تجسد مفهوم الدولة الوطنية فيه، ونتيجة لدور الحكومات المتعاقبة على السلطة في السودان، ظهر في إقليم الجنوب العديد من الحركات التي تمردت على هذه الحكومات، فقد طالب الجنوبيين بالحكم الذاتي حتى تطور سقف هذا الطلب، إلى المطالبة بالانفصال والعمل المسلح من أجله أي نما أحساس وشعور مشترك بإنتماء جغرافي بين أبناء إقليم الجنوب، كرد فعل ناتج من الإقصاء السياسي والتهميش الاقتصادي والاجتماعي، فكانت حركة أنيانيا الأولى بقيادة جوزيف لاقو والحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق من ضمن أهم هذه الحركات.^(١)

(١) المرجع السابق، ص ٢٢٠-٢٢٤

مما سبق، تجدر الإشارة على التفاوت والاختلاف في مستوى
وفترة نمو الوعي السياسي، ومن ثمَّ نشوء النزعة والاحساس بالإنتماء
الوطني بين أبناء الإقليم الشمالي والجنوبي، فإن الأخير كان قائم على
الإنتماء الإثني والقبلي حينها نتيجة لنفس الأسباب التي دفعت به إلى
المطالبة بالانفصال.

الفصل الأول

العوامل المؤثرة في فكر جون قرنق

الفصل الأول

العوامل المؤثرة في فكر جون قرنق

لدراسة الفكر السياسي لأي مفكر لا بدّ من الرجوع إلى العوامل التي كان لها دور في التأثير على شخصية المفكر وفكره، والتي أسهمت في إنتاج تلك الأفكار والأطروحات التي نادى بها المفكر حول الموضوع محل الدراسة، إذ إن هذه العوامل تؤدي دورًا وتؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر في بلورة أفكار المفكر، ومن ثمّ قيل الانتقال إلى أفكار ورؤى د. جون قرنق حول الدولة الوطنية في السودان، سوف يتم تناول العوامل التي أثرت فيه، وبالتبعية في رؤيته وتصوراتهِ حول الدولة الوطنية والمفاهيم المرتبط بها.

وبناءً على ذلك سيُقسّم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث؛ الأول يتناول نشأته وسماته الشخصية وخبراته العملية والسياسية، والثاني يناقش قضايا عصره والسياقين التاريخي والحضاري، والمبحث الثالث والأخير في هذا الفصل يتناول فيه الحرب الأهلية الثانية ١٩٨٣م والتطورات السياسية في السودان منذ هذه الحقبة.

المبحث الأول

النشأة والسمات والخبرات العملية والسياسية

يناقش هذا المبحث بإيجاز بداية ونشأة الدكتور جون قرنق منذ ميلاده، والبيئة التي ترعرع فيها حتى وصل إلى سن البلوغ وبداية تعليمه والمراحل التي مرَّ بها خلال هذه الفترة، ومن ثمَّ الربط بين هذه المراحل من حياته وتأثيرها في أفكاره، التي طرحها بداية من موقفه من هدف حركة أنيانيا الأولى واتفاق أديس أبابا عام ١٩٧٢م، وفي عام ١٩٨٣م مع بداية الحرب الأهلية الثانية في السودان، بالإضافة إلى سماته وصفاته الشخصية التي تشكلت نتيجة للبيئة التي عاش فيها سواء كان داخل الأراضي السودانية، أم في أثناء تحوله في دول شرق إفريقيا بحثاً عن العلم والمعرفة، أو بعد سفره للولايات المتحدة الأمريكية للدراسة بإحدى جامعاتها، وأخيراً الخبرات المهنية والسياسية التي اكتسبها قرنق خلال حياته حتى تاريخ وفاته.

إذ يرجع منطق تقسيم خبراته إلى المهنية والسياسية إلى الفصل ما بين النشاطات المهنية غير السياسية التي امتهناها، بدءاً من العمل العائلي في رعاية مواشي الأسرة وغيرها من المهن الحرة التي مارسها وعمله ضابطاً في الجيش السوداني، بعد استيعاب جزء من قوات حركة أنيانيا الأولى، وعمله مدرساً مساعداً متطوعاً في جامعة الخرطوم والكلية الحربية من ناحية، أما عمله السياسي هو الذي ارتبط بالنضال والعمل المسلح كقائد للحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، والتي أوصلته

ليكون نائباً لرئيس السودان ورئيس حكومة جنوب السودان وفقاً لاتفاق السلام الشامل من ناحية أخرى.

المطلب الأول- النشأة والتعليم والسمات الشخصية

يتناول هذا المطلب حياة د. جون قرنق، بداية من ميلاده مروراً بمراحل حياته التعليمية والمهنية التي بدأها مبكراً، والسياسية التي طرح خلالها رؤيته حول دولة المواطنة في السودان، كذلك حياته التعليمية التي اتسمت بالرغبة وشغف البحث عن العلم والمعرفة حتى خارج السودان، بالإضافة إلى السمات والصفات التي كان يتمتع بها قرنق.

أولاً- النشأة:

ولد د. جون قرنق دي مبيور أتييم عام ١٩٤٥م في إحدى القرى الجنوبية في السودان، تسمى هذه القرية بـ وانغلي "Wangulei"، تقع في أطراف مدينة بور بمديرية أعالي النيل آنذاك، وولاية جونقلي في ظل العشر ولايات، لقد كان لدى جون قرنق أشقاء وشقيقات، في تلك القرية نشأ قرنق مثل كل أقرانه من الأطفال في وانغلي من حيث طبيعة وأسلوب الحياة الاجتماعية، لقد مر خلال تلك المراحل ومنذ صغره بالعديد من الفرص والتحديات، التي وبالرغم منها، فإنه تمكن من الحصول والاستفادة من تلك الفرص المتاحة لقلة من المحظوظين حينها، كذلك شكلت العادات والتقاليد الموروثة، وما يمر به معظم الأفراد

من الجماعات الإثنية في جنوب السودان، لاسيما الذكور جزءاً من حياته، وبحسب العادات والثقافة السائدة لدى إثنية الدينكا نشأ جون قرنق حتى أصبح رجلاً.^(١)

وفي ذات السياق من الجدير بالذكر، أن أغلب الجماعات الإثنية في جنوب السودان لديها عادات وتقاليد خاصة بكل جماعة، لاسيما ما يتضمن تلك العادات من بعض الشعائر والطقوس التي تُمارس بشكل مختلف عن كل منها، حتى داخل الجماعة نفسها يوجد بعض من الاختلافات الطفيفة بين القبائل والعشائر المكونة لها، مع وجود بعض التقارب والتشابه فيما بين بعضها أحياناً، فمثلاً وجود تقارب وتشابه بين الجماعات الإثنية النيلية في الكثير من العادات والتقاليد الموروثة، فيما يتعلق بإثنية الدينكا التي ينتمي إليها د. جون قرنق، لديها بعض من شعائر وطقوس خاصة بها ودخل الجماعة الإثنية نفسها يوجد بعض من الاختلاف في بعضها، ويخضع المرء خلال مراحل حياته منذ الميلاد حتى انقضاء أجله ببعض الشعائر والطقوس تكون خاصة بكل من المناسبات وتختلف عن الأخرى، أهمها ما يُطبَّق عند الانتقال من مرحلة عمرية إلى مرحلة أخرى، تُسمى تلك العملية بالتركيس، وتلك المراحل تنقسم وفق طبقات العمر أو فئات عمرية، يمر الشخص بها ويخضع لعملية التركيس تأكيداً لبلوغه مرحلة عمرية معينة، فبعد أن كان صبيّاً يصبح شاباً ومن ثمَّ رجلاً وفقاً لتلك العملية أو

^(١)Edward Abye Lino, **Dr. John Garang De Mabior Atem a man to know**, (Juba: Rafiki for printing and publishing, ٢٠١٧), P١٧

المراحل، تتشكل الطبقات العمرية وتتحدد مكانة الفرد بين الفئات العمرية في المجتمع، ويتحدد بذلك الالتزام ببعض الواجبات والاكتماب والتمتع بحقوق معينة، مثلاً واجبات حلب البقر والرعي وحماية أفراد الأسرة، والحقوق مثل حق الزواج وحق المشاركة في بعض الأنشطة وغيرها، وجميعها تعتبر واجبات وحقوق اجتماعية للفرد داخل الجماعة التي ينتمي إليها.^(١)

أضحى جون قرنق صبياً يتيماً في وقت مبكر وهو في العاشرة من عمره، فلقد انتقلت والدته وهو في الثالثة من عمره ومن ثمَّ والده في العاشرة من عمره، وتولى تربيته أحد أقربائه (عمه) وهو من حثَّه على ضرورة التعليم وأهميته، ووجد حينها فرصة ليتلقَّى التعليم والتأهيل بما مكنه من رفع لواء النضال والدعوة لإقامة دولة المواطنة في السودان ذات هوية سودانية وتعتمد المواطنة أساساً لها.^(٢)

^(١)د. عبد القادر إسماعيل، "قيادات الدنكا العسكرية في أزمة الجنوب"، أعمال ندوة الدنكا ومشكلة جنوب السودان (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٦ يونيو ٢٠٠١)، ص ١٩١-١٩٦

^(٢)الدكتور عبد الماجد بوب، جنوب السودان جدل الوحدة والإنفصال (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ٢٠١٠)، ص ٢٧١

ثانيًا - التعليم:

في عام ١٩٥٣م تمكن جون أن يلتحق بمدرسة تونج الابتدائية بإصرار من أحد أقربائه الذي كان يعمل في المنطقة نفسها "التونج" في أن يتعلم جون قرنق، وبعد أن أكمل المرحلة الابتدائية انتقل إلى مدرسة بسري المتوسطة في عام ١٩٥٧م، المنطقة التي تعلم فيها الزراعة من خلال متابعة المزارعين وملاحظة الطريقة والمراحل التي تمر بها البذرة حتى تثمر والحصاد.^(١)

ومن ثمَّ انتقل جون إلى مدرسة رومبيك الثانوية في عام ١٩٦٢م، ومن سوء الحظ أغلقت المدرسة في العام نفسه نتيجة اضطرابات الطلبة بسبب الأوضاع السياسية في البلاد، ومنه قرر أن يذهب وينضم مع زملائه لصفوف "حركة الأنيانيا الأولى"، إلا أنهم وجدوا النصح من قبل قيادة هذه الحركة أن يستكملوا تعليمهم، لذلك اتجه قرنق إلى إثيوبيا ومنها إلى كينيا في عام ١٩٦٣م، وواجه قرنق والمرافقين العديد من التحديات في الطريق نحو البحث عن العلم والمعرفة، وعن مكان مناسب يسهم ويساعد في إكمال الدراسة فيه، وأخيرًا استطاع أن يجد فرصة لإنهاء المرحلة الثانوية في تنجانيقا (تنزانيا) بواسطة "مجلس كنائس تنجانيقا"، وقدّم جون قرنق في جامعة دار السلام إلا أنه حصل على منحة دراسية في الولايات المتحدة الأمريكية ليتخرج عام ١٩٧١م في الاقتصاد الزراعي من جامعة جرينيل

^(١)Edward Abye Lino, **Op.cit**, P١٨-١٩, P ٣١

في أيوا، وحصل على الماجستير ومن ثمَّ درجة الدكتوراه في الاقتصاد الزراعي من الجامعة نفسها في عام ١٩٨٠م.^(١)

إذ تعتبر مرحلة دراسة د. جون قرنق في شرق إفريقيا وكذلك في الولايات المتحدة من أهم مراحل حياته التي تشكل فيها وأثرت في أفكاره لاحقاً، إذ شكلنا رؤيته ووعيه نحو فهم مشكلات السودان والبحث عن وضع حلول موضوعية في إطار السودان الموحد ذات هوية وطنية سودانية، في تلك المرحلتين كانت المنطقتان تشهدان زخمًا ثوريًا وفكريًا قادتها شخصيات مؤثرة إلى يومنا هذا.^(٢)

ففي حقبة وجوده في شرق إفريقيا (إثيوبيا وكينيا وتنزانيا)، في سبيل البحث عن العلم والمعرفة بعد أن أغلقت المدراس في جنوب السودان نتيجة لعدم الاستقرار وغياب الأمن، تشكلت لديه الأفكار التحررية والاشتراكية في تلك الحقبة، ذهب إلى إثيوبيا ولم يمكث فيها طويلاً، إذ اتجه منها إلى كينيا وهناك وجد عملاً يساعده في توفير مصروفات الدراسة، وواجه بعضاً من الصعوبات التي لم ييأس بسببها، فقد كان قرنق شخصية ذات أفق ومنفتحاً وله القابلية على الاندماج والانصهار مع الثقافات المختلفة غير الثقافات السودانية التي نشأت فيها، دون أن يتجنب الاحتكاك والتعامل مع الآخر المختلف عنه.^(٣)

(١) Ibid, P ١٩-٢١

(٢) الدكتور عبد الماجد بوب، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧١-٢٧٣

(٣) Edward Abye Lino, Op.Cit, P ١٩-٢٠

وفي تنجانيقا (تنزانيا) تمكن أن يحصل على فرصة وأكمل دراسته في المرحلة المتوسطة بمساعدة من مجلس كنائس تنجانيقا، من ثم التحق بمدرسة دار السلام وهي في العاصمة دار السلام، التي كانت تطلق عليها حينها بـ "عاصمة التحرر الإفريقية"، وفيها تشبع قرنق بالأفكار والنظريات التحررية، التي ظلت تؤثر في فكره، حيث هناك تمكن من الالتقاء والاحتكاك بأشهر المفكرين الأفارقة الذين يدعون للمركزية الإفريقية، أمثال ولتر رودني (Walter Rodney) ومناضلي وقادة حركات التحرر الإفريقي ومنهم الأنجولي د. أنتونيو أوغستينو (Dr. Antonio Agustino) ، الموزمبيقي إدواردو شيفامبو موندلان (Eduardo Chivambo Mondlane)، وغيرهم وبعض من قادة جنوب إفريقيا الذين قادوا حركة التحرر ومقاومة نظام الفصل العنصري "الأبارتهد".^(١)

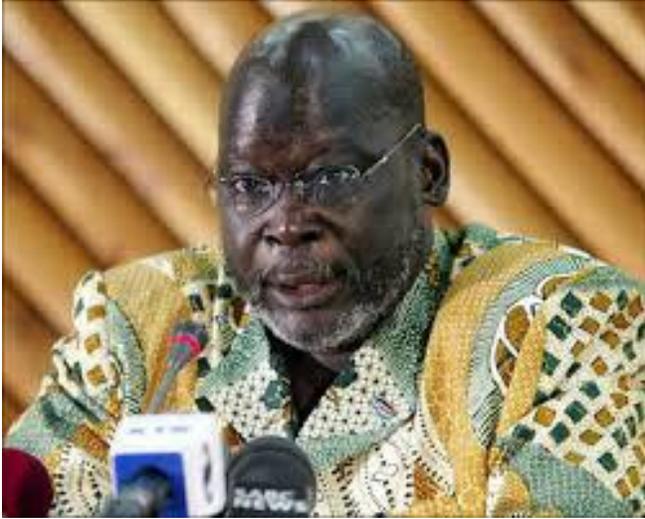
المطلب الثاني - السمات والصفات الشخصية

كان د. جون قرنق شخصية له سمات وملامح إفريقية خالصة كما يتضح في الصورة رقم "١" أدناه، كذلك خضع وتعرض لمختلف شعائر التكريس وفقاً لعادات وتقاليده جماعة الدينكا، أي بالأحرى قبيلة دينكا بور الذي ينتمي إليه، إذ يتم ويخضع أفراد القبيلة لشعائر معينة كلما وصل الفرد إلى مرحلة عمرية معينة. ومن ثمَّ ينتقل من وإلى مجموعة/مرحلة عمرية معينة، أما فيما يتعلق بصفاته فقد كان يتمتع بشخصية قيادية وكاريزمية، اختلف الكثيرون حول وصف الصفات التي

^(١) Ibid, P٢٠

كان يتمتع بها، بين من كان يركز على المميزات والصفات الشخصية والقيادية التي اتصف بها، والبعض الآخر وصفوه بالدكتاتورية التي دفعته إلى إبعاد وإقصاء رفاقه من أجل الانفراد في قيادة الحركة الشعبية واتخاذ القرارات الفردية، بالإضافة إلى الجنوح والتورط في اعتقال واغتيال وتصفية بعض رفاقه من المعارضين للرؤى التي نادى بها حول دولة المواطنة في السودان، لاسيما الاختلاف في مسألة الوحدة والانفصال وفق تصوراته.

صورة رقم (١) د. جون قرنق



ولتعرف هذه السمات والصفات الشخصية، التي كان يتمتع بها الدكتور جونق قرنق، يمكن أن نعرض بعض آراء الذين تحدثوا عنه سواء من قريهم له أو من خلال المتابعة واللقاء به إلى: أولاً؛ الكاريزما،

الصدق، الكفاءة العسكرية وحب الإطلاع، وثانياً: الدكتاتورية واستخدام العنف، وبالتالي من خلال هذه السمات يمكن دراسة مدى تأثير تلك الصفات والسمات الشخصية على رؤيته حول الدولة الوطنية في السودان.

أولاً: الكاريزما، الصدق، الكفاءة العسكرية وحب الإطلاع:

كان د. جون قرنق يتصف أو يتمتع بالعديد من الصفات القيادية، وكان أهم ما يميزه هو شخصيته الكاريزمية، التي تمكن عبرها من التأثير وإحداث تأثير ونقله نوعية وفكرية في السياسة السودانية، خلال حقبة قيادة الحركة الشعبية لتحرير السودان حتى توقيع اتفاق السلام الشامل في ٢٠٠٥م، وفي هذا الإطار سوف تُحصر بعض الصفات التي أشار إليها بعض رفاقه المقربين، كما يلي:

يقول ياسر عرمان^{١*}: لقد كان د. جون قرنق يتميز بالعديد من الصفات القيادية، لقد كان مدافعاً عن قضيته بقوة وحجج منطقية، كانت له القدرة على التعامل مع الخصوم بل وهزيمتهم، وذلك بسعيه الدؤوب في البحث عن الأرضية المشتركة فيما بينه وخصومه، كما اتسم بالوضوح تجاه مشكلة السودان خصوصاً فيا تفاق السلام الشامل الموقع

*ياسر عرمان: هو قيادي بارز معارض من أبناء الشمال "قبيلة الجعلية في شمال السودان" الذين انضموا للحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، بعد استقلال الجنوب شكلوا الحركة والشعبية لتحرير السودان قطاع الشمال، التي انقسمت في يونيو ٢٠١٧ إلى حركتين أحدهما برئاسة عبدالعزيز الحلة والثانية برئاسة مالك عقار ونائبه ياسر عرمان.

بين الحركة الشعبية لتحرير السودان والحكومة بقيادة المؤتمر الوطني، لاسيما المرحلة ما بعد الاتفاق، والإيجابية والدقة والصرامة كانت من صفاته في الدفاع عن أفكاره وقضية السودان الجديد أي دولة المواطنة في السودان.^(١)

كما يرى البعض أن حنكته السياسية مكنته من الاستقادة وكسب الدعم من الدول الأخرى، من خلال دهائه في طرح مشكلة السودان دون التركيز على ما قد يجعل منه شخصية عنصرية.^(٢) أيضا كان قادرا على تحقيق الموازنة بين مطالب دعاة الانفصال والعمل على تحقيق رؤى دولة المواطنة في السودان الموحد التي أطلق عليها "السودان الجديد" الذي سيقوم على أنقاض السودان القديم.^(٣)

^(١)يوهانس موسى فوك، القادة السياسيون في جنوب السودان.. ما بين تحديات السلام وتداعيات الانفصال، (الخرطوم: فهرسة المكتبة الوطنية، بدون تاريخ نشر)، ص ٢٢-٢٣

^(٢)د. المعصم أحمد على الأمين، "ملامح الشبه والاختلاف في تجربة الرئيس بشير الجميل والدكتور/جون قرنق دي مابور"، مجلة السودان، (الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات الإستراتيجية، المجلد ٣، عدد ٣، نوفمبر ٢٠٠٩)، ص ١٠٥-١٠٦

^(٣)تبراس خليل إبراهيم، "جون قرنق واثره في الحياة السياسية السودانية ١٩٤٥-٢٠٠٥"، مجلة الآداب، (بغداد: جامعة بغداد، كلية الآداب، عدد ١٠٧، ٢٠١٤)، ص ١٦٦-١٦٧

أما إدوارد لينو* (٧ فبراير ١٩٤٦-١٥ أبريل ٢٠٢٠م)، يقول:
إن د. جونق قرنق كان يتمتع بكفاءة وقدرات عسكرية وفكرية، وهما ما
سمحا وأهلاه ليكون ويتولى قيادة الحركة والجيش الشعبي لتحرير
السودان، إذ إنه بالإضافة إلى ذلك كان شخصاً له شغف ومحب
للاطلاع والقراءة.^(١) وأنه لم يكن يكره أو يرفض أي شخص أو شيء
دون سبب، حتى لو لم يكن قد وضح السبب وراء رفضه لأمر ما، فلا بدَّ
أن يكون هناك سبب ما جعله يتخذ هذا الموقف.^(٢)

ويضيف، كانت لقرنق شخصية تتسم بالأمانة والصدق، ومن
ضمن المواقف التي تكشف ذلك، هو لقاءه مع السيد صادق المهدي
الذي كان رئيس الوزراء حينها، فحاول المهدي أن يتفق معه على أن
يوضحا للإعلام بأن اللقاء الذي جمعهما قد استغرق ساعتين فقط، وهو
ما رفضه قرنق وردَّ بقوله: لا يمكن أن نبنّي توافقنا على تضليل الرأي
العام، بل يجب أن نكون صادقين حتى في أقل الأمور شأنًا، فإن الوقت
الذي استغرقه هذا اللقاء كان ثماني ساعات وليس ساعتين فقط.^(٣)

*إدوارد لينو: كان من أبرز قيادات الحركة الشعبية لتحرير السودان ينتمي إلى إثنية
الدينكا "دينكا نفوك التي توجد في منطقة أبيي"، بعد أحداث ١٥ ديسمبر انضم للحركة
والجيش الشعبي لتحرير السودان في المعارضة، توفي في بنغالور-الهند بعد صراع
طويل مع المرض.

(١) Edward Abye Lino, Op.Cit, P. ١٨-٢٣

(٢) Ibid, P. ٦٩

(٣) Ibid, P. ٧٠

ثانيًا: الدكتاتورية واستخدام العنف:

هذا الاتجاه يصف جون قرنق، بأنه زعيم مستبد اغتال واعتقل المعارضين له أي لرؤية السودان الجديد الموحد، ومن ضمن أول هؤلاء القادة الذين قتلهم د. جون قرنق بسبب الاعتراض ورفض فكرة وحدة السودان، أي الفكرة التي سعى من خلالها الوصول إلى دولة المواطنة الموحدة في السودان، هو صموئيل قاي توت وغيره من بعض القيادات السياسية والعسكرية منسويين إلى الحركة الشعبية عند قيامها في ١٩٨٣م، بالإضافة إلى القيادات الذين تحدوا قرنق واجهوا تهديداته، وخصوصًا الانفصاليين وعليه يرى الحاج بول أن قرنق ليس البطل الحقيقي والأب المؤسس لاستقلال جمهورية جنوب السودان، لأنه كان وحدويًا، أي كان ينادي بوحدة السودان، ومن ثمّ يضيف الحاج بول أن الأبطال الحقيقيين والمؤسسين لهذه الدولة هم القتلى والضحايا الذين قضى قرنق على بعضهم واعتقل البعض الآخر لمعارضته أو بسبب موقفهم الانفصالي.^(١)

لقد كان جون قرنق قائدًا ثوريًا يميل إلى استخدام العنف، إلا أنه كان قائدًا استراتيجيًا في ذات الوقت حتى في آرائه، وفي كامل الاستعداد لاستخدام العنف من أجل الوصول إلى ما يصبو إليه، ويرى أنه هدف لا بدّ منه، ويتضح ذلك في أربعة مواقف هامة ومتسلسلة، أولها

^(١)PannLuel We, “Was Dr .John Garang a Unionist or a Separatist?”, **SPLM and mass media: Promoting history on falsity**, (Washington DC: South Sudan News Agency, September ٢٨, ٢٠١١), P. ١-٢

على سبيل المثال وليس الحصر موقفه من اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢م، فقد كان من الراضين لقبول بنود هذا الاتفاق، إذ كان يرى ضرورة تضمين بند ينص على وجود ثلاثة جيوش في السودان للتأكد من جدية نميري في تنفيذ الاتفاق، وبسط الأمن والاستقرار الدائمين في السودان ويساوي بين السودانيين، بصرف النظر عن أي اختلافات إثنية أم دينية أم غيرها، ويكون توزيع الجيش الأول الذي يتكون من الجيش السوداني أي القوات التابعة للحكومة السودانية قبل توقيع الاتفاق في إقليم الشمال، والثاني يكون في الجنوب تحت قيادة الجنرال جوزيف لاقو ويتكون من الجنوبيين، والثالث يكون جيشاً مختلطاً ويضم في صفوفه أفراداً من الجنوب والشمال.^(١)

أما الموقف الثاني هو استمراره في دعم والتخطيط لخلق التوترات في إقليم الجنوب، والمشاركة في تنظيمات سرية تتربص السانحة المواتية للقتال من أجل تحقيق أهدافها، التي لا يمكن أن تتحقق دون استخدام العنف وقوة مسلحة لمحاربة الحكومة السودانية، الذي يتطلب خطة لتجنب تشتيت وتدمير القوات الجنوبية.^(٢)

^(١) أبيل البر، جنوب السودان التمادي في نقض الموائيق والعهود، (لندن: شركة ميلايت المحدودة، الطبعة الأولى، ١٩٩٢)، ص ٢٤٦

^(٢) الشعبية للحركة والتنظيمية والسياسية الفكرية الأبعاد آدم، محمد إبراهيم^(٢) لتحرير السودان ١٩٨٣-٢٠٠٠، (الخرطوم: مركز البحوث والدراسات ٦٦-٦٣ الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، إصدار (٤٤)، (٢٠٠١)، ص

والموقف الثالث هو تبني العنف لكي يكون هو رئيس الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان ورفضه الأسلوب السلمي والديمقراطي لحسم هذا الأمر، والذي انتهى بمقتل صموئيل قاي توت بعد محاولات للصلح إلا أن قرئق أصر على الصراع المسلح والقضاء على المعارضين له منذ بداية التشاور لهيكله الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان.^(١)

أما الرابع هو وجود اشتباهاً وبعض المؤشرات في تورطه وضلوعه في اغتيال بعض القيادات المؤثرة في الجنوب والحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان والمعارضين له، أو من يرى أنه يشكل خطورة على مكانته كقائد للحركة الشعبية بأي شكل من الأشكال. وانشقاق ناصر عام ١٩٩١م يعتبر نتيجة لتوجهاته وأسلوبه الديكتاتوري في إدارة زمام أمور الحركة حسب إفادات المنشقين وغيرها من المواقف.^(٢)

(١) أروب مادوت أروب، السودان الطريق الشاق للسلام القصة الكاملة لتأسيس وتطور الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان ١٩٨٣-٢٠٠٥م، (الخرطوم: دار مدارات للطباعة والنشر، ٢٠٠٩)، ص ٨٢-٨٣

(٢) أحمد المبارك محمد الحسن، اتفاقيات السلام السودانية أديس أبابا - الخرطوم للسلام: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية التجارة، ٢٠٠٢)، ص، ص ١٤٤-١٤٨، ١٥٤-١٥٥

المطلب الثالث - الخبرات العملية والسياسية

في هذا السياق سوف تُتناول أهم المراحل العملية (المهنية) والسياسية التي مر بها د. جون قرنق منذ صغره حتى وفاته، وتمكن أن يتدرج من صبي يتيم راعٍ للمواشي في إحدى القرى الجنوبية إلى زعيم قائد لحركة تحرير ترفع لواء الدولة السودانية الموحدة ذات الهوية السودانية، التي تحتوي مختلف أبناء السودان شمالاً وجنوباً وشرقاً وغرباً أي كامل السكان المحليين داخل الحدود السودانية، وثم أصبح النائب الأول للمشير عمر البشير رئيس السودان السابق.

أولاً- الخبرات العملية:

لقد تمرحل جون قرنق في مجالات متنوعة ومتعددة، متدرجاً من مرحلة إلى الأخرى طوال حياته، حيث كان دائم الاعتماد على نفسه منذ صغره سواء في توفير احتياجاته اليومية أم المصروفات المتعلقة بالتعليم، والأخير كان الأهم بالنسبة إليه وشكل هدفه الأسمى في تلك المرحلة، كان قرنق مهتماً بالتعليم الذي ظل دؤوب السعي نحو تحقيقه بكل السبل، إذ دفعته تلك الرغبة بالإضافة إلى تأثير الظروف المحيطة إلى الهجرة والخروج من حدود السودان بحثاً عن العلم والمعرفة، متجهاً إلى الجنوب الشرقي باتجاه الدول المجاورة للسودان في إطار المنطقة المعروفة والتي يطلق عليها بـ "منطقة شرق إفريقيا"، منها حصل على

فرصة للدراسة في الولايات المتحدة الأمريكية في جامعة جرانفيل بولاية أيوا كما سبق الإشارة في الصفحات السابقة.^(١)

استهل طفولته بالعمل العائلي يرعى الماشية في القرية التي نشأ فيها، كما أن ممارسة الرعي كجزء من نشاط اجتماعي واقتصادي، تعتبر من أول النشاطات التي يبدأ فيها الفرد بممارسة دوره الاجتماعي في إطار الحياة القبلية لدى معظم الجماعات الإثنية في جنوب السودان، وهو عمل يقع ضمن وفي إطار القطاع العائلي، وله أهمية اجتماعية في التقاليد الموروثة لدى مختلف جماعات الجنوب ليس على المستوى الاقتصادي فحسب، بل تتجلى أهميته أيضًا في الإطار الاجتماعي بشكل أوسع سواء في الزواج أو دفع الدية والطقوس الدينية والشعائر المختلفة باستخدام المواشي، كما يبدو أنه كان لهذا العمل إضافة وتأثير في تكوين شخصية جون قرنق، لما يتطلب هذا العمل من ضرورة التعاون بين الأفراد والأقران ممن يخرجون إلى مناطق معينة تخصص لرعي المواشي، وأهمها البقر ففي بعض المواسم تُقتاد المواشي بحثًا عن العشب والمياه اللازمة للمواشي، كذلك التعاون اللازم من أجل مواجهة المخاطر المختلفة والمحتملة وحماية المواشي، لاسيما من أجل الدفاع عن النفس في تلك المناطق التي دائمًا ما تكون نائية أو خارج القرى.^(٢)

^(١)Edward Lino, **Op.Cit**, P. ١٩-٢٠

^(٢)د. عبدالعزيز راغب شاهين، "الحياة الاقتصادية والاجتماعية لقبيلة الدنكا في جنوب السودان- دراسة أنثروبولوجية"، أعمال ندوة الدنكا ومشكلة جنوب السودان ٦ يونيو ٢٠٠١، (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٦ يونيو ٢٠٠١)، ص ١٧٧-١٨١

في أثناء وجوده ببسري للدراسة كان قرنق يتابع ويراقب المزارعين في موسم الزراعة والحصاد معاً، وبالتحديد مختلف الإجراءات البدائية والتقليدية اللازمة في الزراعة البدائية، مكّنته عمليتا المتابعة والمراقبة من اكتساب خبرة نظرية عكف على تطبيقها في السادسة عشر من سنه، حينما زرع مساحة من قطعة أرض مع صديق له، كما مارس أيضاً مهنة التدريس مدرساً عندما كان في كينيا، ومن ثمّ كان قرنق متحمساً للعمل والاستفادة من تلك الفرص المواتية في دعم وخدمة لنفسه لتوفير ما يلزم من نفقات الدراسة ومتطلبات حياته اليومية دون الاعتماد على الغير، بالإضافة إلى استثماره أوقات الإجازة التي دائماً كان يستغلها ويستثمرها في التجهيز والاستعداد للعام الدراسي التالي، كما سعى حينما أُغْلِقَت المدارس في الجنوب أن يذهب إلى الخرطوم باحثاً عن فرصة للدراسة هناك وعمل بها في البناء "طلبة".^(١)

بعد انضمام قرنق إلى قوات حركة أنيانيا الأولى أُستوعِبَ في الجيش السوداني برتبة نقيب بعد اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢م، الذي تُوصِلُ إليها بين الحكومة السودانية وقوات حركة أنيانيا الأولى، كان قد دُرِبَ قبلها في الأدغال، وذلك قبل استيعاب جزء من القوات الجنوبية في

^(١)Edward Abyei Lino, **Op.Cit**, P, ١٩

القوات المسلحة السودانية، وخضع للتدريب العسكري في منطقة القائد التابعة لرئاسة العقيد جوزيف لاقو.^(١)

ثم لاحقًا حصل على منحة من الجيش في الدراسة العسكرية مدة عام من ١٩٧٣-١٩٧٤م، وبالتحديد في المدرسة العسكرية في الولايات المتحدة الأمريكية، ويحكي قرنق أن من ضمن المواقف الطريفة التي مر بها عند دراسته في الولايات المتحدة، وفي ذات الوقت يعتبر هذا المواقف ذات صلة بمشكلة الهوية التي يعانيها السودان، فقد كان يُجمَع الطلاب الأجانب قبل أن يُوزَّعوا إلى مجموعات بحسب المناطق الجغرافية (أمريكا الجنوبية "اللاتينية"، والشرق الأوسط والدول العربية، وأوروبا، وإفريقيا)، فبعد أن وُزِع الطلاب لم يتبقَّ من الطلاب داخل القاعة سوى جون قرنق وزميله من السودان أيضًا، كان زميله هذا برتبة رائد وهو نقيب حينها، كانوا في حيرة إلى أي مجموعة ينتمون، الدول العربية أم الإفريقية، ويرجع ذلك إلى أصول أفكار جون قرنق وطروحاته حول الهوية السودانية، وماهيتها وهو ما سوف يُناقش في الفصل الثاني.^(٢)

، "الراحل د. جون قرنق يحكي قصة نضاله Sudan TV Interview" ^(١)

٨/١١/٢٠١٩، <https://www.youtube.com/watch?v=FaAnFCsu9>

OU

^(٢)السابق نفسه

بجانب العمل في الجيش بعد الاستيعاب في الجيش السوداني "القوات المسلحة"، عمل جون قرنق محاضرًا في الكلية العسكرية في السودان، قبل الانخراط في العمل السياسي المسلح بعد أن حصل على درجة الدكتوراه في الاقتصاد الزراعي من جامعة أيوا الأمريكية في عام ١٩٨١م، طمح أيضًا أن يعمل محاضرًا بجامعة الخرطوم في الاقتصاد الزراعي بجانب الوظيفة التي يشغلها وسبق ذكرها، إلا أن هذه الفكرة قوبلت بالرفض والانتقاد من قبل قائده، ولضمان إثثاءه على التخلي عن هذه الفكرة، بل لإقصاصه من شغل هذه المكانة، أُشترط عليه أن يكون مدرسًا متطوعًا متعاونًا دون أن يحصل على أي مقابل مادي.^(١)

فقد كان اعتقاد هؤلاء الرافضين أن هدف جون قرنق ورغبته من أن يكون محاضرًا في جامعة الخرطوم، هو هدف مادي، لكن كان رد فعله عكس توقعاتهم، عندما قبل بهذا الشرط دون تردد وبكل حماسة، وهذا ما أدى إلى إجهاض محاولات إقصائه من تحقيق رغبته التي كان يهدف إليها، وهو أن يتقرب من الفئات المثقفة الموجودة داخل هذه المؤسسة، وأن يؤسس علاقات وصدقات مع الأساتذة والطلاب معًا وهو ما تحقق بالفعل.^(٢)

وتمكن من أن يصبح نائبًا لمدير البحوث العسكرية في عام ١٩٨٣م حتى تاريخ انضمامه العلني لحركة التمرد، التي ظهرت في

(١) السابق نفسه

(٢) السابق نفسه

جنوب السودان تكونت ممن كانوا رافضين الطريقة والظروف التي وُقِعَ فيها اتفاق أديس أبابا في يوم ٣ مارس ١٩٧٢م، والذين انضموا عفويًا وما فرضه أمر الواقع من ظروف مع تجدد الحرب في السودان بين الحكومة السودانية والحاميات الجنوبية.^(١)

ثانيًا - الخبرات السياسية:

جاهر د. جون قرنق بميوله والرغبة في الانخراط في العمل السياسي بل والعسكري معًا، حينما التقى في عام ١٩٦٣م العقيد جوزيف لاقوه قائد حركة أنيانيا الأولى موضعًا رغبته في الانضمام لحركته وموقفه من هدف الحركة، إلا أنه وجد التشجيع والتحفيز نحو التركيز في إكمال الدراسة أولاً لحوجة الجنوب للمتعلمين مستقبلاً.^(٢)

أظهر هذا اللقاء أول طروحات وآراء قرنق السياسية حول مشكلة السودان، كما سوف يؤكدُها عندما تُتناول الحرب الأهلية في السودان، عندما ذهب والتقى قائد حركة أنيانيا الأولى في أدغال جنوب السودان ودار بينهما حوار، إذ لم يتردّد قرنق في أن يصارحه ويوضح له

(١) إبراهيم محمد آدم، مرجع سبق ذكره، ص ٦٥

(٢) الدكتور عبد الماجد بوب، جنوب السودان جدل الوحدة والانفصال، مرجع

سبق ذكره، ص ٢٧١

موقفه حول مشكلة السودان، أي بالأحرى موقفه من مسألتى الوحدة والانفصال.^(١)

كذلك إبان المفاوضات بين حركة أنيانيا الأولى (حركة تحرير السودان) والحكومة السودانية برئاسة جعفر النميري، كان يعارض تلك المفاوضات من الناحية الاستراتيجية في الحقبة الزمنية التي كانت تجري فيها المفاوضات، كان يرى أن الوقت غير مناسب لحركة أنيانيا الأولى في أن تدخل في مفاوضات مع الحكومة السودانية لأسباب ترتبط بالبعد العسكري وبعدم الاستعداد عسكرياً، وسوء نوايا حكومة نميري الذي عنى به أن الطرف الآخر لا يسعى سوى لتفتيت وإضعاف قوات حركة أنيانيا الأولى، ومن ثمَّ القضاء عليها دون الالتزام بتنفيذ اتفاق السلام مضموناً، وهذا ما كان يتوقعه قرنق في أن يترتب عليه من نتائج سلبية في الجوانب السياسية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية في السودان عامة.^(٢)

لكن تلهف بعض القيادات الجنوبية للمناصب وقف صداً منيعاً، وأسهم في تقبل جون قرنق والمجموعة الرافضة للطريقة التي أديرت بها المفاوضات وما تمخض عنها، ومن ثمَّ لم يكن أمامه سوى الانصياع لأوامر وتعليمات القيادة العليا دون أن يتخلَّى نهائياً عن موقفه هذا.^(٣)

(١)“Dr. JohnGarang’s ١٩٨٧
HeritageInterviewwithAropMadut”, **Heritage**, (Khartoum:
Heritage, Monday, Nov., ٢, ١٩٨٧, (PAGE ٤), P.P ١-٢

(٢)Idem

(٣)**Ibid**, PP ١-٣

تمكن قرنق لاحقاً من أن يشارك مع رفاقه في تأسيس نواة الحركة التي سوف تطفو في الساحة السياسية والعسكرية السودانية، وتعيد توحيد بعض التنظيمات والحركات الجنوبية المسلحة بعد انهيار اتفاق أديس أبابا، بما يؤذن لمرحلة جديدة من تاريخ الحرب الأهلية في السودان، عرفت تلك الحركة بـ الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A)، ثم قائداً لها حتى وفاته في ٣٠ يوليو ٢٠٠٥ بعد توقيع اتفاق السلام الشامل في نيفاشا.^(١)

وأخيراً من الجدير بالذكر أن حادثة وفاته الغامضة تمت بعد مدة وجيزة من تعيينه نائباً أولاً للرئيس السوداني السابق عمر حسن البشير، ورئيساً لحكومة إقليم جنوب السودان في إطار الحكم الذاتي، وفقاً لما نص عليه اتفاق السلام الشامل (٢٠٠٥-CPA)، وهو الاتفاق الذي وُقِعَ عليه في مدينة نيفاشا الكينية، ومن ثمَّ أسهم قرنق قبل وفاته في إنهاء أطول حرب أهلية في القارة الإفريقية (١٩٨٣-٢٠٠٥)، مع ضمان حق الجنوبيين في تقرير المصير.^(٢)

^(١) Ibid, PP ٣-٥

^(٢) Idem

المبحث الثاني

قضايا عصره والسياق التاريخي والحضاري

عند الحديث عن القضايا والسياقين التاريخي والحضاري، باعتبارهم من ضمن العوامل التي أثرت في شخصية د. جون قرنق، وما عاصره من مشكلات وقضايا خلال مراحل حياته. حتى رفعه لواء النضال من أجل إعادة بناء السودان الموحد، يلاحظ أن هذه العوامل قد ارتبطت بكلٍ من التهميش والإقصاء وفرض التعريب والأسلمة، من ثمَّ ترتب عليه إقصاء وتهميش الجنوب من التطورات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، والسلوك السلبي الذي مورس ضد الجنوب قبل وبعد استقلال السودان تجاه مطالبهم في تحديد طبيعة ونوع العلاقة بين الشعب السوداني، الذي يتسم بالتعددية والتنوع الثقافي والإثني والديني، وتمثل في دور الأنظمة التي تعاقبت على الحكم في السودان وموافقها تجاه تلك القضايا.^(١)

مما سبق الإشارة إليه، سوف يتم تناول القضايا السودانية المؤثرة في فكر قرنق والسياقين التاريخي والحضاري في إطار السودان من حيث طبيعة ونوع تلك القضايا، ولاسيما السياقين التاريخي والحضاري وتأثيرهما في أفكار قرنق فيما بعد، منها على مستوى السودان من ناحية، وعلى وجه الخصوص على مستوى إقليم الجنوب

(١) د. منصور خالد، انفصال جنوب السودان زلزال الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أيديوجيات أم عقائد...؟! (الخرطوم: دار مدارك للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٢)، ص ١٢-١٥

من ناحية أخرى، إضافة إلى التأثيرات الهامة في السياق الحضاري على فكره، ودورها في تشكيل رؤى دولة المواطنة في السودان.

المطلب الأول: قضايا السودان المؤثرة في فكر جون قرنق

لقد طرأت عدد من الأحداث في الساحة السياسية والعسكرية السودانية قبل استقلال السودان، وهو ما فرض تلقائيًا بروز بعض من القضايا في شكل مطالب شكلت أزمة حقيقية في السودان، فسر على أنها ترجع للسياسة الاستعمارية نحو تقسيم الشعب السوداني جغرافيًا، ما بين إقليم الشمال الذي يضم العرب والمسلمين وإقليم الجنوب الذي يضم الأفارقة ذات الديانة المسيحية والديانات الإفريقية، إلا أن هذه السياسة فعليًا غذتها الحكومات المتعاقبة في السودان بما أدى إلى تعميق الفجوة والتباعد تزايدًا، وعززت من تطور تلك المطالب التي تزامنت ورافقت إجراءات الاستقلال، من المطالبة بالفيدرالية في إطار سودان موحد إلى المطالبة بانفصال الجنوب عن السودان، ليكون دولة مستقلة بذاتها لها السيادة الكاملة على كامل الأراضي الواقعة في إقليم الجنوب من السودان. ويمكن تناول القضيتين (الوحدة والانفصال) وبالرغم من هذا التقسيم، فإن القضيتين كانتا مرافقتين لبعضهما بعضًا ونتيجة لقضايا جوهرية (التمييز على أساس الانتماء الإثني والديني والثقافي والإقليمي، سوف يُتناول في الفصل الثاني).

أولاً- قضية الوحدة:

في قضية الوحدة طرحت الفيدرالية كمطلب للجنوبيين، ويتعلق هذا الأمر بالعلاقة بين أقاليم الدولة والمركز، لكن في الانفصال كقضية ومطلب للجنوبيين يتحول من ذلك إلى الحديث عن العلاقة بين دولتين مستقلتين لكليهما سيادتها. والجدير بالذكر أنه بالرغم من محاولة بعض الكتاب والمؤرخين من ربط المطالبة بالفيدرالية والانفصال بالدور الذي لعبته الإدارة البريطانية، في خلق فجوة بين الشعب السوداني بوضع سياسات لتقسيم السودان إلى الشمال والجنوب بتطبيق بعض الإجراءات الزامية إلى ذلك خلال حقبة الاستعمار، إلا أنه من الإنصاف البحث وتتبع السياسات والإجراءات التي اتخذتها الحكومات المتعاقبة منذ الاستقلال، والعودة إلى وعود النخبة السياسية السودانية السابقة للاستقلال للجنوبيين وسلوكها تجاه الجنوب، وما ترتب عنها فيما بعد، بداية من إقناع الجنوبيين للتصويت داخل البرلمان لإعلان استقلال السودان، وما تلاه من إجراءات وسياسات ومدى تأثيرها في الأوضاع الداخلية في البلاد.^(١)

ساهمت الحكومات المتعاقبة التي تولت مقاليد السلطة في السودان، بشكل كبير في تعزيز وتعميق وتأكيد حالة الشك وعدم الثقة التي ترسخت بين أبناء إقليم الجنوب في علاقاتهم مع أبناء إقليم الشمال، الأمر الذي أدى إلى تصعيد ورفع سقف مطالب الجنوبيين، وتطور

(١) أبيل أليز، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠-٢٣

أسلوب المقاومة أو الوسيلة المستخدمة فكريًا وتنظيمًا ونطاقها، بعد أن شهدت البلاد حالة من الاستقرار النسبي بعد أحداث أغسطس ١٩٥٥م، وخاصة بعد فرار معظم الجنوبيين المتورطين في أحداث توريت إلى الأدغال نتيجة لرد فعل الحكومة الانتقالية، سادت أيضًا حالة من التوتر وعدم الاستقرار السياسي بين القوى السياسية السودانية وغياب رؤية واضحة ومشتركة نحو تحقيق هدف وطني يجمع السودانيين في توجيه واستغلال جميع الجهود والكفاءات والموارد للعمل على تحقيقه، دفع ذلك بالقيادة العسكرية في الدولة إلى التدخل لملء وسد هذا الفراغ في نوفمبر ١٩٥٦م، وتمكنت أن تكتسب وتضمن شرعية داخلية من خلال الطريقة التي قوبلت بها القيادة العسكرية من الشعب، كنتيجة لفشل الحكومة الانتقالية لاسيما النخبة السياسية في تحقيق قدر من الطموحات التي سبقت الاستقلال.^(١)

كانت هذه الخطوة بمنزلة الصعود الأول للقيادة العسكرية وتولي الحكم في السودان في نوفمبر عام ١٩٥٦م، وما لبث أن ترتب عليه اللجوء إلى استخدام الأدوات العسكرية الإكراهية، مستخدمة العنف المسلح كوسيلة لإخماد أي بوادر للتمرد في الجنوب، بل قادت هذه الخطوة إلى توسيع الجنوبيين نطاق العمليات العسكرية وغيرها في سبيل

^(١) عصام الدين ميرغني طه، قصة حرب أهلية (القاهرة: الحضارة للنشر، الطبعة الأولى، يناير ٢٠١٤)، ص ١٤٠

تحقيق الفيدرالية في السودان الموحد الذي تبنته بعض الحركات والأحزاب الجنوبية، والبعض الآخر رفع ودعم خيار الانفصال.^(١)

وتعتبر الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان التي ترعماها د. جون قرنق في عام ١٩٨٣م، امتداد لتلك الحركات الجنوبية ولذات المشكلة السودانية، وتبنت هذه الحركة خيار الوحدة في البيان التأسيسي المؤسس لها بشكل يختلف عن الحركات السابقة لها، وبالرغم من أنها تبنت الأيديولوجية الاشتراكية بجانب خيار وحدة السودان، فإن السبب الأساسي الذي دفع قرنق إلى أن يكون جزءًا من هذه الحركة، ومؤسس لها من حيث الأفكار التي سارت عليها الحركة فيما بعد حتى تاريخ وفاته، هو الاضطهاد والمعاناة التي ظل يعانيها الشعب السوداني.

ويمكن القول إن المطالبة بالفيدرالية بدأت قبل حتى قيام دولة مستقلة تسمى بالسودان، كنتيجة للسياسة البريطانية في السودان، وطبيعة العلاقة التي كانت سائدة حينها بين الشماليين والجنوبيين، ومن ثمّ دفعت الحقائق الجغرافية والاقتصادية الحكومة البريطانية إلى العدول عن تلك السياسة الرامية لفصل الجنوب عن السودان بضمها إلى دول شرق إفريقيا أو قيامها كدولة مستقلة قائمة بذاتها، لتبدأ مرة أخرى في وضع سياسة أخرى تقوم على قيام سودان موحد فيدرالي تعطي فيها المديرية الجنوبية حكمًا ذاتيًا، وتبنتها الجنوبيين دون الجهر بها حتى عُقد مؤتمر سياسي في جوبا (مؤتمر جوبا عام ١٩٤٧م) نتج عنه حسم

^(١) السابق نفسه، ص ١٤٠-١٤١

المؤتمر لصالح وحدة السودان دون اتفاق المؤتمرين على قيام سودان موحد، ومن ثمَّ عادت مطالبة الجنوبيين بسودان فيدرالي في أكتوبر ١٩٥٤م^(١). مما سبق يتضح أن تلك القضية طرأت في الساحة السياسية السودانية قبل حقبة الحكم الذاتي الانتقالي، حينما كانت القوى السياسية والمجتمعية السودانية كافة تهب وتستعد أملاً في اتخاذ إجراءات استقلال السودان، بما فرض ضرورة إيجاد حل لتلك المعضلة التي قد تعرقل تحقيق الاستقلال المتوقع الإعلان عنه من داخل البرلمان، لاسيما أهمية موقف الجنوبيين وتصويت النواب الممثلين للمديريات الجنوبية الثلاثة، لذا اتجهت الأطراف الشمالية في الحكومة والمعارضة إلى بذل الجهود لإقناع الجنوبيين وتقديم وعود كاذبة جاءت في صيغة "وضع الاعتبار لمطالب الجنوبيين"^(٢). وهو ما جعل قرنق يؤكد أنه الحكومات المتعاقبة في السودان دون استثناء هي مشكلة السودان كما سنرى في الفصل الثاني.

ثانياً- قضية الانفصال:

إن مطلب الانفصال لم يكن وليد المصادفة بل يرجع إلى أسباب عدة، منها ما يرتبط بغياب الثقة بين أبناء السودان نتيجة لممارسات الحكومات المتعاقبة في السودان في تعاملها مع الجنوبيين،

(١) أبيل ألبر، مرجع سبق ذكره، ص ص ٢٠-٢٣

(٢) د. بول دينق شول، جنوب السودان من دعوات الفدرالية إلى تقرير المصير، (الخرطوم: دار عزة للنشرة والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٢)، ص ص ١٦-٢٣

فإن مؤتمر جوبا ١٩٤٧م الذي يعتبر اللحظة الأولى التي إجتمع فيه أبناء السودان من الجنوب والشمال معًا، نُوقِشت فيه قضايا تخص دولة السودان قبل الاستقلال، وخلال هذا المؤتمر بعدما شرح للجنوبيين عن مشاركتهم السياسية ومستقبلها، كان موقف المؤتمرين من أبناء الجنوب هو أن يُأسس مجلس مستقل للجنوب، ومن ضمن مبررات ذلك المطلب هو أن الجنوب مازال فاقد الأهلية والخبرة، الذي لن يمكنه من إمكانية المشاركة بكفاءة مع أبناء الشمال في المجلس التشريعي نفسه، وهو ما لم يجد القبول لدى المؤتمرين من الشمال لاعتباره إعلانًا ضمنيًا من قبل الجنوبيين للانفصال مبكرًا عن السودان بشكل غير مباشر.^(١)

وظل الانفصال كمطلب لأغلب الجنوبيين مستمرًا في السودان، حتى بعد قيام الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، كما اتضح في خوض الحركة الشعبية لتحرير السودان معارك مسلحة مع دعاة الانفصال منذ نشأتها، ويرجع هذا الأمر بجانب أسباب أخرى إلى الظروف الإقليمية والدولية حينها، فكان من الصعوبة أن يحصل جون قرنق على الدعم الخارجي في حالة قيادته لحركة انفصالية، فعلى

(١) د. جون قاي نوت يوه، العزلة .. الوحدة والانفصال تأرجح الفكر السياسي في جنوب السودان، (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩، ص ٦٢)

المستوى الإقليمي كانت الدول المجاورة تواجه مشكلات داخلية مشابهة لمشكلة السودان في وجود مطالب انفصالية.^(١)

فقد كانت القيادات المؤسسة للحركة الشعبية أمثال كريينو كوانجين واروك طون ووليم نيوان من دعاة الانفصال، ويعتبرون رفع شعار الوحدة كمجرد تكتيك من أجل حصول الحركة الشعبية على الدعم الخارجي فحسب، وليس رؤية ومشروع يناضلون من أجل تحقيقه، وهو ما أضحى أكثر وضوحًا بعد وفاة جون قرنق، من تمسك أغلب قيادات الحركة الشعبية بحق تقرير المصير والاستفتاء من أجل الانفصال عن السودان. ويلاحظ أن توصل الإدارة البريطانية إلى أن تطور وتقدم السودان يرتبط بوحدة السودان جغرافيًا واقتصاديًا، يرجع بالأساس إلى تعثر تحقيق الأهداف السياسية البريطانية في السودان بسبب التطورات الأخيرة، لذا يوجد اختلاف بين مساعي بريطانيا لوجود سودان موحد فيدراليًا ورغبات وتطلعات الجنوبيين، فإن الثانية كانت تخشى هيمنة الشماليين في حالة السودان الموحد وهو ما تحقق لاحقًا، من ثمَّ كانت الفيدرالية هي الخيار الأنسب للحصول على حماية نسبية على الأقل تحفظ حقوق الجنوبيين داخل المديريات الجنوبية الثلاثة فيما يتعلق بالحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية، في حين أن الأولى

(١) أنيم سايمون، "صراع الأيدولوجيا داخل الحركة الشعبية، الأجندة والتكتيك"، **منتدى الفكر**، (جوبا: Center for Starategic & Policy Studies، نوفمبر ٢٠١٧)، ص ١

كانت تتازلاً الغرض منه الحفاظ على مصالح بريطانيا داخل السودان
وصد امتداد وتوسع النفوذ المصري جنوباً.^(١)

المطلب الثاني - السياق التاريخي

يعتبر السياق التاريخي جزءاً من العوامل المؤثرة في فكر قرنق،
إذ يعني به المسار والظروف التاريخية، وما ترتب عليه من نتائج أدت
إلى التأثير في فكر قرنق بشكل أو بآخر، خاصة دور الحقبة التاريخية
وانعكاساتها على الحرب الأهلية في السودان، فيها تمكن جون قرنق أن
يبرز نفسه كأحد القيادات الفاعلة في الحرب الأهلية الثانية عام ١٩٨٣م
في إطار مشكلة السودان الممتدة، كما كان يطرحها قرنق دون حصرها
في جنوب فحسب. لقد كان لتلك الحقبة التاريخية والاستعمار الخارجي
نقطة تاريخية ارتبطت وبشكل وثيق بالظروف التاريخية والسياسية المؤثرة
فيها في تطور الحركة الوطنية في السودان، بما فيها الحركة الشعبية
لتحرير السودان التي تأرجحت ما بين خيارى الدولة السودانية الموحدة أو
الانفصال، بجانب أنه لا يمكن الحديث عن مشكلة السودان وظهور د.
جون قرنق دون العودة إلى الحقب السابقة لظهور الحركة الشعبية
لتحرير السودان وتأثيرها في مشكلة السودان. أضف إلى أن جون قرنق
أكد الامتداد والاتصال التاريخي لمراحل نشأة وتطور الدولة السودانية،
وهي مراحل ذات جذور متأصلة قبل ظهور السلطنات والممالك التي

(١)د. جون قاي نوت يوه، مرجع سبق ذكره، ص ١٦-١٧

نشأت آنذاك حتى الاستقلال عن الحكم الثنائي وقيام دولة السودان الحديثة في عام ١٩٥٦م، وهذا ما يعنى عدم وجود قطيعة تاريخية من حيث الجذور ونشأة السودان، باعتبار ما مر به السودان طوال تلك الحقبة ليس سوى مراحل متصلة ومتكاملة في تشكل وتكوين الدولة السودانية.^(١)

ومن ثمَّ ارتبط السياق التاريخي بالتاريخ الاستعماري والحقبة التاريخية السابقة لها، والتالية لها منذ الاستقلال والحرب الأهلية الأولى، ومن ثمَّ الحرب الأهلية الثانية، ولأهمية الأخيرة سوف نخصص مبحثاً منفصلاً عن الحرب الأهلية. لقد مر السودان بحقتين من الاستعمار الأجنبي؛ الأولى هي التي عرفت بالحكم التركي المصري والثانية بالحكم الثنائي الإنجليزي المصري، بحيث لا يمكن أن يتم تجاهل المرحلتين أو الحقتين الاستعماريّتين عند تناول قضية الدولة الوطنية في فكرة جون قرنق.^(٢)

(١) د. الواثق كبير، تحرير وتقديم، **جون قرنق رؤيته للسودان الجديد وإعادة بناء الدولة السودانية**، (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥)، ص ٧٣-٧٦

(٢) جون قرنق دي مابور، ترجمة: أبكر آدم إسماعيل، "حركة عموم أفريقيا والقومية الإفريقية: وضع الأمة الإفريقية في السياق- حالة السودان"، **البنان أفريكانيزم قضايا أساسية**، (القاهرة: أوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٩)، ص ٤٥٦-٤٥٩

ويمكن تقسيم تلك الحقبة التاريخية والممتدة حتى استقلال السودان إلى الحقبة ما قبل استقلال السودان، بالإضافة إلى تاريخ الدولة السودانية الحديثة، الذي يمكن أن يطلق عليه بحقبة ما بعد الاستقلال.

أولاً- حقبة ما قبل الاستقلال:

لقد أدى الاستعمار دورًا كبيرًا من ناحية في قيام السودان كدولة موحدة تضم معظم المساحات الجغرافية التي كانت تتبع لمجموعات متباينة في نظم الحكم السائدة في كل منها، والتي كانت قائمة في السودان متخذة أشكالًا مختلفة تمثلها قبائل وسلطنات وممالك.^(١)

ومن ناحية أخرى، كما هي عادة ونهج القوى الخارجية في سياساتها الإمبريالية، حينما تبدأ في التدخل في منطقة ما من أجل بسط وتأكيد ضمان وترسيخ نفوذها على المناطق التي توطئ قدمها، تعمل على إضعاف سكان تلك المناطق بأي شكل من الأشكال باستخدام الوسائل المتاحة، عملت الإدارة التركية المصرية على تعميق وتوسيع مشكلة السودان سواء بشكل مباشر أم غير مباشر، بما يعكس طبيعة

^(١) عصام الدين ميرغني "ابو غسان"، قصة الحرب الأهلية، (الدقي: الحضارة للنشر، الطبعة الأولى، يناير ٢٠١٤، ص ٢١)

وأهداف الرغبة والمطامع في التوسع إقليمياً حينها أو خلال هذه الحقبة التاريخية.^(١)

لقد تمكن محمد علي من ضم السودان إلى الإمبراطورية العثمانية في سعيه لإقامة إمبراطوريته الخاصة، التي ضمت مصر والسودان والأقاليم التي سُنَّتِح كما كان يطمح، بعده توالى على حكم السودان عدد من الحكام أغلبهم مارسوا ذات السياسة الرامية إلى التفرقة بين الجماعات التي تسكن في هذه البقعة الجغرافية التي أصبحت جزءاً من دولة السودان، هذه السياسة عرفت بسياسة فرّق تسد، وتجلّت في النهج والممارسات التي أتبعها الإدارة التركية المصرية في تلك الحقبة في سبيل السيطرة وإحكام قبضتها على السودان مستقبلاً لتحقيق ما كانت ترمي إليه.^(٢)

بعد سقوط الإدارة التركية المصرية جاءت الدولة المهدية، وتلتها حقبة أخرى من الحكم الخارجي تمثل في الإدارة الإنجليزية المصرية، والتي استمرت حتى استقلال السودان في أول يناير عام ١٩٥٦م، اتسم حكم هذه الإدارة باتباع سياسات كانت لها عظيم الأثر في تعميق التفرقة واستقلال جنوب السودان في ٩ يوليو ٢٠١١م، وكنتيجة لآثار الاستعمار وتداعياتها السلبية ورثت الدولة السودانية العديد

(١) د. إبتسام محمود جواد، "مشكلة جنوب السودان وتداعياتها الاقتصادية والإستراتيجية والاجتماعية"، مجلة كلية التربية الأساسية، (.....: مجلة كلية التربية الأساسية، العدد الثاني والسبعون، ٢٠١١)، ص ٤٥٧

(٢) عصام الدين ميرغني "ابوغسان، قصة الحرب الأهلية، مرجع سبق ذكره، ص ٤١

من المشكلات والتحديات، منها مشكلات اجتماعية وثقافية واقتصادية وسياسية، شكلت توليفة تلك المشكلات تحديًا مزمنًا أضحت حجرة عثرة أمام السودان وأعاق بناء الدولة الوطنية الموحدة في السودان بعد الاستقلال، تجلت في أزمة الهوية والمواطنة التي سيتم تناولها في الفصل الثاني كما يراهما جون قرنق.^(١)

لذا نجد أن تلك الحقبة أسهمت في تعزيز التفرقة والتباعد بين أبناء السودان شمالًا وجنوبًا، بل وغربيًا وشرقيًا معًا سواء كان على أساس الاختلاف الجغرافي أم الديني أم الإثني وغيرها، وكان لهذا تأثير عميق في واقع الحقب التاريخية التي تلتها وعاصر جون قرنق تداعياتها، وأسهمت في تشكيل فكره إزاء الدولة الوطنية في السودان، إذ سعى طول مدة النضال الممتدة من ١٩٨٣م حتى وفاته في ٣٠ يوليو ٢٠٠٥م من أجل محو وإزالة تلك الأفكار وتأثيراتها، التي من شأنها أن تعزز من ترسيخ وبث الكراهية والصراعات بين أبناء السودان، بل يرى أن ذات الأمر تمتد تأثيراته إلى القارة الإفريقية، ويجب أن يجري العمل على تحقيق وحدة السودان التي من شأنها تحفيز العمل على تحقيق الوحدة الجامعة على مستوى القارة، في إشارة منه إلى أن انقسام أي دولة إفريقية يعارض الدعوة للوحدة الإفريقية، فأى نوايا واتجاهات لتقسيم وتجزئة دولة إفريقية ليست سوى مؤشر يمهد لعرقلة جهود تحقيق الوحدة الإفريقية المنشودة في إطار التنظيم القاري الإفريقي.^(٢)

(١) د. ابتسام محمود جواد، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥٨-٤٦١.

(٢) جون قرنق دي ماببور، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥٧-٤٥٨.

ثانياً - حقبة ما بعد الاستقلال:

جاء اندلاع شرارة تمرد توريت في أغسطس ١٩٥٥م، ليؤذن ببداية أول حرب أهلية بين أبناء السودان قبيل الاستقلال، الحرب التي سوف تؤسس لظهور فكرة ومستقبل الدولة السودانية ما بين الوحدة والانفصال، وتطورها في إطار الصراع بين الهوية العربية الإسلامية وهوية الجماعات الجنوبية ذات المعتقدات الإفريقية التقليدية والمسيحية في الجنوب، وعملياً أسهمت نتائج سودنة الوظائف وسلوك النخبة السودانية في تعزيز عدم الثقة بين الشمال والجنوب، بالإضافة إلى التراكمات التاريخية إبان الحكم التركي المصري والدولة المهديّة.^(١)

عندما اندلع تمرد توريت ١٩٥٥م كان جون قرنق في نحو السنة العاشرة من عمره، وكان لوقوع هذه الحرب الأهلية التي اندلعت بين أبناء السودان (الجنوب والشمال)، على المستوى الاجتماعي والسياسي والعسكري تأثيرات واضحة في حياته بل وشخصيته، كما اتضح من خلال رحلاته التعليمية من مكان إلى آخر، بعد أن أغلقت المدارس في بور والمناطق المجاورة لها في الجنوب، بسبب الحرب وعدم وجود أمن واستقرار في المنطقة، لا سيما أن حقبة الحرب الأهلية الأولى والثانية دفعت وزجت بالكثير من المواطنين من أبناء الجنوب من مختلف الأعمار والفئات إلى الانخراط في العمل العسكري، لأن الأوضاع لم تكن مهيأة بما تسمح من سير الحياة بشكل طبيعي كما ينبغي، وهو ما

^(١)أبيل أثير، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠

يوضح انضمام أغلب الرجال والشباب والمعلمين والطلاب إلى حركات المقاومة الجنوبية، حيث تعرض الطلبة أيضًا للاعتقالات التعسفية من قبل الحكومة آنذاك، كما حاول قرنق الانضمام إلى حركة أنيانيا الأولى في مرحلة ما، إلا أنه وجد حينها والمرافقين له تحفيزاً من بعض القيادات على تكملة الدراسة كما سبق الإشارة.^(١)

المطلب الثالث - السياق الحضاري

من الأهمية محاولة البحث عن السياق الحضاري الذي عاصره جون قرنق، وبالتعبية تأثيره في فكره السياسي حول الدولة الوطنية في السودان، لاسيما أنه عاش في سياقات حضارية مختلفة، حيث ولد وترعرع في السودان أي بالأحرى في الإقليم الجنوبي من السودان، في منطقة بور التي تتبع لإحدى الجماعات الإثنية التي تتواجد في الجنوب، تلك الجماعات التي تمتلك موروثات وعادات وتقاليد ذات خصوصية من حيث الموضوع والمكان والزمان، منها غادر إلى الإقليم الشمالي من السودان وسبق الإشارة إلى هذه الجزئية، من ثم سافر إلى بعض دول شرق إفريقيا ووجد نفسه في سياق حضاري مختلف عما كان فيه وينتمي إليه في السودان، حيث أثرت فيه محاولات التوفيق بين الخصوصية الإفريقية والأفكار المستوردة من خارج القارة، بعدها سافر إلى الولايات

(١)د. جون قاي نوت يوه، العزلة.. الوحدة والانفصال تأرجح الفكر السياسي في جنوب السودان، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٣-١٧٥

المتحدة الأمريكية في رحلة العلم والمعرفة، خلالها عاصر نشاط حركة الحقوق المدنية للسود في الولايات المتحدة. أضف إلى ذلك طبيعة وبنية النظام الدولي التي اتسمت بالتنافس الأيديولوجي ما بين المعسكرين الرأسمالي والاشتراكي، وتأثيرهما في فكر جون قرنق في تأسيس الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، لقد أسهمت تلك الأطر الحضارية التي عاصرها جون قرنق في التأثير في أفكاره وطروحاته، وفي تشكيل رؤاه حول طرح فكرة وطبيعة وشكل الدولة الوطنية في السودان، وفي محاولاته لمعالجة القضايا التي كان يعاني منها السودان.

كما أن التحاق قرنق أثناء وجوده في تنزانيا بمدرسة جوليس نيريري الفكرية والشخصيات التي احتك بهم حينها، أسهموا في أن يتعرف على الأفكار الاشتراكية الثورية وقضية الوحدة الإفريقية. ومن ثمّ يمكن تناول السياق الحضاري وفق الموضوعات أو القضايا التي ارتبطت بكل منها، والتي أثرت بدورها في فكر جون قرنق حول الدولة الوطنية في السودان وأسسها.

أولاً- الوحدة الإفريقية:

لقد كانت قضية وفكرة الوحدة الإفريقية من أهم الموضوعات التي أثّرت في القارة الإفريقية بعد نيل بعض الدول الإفريقية الاستقلال، لدعم باقي الدول الأخرى من أجل الحصول على الاستقلال، ويعتبر تأسيس منظمة الوحدة الإفريقية تنويجاً لطروحات هذه الفكرة، والتي حُوّلت لاحقاً إلى منظمة الاتحاد الإفريقي في محاولة لوضع الإصلاحات

التي تبنتها الدول الإفريقية، كي تكون منظمة الوحدة الإفريقية أكثر فاعلية وتأثيراً في التعامل مع القضايا والتحديات التي تواجه القارة الإفريقية.^(١) كان للسياق الحضاري المتنوع تأثيره في ما انعكس كذلك في الاتجاه الحركي الذي تبناه قرنق من أجل الوصول وتطبيق هذه الرؤى، فقد كان قرنق متأثراً بأفكار كوامي نيكروما لاسيما في مسألة الوحدة الإفريقية، والذي انعكس لاحقاً في طرحه الذي يدور حول دولة المواطنة في السودان، وربطه وحدة السودان بالوحدة الإفريقية التي نادى بها الآباء الأوائل وقادة حركات التحرر الوطني والإفريقي الذين نادوا بالوحدة الإفريقية.^(٢)

يعتبر كوامي نيكروما من أبرز القادة الأفارقة الذين طالبوا بتسريع الوحدة الإفريقية، بل طالب بضرورة قيام الدولة الإفريقية الاتحادية سواء كان اتحاداً فيدرالياً أم كونفدرالياً، ورأى أن أهمية الاتحاد بين الدول الإفريقية تكمن في جعل جميع الدول تحت قيادة موحدة ومشاركة لمجابهة جميع التحديات السياسية والأمنية والاقتصادية، وغيرها على المستويين القاري الداخلي والخارجي، بناءً على ذلك تأثر قرنق بهذا الطرح الذي كان ينادي بضرورة وأهمية وحدة دول القارة الإفريقية، إذ تعتبر أحد أهم مبرراته من هدف وحدة السودان الذي ظل

^(١)Ms. Remoofiloe Lobakeng, "African solutions to African problems: a viable solution to wards a united, prosperous and peaceful Africa?", **institute for global dialogue**, (Pretoria: Institute for global dialogue, October ٢٠١٧), P. ١

^(٢)الدكتور عبد الماجد بوب، جنوب السودان جدل الوحدة والانفصال، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧١-٢٧٣

يتمسك به، هو أن انقسام الدول الإفريقية سوف يؤثر بالسلب في تحقيق الوحدة الإفريقية التي دعا لها نيكروما، ومن ثمَّ على السودانيين العمل من أجل السودان موحد، ورفض أن يكون الانفصال هدف الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، لأنه بالضرورة سوف ينعكس بالسلب ويعيق من طموحات الوحدة الإفريقية.^(١)

ثانياً - الأيديولوجية الاشتراكية:

تبنت معظم الدول الإفريقية إبان الاستقلال في أوائل الستينيات من القرن العشرين الميلادي الأيديولوجية الاشتراكية بدّلاً من الرأسمالية الغربية، ويرجع إلى جملة من الأبعاد التي ترتبط بالتاريخ الاستعماري وما تعرضت له الدول الإفريقية خلال الحقبة الاستعمارية، من قبل تلك الدول التي تعمل على نشر وتعزيز الرأسمالية، وسياسياً سعي الدول الإفريقية من التحرر والتخلص من كل ما يرتبط بالمستعمر الأوروبي والحقبة الاستعمارية عموماً، لذلك كانت الاشتراكية هي الأقرب من حيث التقارب الفكري، وما يطرحها أيديولوجياً ذات صلة بالأفكار نفسها التي دعا إليها معظم قيادات وثوار حركات التحرر الإفريقي، بجانب الدعم اللوجستي الذي حصلت عليه الحركات الإفريقية من المعسكر الاشتراكي ضد الدول الاستعمارية التي تتبع المعسكر الرأسمالي. خلال تلك الحقبة التي شهدت فيها القارة الإفريقية زخماً وثراءً فكرياً، حاول بعض القيادات

^(١) جون فرنق دي مايبور، "حركة عموم إفريقيا والقومية الإفريقية: وضع الأمة الإفريقية في السياق - حالة السودان"، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥٤ - ٤٥٥

الإفريقية العمل على التوفيق بين الخصوصية الإفريقية والفكر الإيديولوجي الاشتراكي، إذ عمل البعض على الاستفادة من الأفكار الاشتراكية والأخذ منها ما يتناسب مع تقاليد وطبيعة الدول الإفريقية، دون أخذها كشيء جامد غير قابل للتعديل، أما البعض الآخر من القيادات الإفريقية وعلى سبيل المثال جوليوس نيريري، كان يرى أن للأفكار الاشتراكية جذورها الأصلية في التقاليد الإفريقية، ودعا إلى عودة الأفارقة إلى أسلوب حياتهم السابق للاستعمار، وهو الأسلوب الذي كان قائماً على الاشتراكية الإفريقية التي تختلف عن الاشتراكية الأوروبية.^(١)

كانت لمدرسة جوليوس نيريري الفكرية التي التحق بها جون قرنق، باعتبارها إحدى المدارس التي كانت تطرح تلك الأفكار الاشتراكية، تأثيرها في فكر قرنق وكذلك عدد من الشخصيات المؤثرة في تاريخ حركات التحرر الإفريقي الذين تمكن جون قرنق من التقائهم خلال وجوده في تنزانيا.^(٢)

فمعظمهم أصبحوا قادة لحركات التحرر الوطني في بلادهم، ولا يستبعد أن العلاقات التي نشأت بينهم كانت لها تأثير في فكر جون قرنق، خصوصاً أن جميعهم قادوا لواء النضال وتحرير بلادهم، كذلك التشابه في العديد من الأفكار على سبيل المثال تبني الاشتراكية كأيديولوجية للحركة الشعبية لتحرير السودان، والذي يرجع إلى طبيعة

^(١) جوليوس نيريري، "أوجاما: أساس الاشتراكية الإفريقية أبريل ١٩٦٢"،

البيان أفريكانيزم قضايا أساسية، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٩-١١٨

^(٢) Edward Abye Lino, Op.Cit, P.٢٠

وبنية النظام الدولي والإقليمي آنذاك، واسم الحركة التي أسسها جون قرنق هو ذات الاسم الذي أطلقه أنتونيو أغسطينو مع أصدقائه على حركة التحرر الوطني التي ظهرت في أنجولا، وشاركه صديقه إدواردو مادلين في قيادة هذه الحركة التي عرفت بالحركة الشعبية لتحرير أنجولا.^(١)

ثالثاً - الحقوق المدنية:

اتسمت حقبة وجود جون قرنق في الولايات المتحدة للدراسة ببراءة فكري، وزخم في نشاط الحركات والتنظيمات المدنية والحقوقية التي قادها المهاجرون الأفارقة، تلك التنظيمات التي كانت تطالب بحقوق أصحاب البشرة السوداء في الحصول على حقوق مدنية متساوية، مثل التي تمنح وتتمتع بها البيض في الولايات المتحدة، كان لهذه الحقبة تأثير بالغ على فكر جون قرنق فيما بعد، إذ أثر هذا الزخم والثراء الفكري في طروحات قرنق حول دولة المواطنة في السودان، خصوصاً فيما يتعلق بعدم التمييز بين السودانيين بصرف النظر عن الاختلافات الإثنية والدينية والثقافية وغيرها، لاسيما أن المجتمع الأمريكي يتسم بالتعددية الإثنية والدينية والثقافية كما في السودان، بالإضافة إلى أن ظهور نشاطات ومطالب تلك الحركات والتنظيمات، يرجع إلى التمييز الذي وقع على السود، إن تلك التجربة الأمريكية يمكن ملاحظة تأثيرها في فكر وآراء قرنق حول السودان الجديد "دولة المواطنة في السودان"،

(١) كارلوس مارتينيز، "الإرث الثوري لأميلكار كابرال"، البان أفريكانيزم قضايا أساسية، مرجع سبق ذكره، ص ١٣٠

والحركة الشعبية لتحرير السودان باعتبارها حركة ظهرت من أجل تأسيس دولة تتصهر في بوتقتها مختلف الجماعات السودانية ذات خلفيات إثنية ودينية وثقافية مختلفة، حتى تتشكل دولة وطنية في السودان تُعلى فيها قيم المواطنة والهوية الوطنية السودانية.^(١)

كما يمكن تقسيم تلك الحركات والتنظيمات المدنية والحقوقية التابعة للسود حينها إلى اتجاهين؛ من حيث النهج وأسلوب المطالبة بالحقوق المدنية للسود، فإن الاتجاه الأول اتخذ نهج الآباء السابقين وأسلوبهم الذين تبنوا نهجًا أكثر عنفًا في المطالبة بحقوق السود، فإن المجموعة التي تصنف ضمن هذا الاتجاه لجأوا إلى أسلوب مواجهة البيض بشكل أكثر جسارة في رفع مطالب السود، وعرفت إحدى تلك الحركات باسم حركة الفهود السود، إذ ضم شخصيات سياسية مثل مالكوم إكس وكتّاب ورياضيين، أما الاتجاه الثاني اتبع النهج السلمي في المطالبة بالحقوق المدنية للسود، ومن أبرز قادة هذا الاتجاه ومن ضمن الشخصيات الأكثر تأثيرًا في العالم هو مارتن لوثر كينج.^(٢) ويتضح أن قرنق أتبع النهج الأول عن طريق الكفاح المسلح.

^(١)الدكتور عبد الماجد بوب، جنوب السودان جدل الوحدة والانفصال، مرجع

سبق ذكره، ص ٢٧١-٢٧٢

^(٢)السابق نفسه

المبحث الثالث

الحرب الأهلية والتطورات السياسية في السودان منذ عام ١٩٨٣م

في يوم ١٦ مايو ١٩٨٣م بعد عقد من السلام منذ توقيع اتفاق سلام أديس أبابا لعام ١٩٧٢م انفجرت الحرب الأهلية مجددًا في السودان، هذه الحرب هي الحرب الأهلية الثانية في السودان بين أبناء الجنوب والحكومة السودانية، اختلفت عن الأولى في ظهور حركة تحرير بعد تمرد الحاميات العسكرية في جنوب السودان تمكنت من توحيد أبناء السودان (جنوبًا وشمالًا وشرقًا وغربًا) تحت لوائها، لذا يسعى هذا المبحث إلى دراسة الحرب الأهلية الثانية والتطورات السياسية في السودان منذ عام ١٩٨٣م، من خلال ثلاثة مطالب؛ المطالب الأول يناقش الأسباب التي أدت إلى تجدد الحرب الأهلية في السودان وجذورها، وأطرافها الرئيسية، بالإضافة إلى ما ترتب نتيجة هذه الحرب من التداعيات على المستويين الداخلي للسودان والخارجي (الإقليمي والعالمي) في المبحث الثاني، أما المبحث الثالث يناقش مواقف القوى الخارجية على المستويين الإقليمي والدولي.

المطلب الأول- أسباب وأطراف الحرب الأهلية الثانية في السودان

يتناول هذا المطلب أسباب الحرب الأهلية الثانية وجذورها، فإن هذه الحرب لم تكن وليدة اللحظة، بل تعتبر امتداد لثورة توريت إثر تمرد الكتبية الجنوبية في عام ١٩٥٥م قبل استقلال السودان وللحرب الأهلية الأولى التي هي أيضاً امتداد لثورة توريت، بالإضافة إلى أطرافها من حيث النشأة والأيدولوجية وموقف كل طرف من الأوضاع السياسية في السودان، كما يلي:

أولاً- جذور وأسباب الحرب الأهلية الثانية:

بعد عقد من السلام النسبي في السودان كنتيجة لتوقيع اتفاق سلام في أديس أبابا في عام ١٩٧٢م، بين حكومة الرئيس السابق جعفر النميري وحركة أنيانيا الأولى تحت قيادة جوزيف لاقو، تجددت الحرب مرة أخرى في عام ١٩٨٣م، وهو ما تطلب أهمية الرجوع إلى الأسباب التي أدت إلى حدوث الحرب الأهلية الثانية وجذورها الداخلية والخارجية.

أ- الأسباب والجذور الخارجية:

يمكن اختصار تلك الأسباب وجذورها على سبيل المثال، في نجاح السياسة البريطانية في السودان التي هدفت منها فصل الجنوب عن شمالها، لا سيما الإجراءات التي أتت لتحقيق هذه السياسة الانفصالية حتى تضمن استمرار قبضتها على السودان، ففي عام ١٩٢٢ اتجهت السياسة البريطانية لإصدار "قانون المناطق المقفولة"،

القانون الذي سعت بريطانيا عبره إلى زيادة وترسيخ حدة التباعد، ما جعل من خصوصية الجنوب عاملاً لتعميق حدة التباعد والخلاف بين سكان الإقليمين، وإهمال الجنوب ليكون أكثر اختلافاً وتخلفاً عن الشمال ثقافياً وسياسياً واقتصادياً وعسكرياً.^(١)

عندما تمكنت بريطانيا من دخول السودان وإخضاع معظم الأراضي تحت سيطرتها، وضعت نظاماً مختلفاً لحكم السودان اختلف عن النهج المستخدم في حكم المستعمرات البريطانية الأخرى آنذاك، حيث كان من التناقض أن تضم السودان مباشرة لتكون جزءاً من مستعمراتها، لتعارضه مع الأهداف المعلنة من احتلال السودان عسكرياً. فكان أحد الأهداف هو استعادة السودان للسيادة الخديوية في مصر، ما يعني أن ضم السودان للمستعمرات البريطانية سوف يتنافى مع هذا الهدف. لذا صاغ "اللورد كرومر" ووضع اتفاقية عرفت بـ"اتفاقية الحكم الثنائي"، لحل هذه المعضلة وضمان سيادة غير مباشرة لبريطانيا على السودان، بالإضافة إلى أن تحكم قبضتها على مختلف الأمور في السودان على أرض الواقع بما يحفظ مصالحها في السودان.^(٢)

ثم إن هدف السياسة البريطانية من محاولة ضمان سيطرتها الدائمة على السودان، جعلها تعمل على منع انتشار كل ما يتعلق بالإسلام في السودان الجنوبي، خاصة التخوف والشك البريطاني من

(١) روبرت أو. كولينز، ترجمة: مصطفى مجدي الجمال، تاريخ السودان

الحديث، (القاهرة: مكتبة الأسرة، ٢٠١٥)، ص ٥٩-٦١

(٢) المرجع السابق، ص ٥١

فلول "الأنصار" المهدية، ومن الرغبة والدعاية التي كانت تنبئ بها الأنصار بالعودة الثانية للمهدية في السودان وتكملة نشر الدعوة الإسلامية، من ثمَّ عمدت بريطانيا على قطع أي أوصال تربط كامل أجزاء السودان دينياً ولغوياً حتى تضعف من إمكانية إجبارها على الخروج الكامل مستقبلاً، وكانت النتيجة خلق فجوة بين أبناء السودان (الجنوبيين والشماليين) في تلك المسائل.^(١)

ب- الأسباب الداخلية:

تتعدد الأسباب الداخلية التي أدت إلى تفجر الحرب الأهلية مرة الأخرى بعد حقبة سلام دامت عقداً منذ توقيع اتفاق أديس أبابا، أهمها وليس على سبيل الحصر تتمثل في استمرار الشك وانعدام ثقة أبناء الجنوب تجاه الشمال، وتوقع سوء نواياهم في مسألة تطبيق عملية استيعاب القوات الجنوبية ودمجهم في الوحدات الشمالية، بالإضافة إلى قيام بعض القيادات الجنوبيين غير المستقيدين أو المعارضين لهذا الاتفاق والمسار المتوقع له في تحريض ونشر الرعب والخوف وسط أفراد الكتائب الجنوبية في المديرية الثلاث، رغبة منهم في إجهاد اتفاق السلام وإجراءات استيعاب باقي القوات الجنوبية كما هو متوقع.^(٢)

(١) السابق نفسه

(٢) عصام الدين ميرغني طه "ابو غسان"، قصة حرب أهلية، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩١

من ناحية أخرى بجانب وجود رفض لهذا الاتفاق، من قبل بعض المجموعات التابعة لحركة أنيانيا الأولى، بالإضافة للتطبيقات الجنوبية الأخرى، كان العقيد جون قرنق من ضمن الراضين لهذا الاتفاق ولأهم بنوده، إذ كان له رأي مغاير وأضاف بعض المقترحات الجوهرية التي قدمها للقيادة، وعرضها لبعض قيادات حركة أنيانيا لمساندة مقترحاته، بيد أن محاولاته في هذا الشأن باءت بالفشل حينما أصر القيادة التوقيع على هذا الاتفاق.^(١)

أيضًا يتمثل وجود خلل إداري في الأمور المالية من ضمن الأسباب، إذ ترتب على ذلك تراكم المستحقات المالية التي كان من المفترض أن تُصرَف، كمرتبات لقوات كتبية بور المراد نقلها إلى الشمال ضمن ترتيبات اتفاق أديس أبابا، لاستيعاب القوات الجنوبية ودمجهم في الجيش الوطني السوداني، فقد كان الضباط الجنوبيين الذين يعملون في الشمال يعودون إلى معسكرات قوات بور باعتبارهم جزءًا منها، وهو ما أدى إلى تزايد أعداد القوات عن العدد المسجل حسب الإحصاءات المتوفرة عن تلك الكتبية.^(٢)

كذلك التوقيت الذي أُختير لبدء تنفيذ عملية نقل القوات الجنوبية من المديرية الجنوبية إلى شمال البلاد لم يكن مناسبًا، إذ كان التوقيت مفاجئًا لكل الكتائب من ناحية، ووجود انقسام حاد بين

(١) أبيل ألير، مرجع سبق ذكره، ص ٢٤٥-٢٤٦

(٢) عصام الدين ميرغني طه "أبو غسان"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩٤-٢٩٥

السياسيين الجنوبيين بشأن مسألة تقسيم الجنوب إلى أقاليم وبين من يدعم وحدة الأقاليم، هو ما دعم وعزز موقف المجموعة التي فضلت تحريض القوات ونشر الرعب حولهم، لأنها كانت ترى أن هذه الخطوة المفاجئة تهدف إلى نقل القوات لإضعاف الجنوب حتى يسهل تقسيمها إلى أقاليم.^(١)

ففي ١٦ مايو ١٩٨٣ اجتمعت تلك الأسباب الخارجية والداخلية، ما أدى إلى انفجار الحرب الأهلية الثانية في السودان بين أبناء الجنوب والشمال، واندلعت الحرب التي استمرت حتى توقيع اتفاق السلام الشامل "CPA" في نيفاشا بكينيا في عام ٢٠٠٥م بين الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان والحكومة السودانية، وهو الاتفاق الذي أنهى حربًا دامت أكثر من واحد وعشرين عامًا، الأمر الذي يدفع إلى أهمية تناول أطراف الحرب الأهلية الثانية.

ثانيًا - أطراف الحرب الأهلية الثانية:

لقد قادت أحداث تمرد/ثورة الكنايب الجنوبية في ١٦ مايو ١٩٨٣م، إلى انفجار الحرب الأهلية الثانية خلال حكم جعفر النميري، واستمرت حتى وقوع انتفاضة أكتوبر ١٩٨٥م التي أنتت بقيادات جديدة على سدة الحكم في السودان.

(١) المرجع السابق، ص ٢٨٩

ولأن حقبة الرئيس السوداني السابق عمر حسن البشير كانت الأطول في تاريخ الحرب الأهلية الثانية، سوف نُقسّم أطراف الحرب الأهلية الثانية الرئيسية، كما يلي:

أ- المؤتمر الوطني:

ترجع نواة ونشأة المؤتمر الوطني والذي يعتبر جزءاً أصيلاً من حركة الإخوان المسلمين، إلى الحركة الإسلامية للدستورية، التي كانت تمارس نشاطاتها في دار التبشير الإسلامي بأم درمان، وتولى قيادتها الرشيد الطاهر بكر قبل استقلال السودان في ١٠/١٢/١٩٥٥م، كانت حركة تدعو إلى تبني السودان دستوراً إسلامياً وإعلان الجمهورية الإسلامية في السودان، وهو ما تحقق في حقبة الرئيس السوداني الأسبق جعفر النميري، إذ تمكنت هذه الحركة منذ نشأتها أن تطور ذاتها من خلال التجارب التي مرت بها، وتحولت من حركة دينية إلى حزب سياسي، كذلك وسّعت قاعدتها الجماهيرية حينما تحولت من الطابع النخبوي إلى الجماهيري من خلال الروابط الاجتماعية والطلابية، كما كانت تغير اسمها من مدة إلى أخرى (حركة الإخوان المسلمين، الجبهة الإسلامية للدستورية، جبهة الميثاق الإسلامي، الاتجاه الإسلامي، الجبهة الإسلامية القومية، الإنقاذ والمؤتمر الوطني)، وحينما وصلت إلى الحكم بعد انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩م تراجعت عن فكرة إعلان الجمهورية

الإسلامية في السودان بشكل علني وصريح، وإن كانت فعلياً قد رسخت هذه الفكرة من خلال الممارسات ونهج حكمها.^(١)

وتجدر الإشارة إلى أن المؤتمر الوطني منذ وصوله إلى الحكم تمكن أن يوطد دعائم بقاءه في السلطة مدة طويلة، من خلال التوظيف الجيد في إعادة صياغة ونشر توجهاته الأيدولوجية، والقدرة التنظيمية المكتسبة من خبرات تجاربه المتراكمة سعياً للوصول إلى السلطة، والنجاح في توسيع القاعدة الجماهيرية والتوغل وسط المجتمع السوداني بعد التخلي عن الطابع النخبوي، هذا النهج مكّن المؤتمر الوطني من إضعاف الخصوم طوال الثلاثين عاماً من حكمه وإن كان يحمل معه بذور فنائه.^(٢)

ب- الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان (SPLM/A):

أُعلن عن قيام الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان في إيتانق في يوليو ١٩٨٣م، كحركة تتبنى الأيدولوجية الاشتراكية وتحرير ووحدة السودان وعلمنة الدولة أهدافاً لها، بيد أن النواة الرئيسية للتنسيق وتوحيد بعض القيادات وعناصر من الحركات الجنوبية في إطار العمل

(١) د. ليلي سيد مصطفى أرباب، "أثر الخطاب السياسي الإسلامي للأحزاب السياسية السودانية على العملية الانتخابية: دراسة حالة حزب المؤتمر الوطني"، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية والإحصاء، (أم درمان: جامعة أم درمان، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ع ١٠، ٢٠١٢)، ص ١٦٢-١٧٤

(٢) د. إبراهيم ميرغني، "مستقبل العلاقة بين المؤتمر الوطني والحركة الشعبية"، مجلة آفاق سياسية، (الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا، مج ٢، ٤٤، يوليو ٢٠٠٨)، ص ٥٩-٦٤

السري ضد حكومة نميري وسياساتها تجاه الجنوب، كانت تُسمى حركة العمل الوطني National Action Movement، وكان جون قرنق قد كُلِّفَ رئيس هيئة أركان هذه الحركة بعد أن استطاع مؤسسها من استقطابه، ومن ثمَّ استقطاب بعض القيادات السابقة في حركة أنيانيا الأولى بتوصية من قرنق.^(١)

وقد ظلت هذه الحركة تمارس نشاطاتها السرية وتتابع مجريات الأحداث في السودان، وخاصة الوضع في الجنوب الذي كان ينذر باحتمال واقترب انفجار الأوضاع في الجنوب، دون القدرة على التنبؤ بمكان وزمان هذا الأمر، إلا أن التنسيق كان قائمًا بين حركة العمل الوطني والقيادات العسكرية من الجنوبيين في المديرية الجنوبية. ويرجع عدم استمرار العمل باسم نفس هذه الحركة إلى عدد من الأسباب، أهمها أن الحركة الشعبية لتحرير السودان ضمت تنظيمات وحركات جنوبية مختلفة، لكل منها اسم مختلف من ناحية، وتعذر إمكانية مشاركة مؤسسي حركة العمل الوطني عن حضور المؤتمر، بسبب بعد المسافة بين أماكن وجودهم وإيتانق، المنطقة التي قرر فيها المجتمعون على تكوين الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان.^(٢)

بعد إعلان تأسيس الحركة الشعبية لتحرير السودان تمكنت من فرض نفسها، ليس كحركة تمرد جنوبية أي تمثل الجنوبيين فحسب، بل كحركة سودانية ثورية تقدمية تحمل رؤية وبرنامج شامل نحو بناء دولة

^(١)Edward Lino, **Op.Cit**, P. ٣٢-٣٣

^(٢)**Ibid**, P. ٣٣-٣٦

المواطنة في السودان، كما يتضح من الاسم المختار في اجتماع إيتانق، لاحقاً ضم في عضويتها أعضاء من مختلف أقاليم السودان، ووصلت حتى شرق السودان والنيل الأزرق وجبال النوبة. في ٩ يناير ٢٠٠٥م بعد حرب ومفاوضات طويلتين تمكن أطراف الحرب الأهلية الثانية من توقيع اتفاق السلام الشامل، نص فيه على بند يعطي الجنوب الحكم الذاتي وحق تقرير المصير، بعد ست سنوات في استفتاء يختار الجنوبيين ما بين الوحدة أو الانفصال، وفي عام ٢٠١١م اختار الجنوبيون خيار الانفصال والاستقلال، لتصبح الحركة الشعبية لتحرير السودان الحزب الحاكم في دولة جنوب السودان.^(١)

المطلب الثاني: تداعيات الحرب الأهلية الثانية في السودان

نتج عن الحرب الأهلية الثانية في السودان وباعتبارها أطول حرب شهدتها القارة الإفريقية، العديد من التداعيات على السودان ومحيطها الخارجي، سواء كانت على الدول الكبرى ذات المصالح المباشرة وغير المباشرة في السودان، أو الدول الإقليمية على الصعيد السياسي والأمني والاقتصادي والتجاري وغيرها.

^(١)السودان، اتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، (نيروبي: ٩ يناير ٢٠٠٥م)، ص ٧٤

أولاً- التدايعيات الداخلية:

أدت الحرب الأهلية الثانية في السودان إلى حدوث تدايعيات وتأثيرات سلبية في الوضع الداخلي في السودان، وهذه هي بديهيات الحروب لما قد يترتب عنها من تدايعيات سلبية على كافة المجالات والقطاعات المختلفة في الدولة التي قد تشهد حرباً، ويسهم التدهور الناتج والمرافق لحالة الحرب في خلق ظاهرة غياب الأمن والاستقرار، ومن ثمَّ فإنَّ التدايعيات الداخلية للحرب الأهلية الثانية على سبيل المثال، تتمثل فيما يلي:

أ- التدايعيات السياسية:

فعلى المستوى السياسي أسهمت الحرب الأهلية في دخول الدولة السودانية في حالة من عدم الاستقرار السياسي، والانتفاضات ضد الحكومات بسبب الحرب الأهلية في الجنوب، وعجزت الحكومات في إيجاد حلول مناسبة تقود البلاد إلى تحقيق الاستقرار، ومن ثمَّ الاندماج الوطني وبناء دولة المواطنة، ومن ثمَّ خُص إلى انقسام الدولة إلى دولتين مستقلتين وظهور دولة جنوب السودان، كنتيجة للحرب الأهلية الثانية والتراكمات السابقة قبل استقلال السودان مع بقاء بعض القضايا عالقة بين الدولتين، وأهمها بروتوكول أبيي التي لم تنفذ حتى الآن، حيث

نص اتفاق السلام على إجراء استفتاء خاص بمنطقة أبيي، يختارون فيها البقاء مع السودان أو الانضمام إلى الدولة الجديدة في الجنوب.^(١)

والتدخلات الخارجية سواء كانت إقليمية أم دولية، أدت إلى انتهاك سيادة الدولة السودانية، فقد كانت للتدخلات الخارجية الدور الأكبر في دعم الحرب واستمرارها لمدة أطول، حيث تدخلت القوى الإقليمية والدولية في إعادة توازن الأطراف الرئيسية، بما قاد إلى عدم قدرة أي من الأطراف حسم الحرب صالحه، وجرت التسوية بعدما أدركت القوى الإقليمية والدولية ارتفاع تكاليف الحرب، وصعوبة الاستمرار في تقديم الدعم الذي يستنزف من الموارد الداخلية للدولة الداعمة.

ب- التدايعات الأمنية والعسكرية:

وعلى المستوى الأمني والعسكري أسهمت حالة الحرب الأهلية إلى تكوين العديد من الميليشيات في البلاد، واقتزن ذلك بخطف وتجنيد الأطفال وانتشار السلاح، وهذا ما أدى إلى تهديد الأمن والاستقرار في بعض المناطق وبخاصة الحدودية بين الجماعات الإثنية، بسبب قيام المجموعات التي تمتلك السلاح بشكل غير شرعي إلى استخدام تلك الأسلحة في شن غارات، ونهب موارد وممتلكات المدنيين العزل، بما

^(١)السابق نفسه

يعني أن الحرب أيضًا شكل تهديد أمني للحدود والأراضي السودانية بسبب التدخلات الخارجية.^(١)

ت- التداعيات الاقتصادية:

واقصاديًا أثرت الحرب وأسهمت في تدهور اقتصاد السودان وتأثرت القطاعات المختلفة، خاصة أنها أدت إلى تدمير المنشآت وغياب الأمن في الطرق التجارية، وتأثرت الثروة الحيوانية بالتراجع التي تعرض معظمها للإبادة في أثناء القتال بين أطراف النزاع، وتوقفت العديد من المشاريع الزراعية والصناعية والمشروعات التنموية في إقليم جنوب السودان، بما فيها عمليات التنقيب عن البترول والمعادن.^(٢)

ث- التداعيات الاجتماعية والإنسانية:

أما على المستوى الاجتماعي، لقد تسببت الحرب في تدهور وتدمير أوضاع مجتمعات الجنوب عمومًا، فقد نزح وتشرد الآلاف من المواطنين بحثًا عن أماكن آمنة، وانضم العديد من الأطفال طوعًا إلى الحركات المسلحة دفاعًا عن النفس والممتلكات، وترتب على انضمام الرجال واستشهادهم معظمهم في المعارك المختلفة، إلى ارتفاع نسبة

(١) مركز دراسات اللاجئين: السودان، "توقعات وآمال السلام"، نشرة الهجرة غير الشرعية، (أكسفورد: مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، ٢٤، نوفمبر ٢٠٠٥)، ص ٥٣

(٢) د. ابتسام محمود جواد، "مشكلة جنوب السودان وتداعياتها الاقتصادية والإستراتيجية والاجتماعية"، مجلة كلية تربية الأساسية، (بغداد: كلية التربية، جامعة بغداد، العدد ٧٢، ٢٠١١)، ص ٤٦١-٤٦٢

الأطفال من سكان الجنوب إلى ٥٣%، ومن ثمّ ترتب على ذلك فقدان الأيدي العاملة وارتفاع نسبة الإعاقة،^(١) بالإضافة الى الآثار النفسية بسبب أوضاع الحرب وانتهاكات حقوق الإنسان، مثل قتل المدنيين التي تمتد إلى اللجوء إلى الإبادة الجماعية، كما في مناطق دارفور تسببت الحرب إلى تزايد الاقتتال بين القبائل المجاورة في صراعهم على الأرض والموارد.^(٢)

ثانيًا - التدايعات الخارجية:

بالإضافة إلى التدايعات الداخلية من جانب، فإن لذات الحرب الأهلية الثانية في السودان في الجنوب ودارفور، فمن جانب آخر كانت لها تأثيراتها السلبية في الدول الأخرى الإقليمية، والقوى الكبرى الأوروبية والولايات المتحدة الأمريكية وعلى مصالح هذه الدول. وبالتالي يمكن تناول التدايعات الخارجية للحرب الأهلية في السودان، كما يلي:

أ - التدايعات السياسية:

سياسيًا لقد أثرت الحرب في السودان على سياسة حسن الجوار، فلقد تسببت الحرب في السودان وامتدادها على حدود تلك الدول

(١) أونا ماكاولي، "الأطفال المنفصلون في جنوب السودان"، نشره الهجرة القسرية ٤، (أكسفورد: مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، نوفمبر ٢٠٠٥)، ص ٥٢-٥٤

(٢) سميحة دعاس، الصراعات والحروب الأهلية في السودان دارفور- أنموذجا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في تخصص التاريخ المعاصر، (بسكرة: جامعة محمد خيضر، ٢٠١٤/٢٠١٥)، ص ٩٦-٩٧

المجاورة لها، وخصوصًا أوغندا وإثيوبيا وكينيا، نسبة إلى تدخل تلك الدول في الحرب الأهلية بأي شكل من الأشكال، بما يجعلهم أطراف غير مباشرة في هذه الحرب من خلال تقديم الدعم المادي أو المعنوي للحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، كما تعتبر السودان منطقة ذات أهمية جغرافية واقتصادية للدول الكبرى.^(١)

كما يمكن إضافة عدم الاستقرار السياسي والتغيير في الحكومات، الذي كانت له تأثيرات في بعض الدول المجاورة والكبرى، إذ أدى تولي قيادات تتبنى أيديولوجية وسياسة خارجية تختلف مع تلك الدول، إلى أن يشكل تحديًا بالنسبة إلى بعض الدول ومهدد لمصالحها، سواء كانت في السودان أم في منطقة القرن الإفريقي.

ب- التداخيات الأمنية والعسكرية:

أما من الناحية الأمنية والعسكرية، أدى امتداد الحرب والمعارك التي تقع على الحدود، إلى تهديد الأمن داخل حدود أراضي الدولة المجاورة للسودان، بما ترتب عليه حدوث نشاطات غير شرعية مثل تهريب ودخول أسلحة مهربة إليها، ومن ثمَّ انتشار الأسلحة بشكل غير شرعي الذي يعتبر خطرًا وتهديدًا على الأمن القومي للسودان والدول المجاورة، فإن الصراع التشادي الليبي والذي وقع بين قبائل دارفور يعكس ذلك الواقع من خلال ما ترتب على تلك الصراعات، وتأثيرها في تلك الدول والسودان بدخول أسلحة مهربة، بل وقد تُهَرَّب أي من الموارد

(١) د. ابتسام محمود جواد، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦٣

المتوفرة عبر حدود المناطق التي تشهد صراعًا في ظل غياب سلطة قادرة على فرض السيادة والقانون.^(١)

المطلب الثالث: المواقف الإقليمية والدولية من الحرب الأهلية الثانية

لم تكن الحرب الأهلية الثانية في السودان خالية من أطراف خارجية، بل اشتملت على وجود فواعل خارجية على المستويين الإقليمي والدولي، لذا يسعى هذا المبحث إلى عرض أهم الأطراف الخارجية (الإقليمية والدولية)، وبالتحديد مواقفها من الحرب الأهلية الثانية في السودان، مع وضع في الاعتبار أن تلك المواقف تعبير عن كونهم أطراف مباشرة أو غير مباشرة في مشكلة السودان، كما يلي:

أولاً- المواقف الإقليمية:

تتمثل الأطراف الإقليمية التي كانت لها دور ومصالح مباشرة أو غير مباشرة في السودان فيما يلي:

أ- مصر:

يعتبر الموقف المصري ذو أهمية كبيرة، لكونها إحدى دولتي الحكم الثنائي، الذي كان السودان جزءًا منها، منذ ١٨٢١م بعد غزو محمد

(١) د. إبراهيم النور، استفتاء جنوب السودان وتداعياته الإقليمية والدولية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠١٢)، ص ١١

علي للبلاد التي أصبحت تسمى السودان فيما، إذ ارتبطت ببعض الروابط بالسودان منذ ذلك الحقبه، وترتب على ذلك وجود مصالح مصرية في السودان، والتي قد تتأثر بالأوضاع في السودان تهديداً أو مصدر تأمين للحدود وداخل الدولة المصرية،^(١) ومدى تأثير هذا الأمر على المصالح المصرية، هو ما دفع الموقف المصري يتسم بنوع من التردد في التعامل مع أطراف الحرب الأهلية، مع تمسكها بوحدة السودان بالرغم من تقديم دعم لجون قرنق بشكل غير مباشر، وقد يكون هذا الدعم رداً على علاقة الجبهة الإسلامية في السودان والإخوان المسلمين في مصر.^(٢)

ب- إثيوبيا:

تعتبر إثيوبيا من الأطراف غير المباشرة في الحرب الأهلية السودانية، وبخاصة في حقبة نظام مانجستو الذي كان هو الداعم الرئيسي للحركة الشعبية لتحرير السودان والزاعي لتأسيسها، بسبب التوتر في علاقة إثيوبيا مع السودان، في دعم الأخير للثوار الإريتريين واستخدام الأراضي السودانية كنقطة انطلاقاً نحو توجيه الضربات العسكرية داخل الأراضي الإثيوبية، إلا أن الموقف الإثيوبي قد تغير

(١) مليكة فرحاتي، أزمة جنوب السودان بين الصراعات العرقية والتدخلات الإقليمية ١٩٨٣م-٢٠٠٥م، رسالة الماجستير، (بسكره: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خضير، السنة الجامعية ٢٠١٥/٢٠١٦)، ص ٨٤

(٢) صالح مختار عجب الدور، أثر التدخلات الخارجية في مشكلة جنوب السودان (١٩٥٥-١٩٩٤م)، رسالة ماجستير، (أمدرمان: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أمدرمان الإسلامية، ١٩٩٨)، ص ٣٥-٣٦

تمامًا مع سقوط مانجستو وصعود نظام آخر يرغب في تحقيق الاستقرار الداخلي، وتبني سياسة حسن الجوار الضامن لتحقيق الاستقرار الداخلي، وهو ما أثر في الحركة الشعبية بالتبعية، ما دفعها إلى البحث عن حليف آخر بعد وقف إثيوبيا الدعم العسكري والسياسي، ومنع نشاطات الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان داخل الأراضي الإثيوبية وعلى الحدود الإثيوبية السودانية.^(١)

ت - ليبيا:

الموقف الليبي ارتبط بالتعاون السوداني الأمريكي، وأرادت ليبيا أن ترد من خلال العمل على إسقاط نظام مايو الذي أتى بجعفر النميري للسلطة، لذا لم يتردد الرئيس الليبي السابق معمر القذافي في تقديم الدعم العسكري والمالي للحركة الشعبية بدءًا من الإشراف على تقديم التدريب العسكري لأفراد الجيش الشعبي بالتعاون مع كوبا والاتحاد السوفيتي، وفتح مكاتب للحركة الشعبية في طرابلس. إلا أن هذا الموقف تغير مع انتفاضة عام ١٩٨٥م، وغيرت ليبيا موقفها من تقديم دعم مباشر للحركة الشعبية إلى اتخاذ منصة الوسيط ودعم الأطراف في تسوية الصراع من خلال المفاوضات المباشرة مع الحكومة الانتقالية.^(٢)

(١) صالح مختار عجب الدور، مرجع سبق ذكره، ص ٢٣-٢٩

(٢) المرجع السابق، ص ٢٩-٣١

ث - أوغندا:

قبل عام ١٩٦٩م لم تكن لدى أوغندا أي اهتمام بما يجري في السودان، وحدث التحول تدريجياً حينما أراد الرئيس الأوغندي الأسبق عيدي أمين الإطاحة بالحكومة والوصول إلى السلطة، بمساعدة من حركة أنيانيا الأولى، وتمت مساعدته بالفعل مقابل تقديم الدعم لأنيانيا الأولى، هذا الدعم الذي انقطع مع توقيع اتفاق أديس أبابا ١٩٧٢م، ومنها استؤنف الدعم الأوغندي للجنوبيين أي للحركة الشعبية التي ظهرت في عام ١٩٨٣م، مع تولي يوري موسيفني الحكم في أوغندا في عام ١٩٨٦م،^(١) بل أصبحت أوغندا من أكبر الداعمين للحركة الشعبية طوال مدة الصراع، بعد أن تغير الموقف الإثيوبي أبان سقوط نظام مانجستو كما سبق الذكر، حيث كانت إثيوبيا تمثل مأوى للاجئين والسياسيين الجنوبيين منذ التمرد الأول، ولاحقاً أصبحت أوغندا هي مصدر الدعم الرئيسي والمباشر للحركة وجيش الشعبي لتحرير السودان.^(٢)

ج - كينيا:

اختلف موقف كينيا عن باقي الدول السابق ذكرها، في أنها حافظت مدة على موقف الحياد بين أطراف الحرب الأهلية في السودان،

(١) جون قاي نوت يوه، جنوب السودان أفاق وتحديات، (عمان: الأهلية للنشر

والتوزيع، ٢٠٠٠)، ص ١٧٣-١٨٠

(٢) صالح مختار عجب الدور، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢-٣٣

وكانت ملجأً للاجئين والسياسيين الجنوبيين، الذين فروا إلى دول الجوار، إلى أن نقلت الحركة الشعبية مكاتبها لكينيا بعد سقوط نظام مانجستو في إثيوبيا، دون أن تظهر كطرف في الصراع، بل اتخذت موقف الحياد وعملت على دفع أطراف الصراع الرئيسية إلى تسوية الصراع وحل مشكلة السودان، خصوصاً عند توليها رئاسة منظمة الإيغاد، وهي المنظمة التي رعت مفاوضات السلام منذ أوائل تسعينيات القرن العشرين الميلادي، تلك المفاوضات التي تُوجِّهت بتوقيع اتفاق السلام الشامل في مدينة نيفاشا الكينية.^(١)

مما سبق يتضح وجود تباين في المواقف الإقليمية من مدة إلى أخرى حول الحرب الأهلية الثانية في السودان، كما أن معظم الأطراف الإقليمية قدّمت دعماً للحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، مع استثناء الموقف الكيني الذي حافظ على موقفه الحيادي من الحرب الأهلية السودانية، وما لبث أن تغيرت مواقفه إما نتيجة لتغيرات داخلية تخص تلك الدول أو التغيرات في الداخل السوداني، وارتبطت تلك التغيرات بتغيير القيادة السياسية تارة أو في الأيدولوجية التي تتبناها، وهو أمر ذو الصلة بالتحول في النظام الدولي بعد سقوط الاتحاد السوفيتي. بالإضافة إلى أن المواقف تمحورت ما بين إما دعم انفصال الجنوب من السودان وإما وحدة السودان، كذلك دعم خيار الوحدة كان تأكيد المواقف الداعمة لحكومة السودان، في حين أن الانفصال للحركة

(١) جون قاي نوت يوه، جنوب السودان آفاق وتحديات، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٥-١٩٨

الشعبية لتحرير السودان، وأخيرًا يمكن اعتبار بعض الدول وفقًا لمواقفها أطرافًا غير مباشرة وفاعلة في الحرب الأهلية، التي ارتبطت بمواقف القوى الإقليمية الأخرى والدولية معًا.

ثانيًا - المواقف الدولية:

أما الأطراف الدولية التي كانت لها دور وتأثير وفق مصالحها المباشرة أو غير المباشرة في السودان. تتمثل فيما يلي:

أ - بريطانيا:

تأخذ بريطانيا مكانة مختلفة عن مصر شريك اتفاق الحكم الثنائي، ويحسب بريطانيا كجزء من الجذور والأسباب التاريخية لمشكلة السودان، ودورها الرئيس في وضع سياسة تعميق الفجوة بين قطري السودان، وسد أي طريق أمام أي خطوات وإجراءات كانت من شأنها تضيق تلك الفجوة طوال حقبة حكم السودان، التي امتدت منذ ١٨٩٩م حتى ١٩٥٥م، وهي ليست بمدة قصيرة بل كانت كافية للتأثير الإيجابي في مسألة تأهيل السودان لبناء دولة وطنية متعددة الإثنيات والثقافات والقبائل، وهو ما كان يتعارض مع مصالحها في السودان حينها ومستقبلًا، خلال الحرب الأهلية الثانية عبرت بريطانيا عن موقفها، واكتفت باستخدام مزيج من الأدوات التقليدية غير العسكرية كما سبق إبان الحكم الثنائي، والأدوات غير التقليدية وتدخلت عبر الكنائس

البريطانية والوسائل الدبلوماسية والإعلامية، في التعليق على الأوضاع في السودان ووصف الانتهاكات الناجمة عن الحرب فيها.^(١)

ب- الولايات المتحدة الأمريكية:

أما بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية كانت تتمتع بعلاقات جيدة مع نظام جعفر النميري، ففي عام ١٩٦٧م تمكنت شركة شيفرون للنفط، من التقيب واكتشاف النفط في السودان، وعلى إثر اندلاع الحرب الأهلية الثانية، أوقفت الشركات الأمريكية أعمالها في السودان، لتأتي الشركات الآسيوية وتسيطر على أبار النفط السودانية بنسبة ٧٠%، إذ مثلت نسبة الشركات الصينية ٤٠% منها و٣٠% للشركة الماليزية و٢٥% للشركة الكندية وباقي النسبة للشركة السودانية. لذا كان من مصلحة الولايات المتحدة أن تعود مجددًا إلى السودان، وتحسن علاقاتها مع السودان في حقبة إدارة بوش الابن بعد أن توترت العلاقات بين البلدين في حقبة إدارة كلينتون عندما وصل البشير إلى السلطة في السودان، ووضع إدارة كلينتون السودان في لائحة الدول الراحية للإرهاب وفق التصنيف الأمريكي، وفرضت عقوبات اقتصادية على السودان، بل قُطعت العلاقات بين البلدين مدة من الزمن، لذلك حاول بوش الابن البحث عن صيغة لتسوية الحرب في السودان بعد ضغوطات مجلس الكنائس العالمية، وتمكنت الولايات المتحدة خلالها من إيجاد موطئ قدم

(١) صالح مختار عجب الدور، مرجع سبق ذكره، ص ٣٧-٤٢

في السودان عن الطريق دول الجوار والمشاركة في تسوية مشكلة السودان.^(١)

ت- كويا:

يذكر أن بداية موقف كويا والتدخل في السودان كان رد فعل على مع تعرض له أعضاء الحزب الشيوعي، من ملاحقات واعتقالات وإعدام بعض أعضاء الحزب في تهمة الضلوع في محاولة انقلاب فاشل في يوليو ١٩٧١م على حكومة نميري، وكان جوزيف قرنق من ضمن الذين أُعدموا حينها.^(٢)

أما في علاقتها مع الحركة الشعبية التي تتبنى الأيديولوجية الاشتراكية، لتضمن الدعم الخارجي، كان من الضروري أن تكون الاشتراكية هي أيديولوجية تلك الحركة الثورية، بالإضافة إلى تأثير قرنق بالأيديولوجية الاشتراكية، فتمكن جون قرنق من الاستفادة من مزايا تلك الحقبة، بالحصول على الدعم من الدول الاشتراكية، وتمثل الدعم الكوبي في نقل الخبرات عبر تقديم التدريبات العسكرية والتعليم القائم على غرس العقيدة الاشتراكية داخل المناطق المحررة أو في المناطق الحدودية للدول المتعاونة مع قرنق من جانب، أو في شكل إرسال بعثات للتدريب العسكري والتعليم في كويا، ومن أهم الفرق العسكرية التي تولى الكوبيون

(١) رحاب عبد الرحمن أحمد، التدخل العلماني في جنوب السودان، أهدافه وآثاره الفكرية: دراسة تاريخية تحليلية، رسالة دكتوراه، (أمدردمان: جامعة أمدردمان الإسلامية، كلية أصول الدين، ٢٠١٠)، ١١٠-١١٣

(٢) صالح مختار عجب الدور، مرجع سبق ذكره، ص ٦٠

تدريبهم، هو الجيش الأحمر المكون من الأطفال، الذين كانوا يُجنّدون للتدريب العسكري وتدريب العقيدة والأيدولوجية الاشتراكية من عمر سبع سنوات، وبعضهم حصل بالإضافة إلى ما سبق من تدريب على منحة دراسية في الاقتصاد والعلوم الأخرى.^(١)

مما سبق يتضح من خلال المباحث الثلاثة السابقة، وجود عوامل عدة أثرت في حياة وشخصية جون قرنق، التي برز فيها جون قرنق كقائد للحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، يحمل رؤى حول بناء الدولة الوطنية في السودان.

أول هذه العوامل، فلقد أدت نشأته وحقبة تعليمه دورًا كبيرًا في بلورة شخصيته، إذ بدأت طفولته في ظل مجتمع تقليدي رعوي غرس فيه خصائص وصفات شكلته العادات والتقاليد القبلية.

بينما الثاني يتعلق بمرحلة التعليم، إذ جال خلال مراحل تعليمية في دول مختلفة في حقبة اشد فيها اتجاه الدول الإفريقية للاستقلال وتبني الاشتراكية كأيدولوجية لهم، وساعد ذلك في كسب دعم الدول الاشتراكية حتى انهيار الاتحاد السوفيتي وسقوط أو ضعف الدول التي كانت تدور في فلكها.

وثالثها وهو الحرب الأهلية، إذ لم تكن الحرب الأهلية الثانية في السودان، التي قاده فيها جون قرنق الحركة والجيش الشعبي لتحرير

(١) المرجع السابق، ص ٥٩-٦٤

السودان في عام ١٩٨٣م، هي الأولى في السودان، بل كانت نتيجة ومكملة للحرب الأهلية الأولى، التي بدأ شرارتها قبل استقلال السودان عندما تمردت الفرقة الاستوائية في أغسطس ١٩٥٥م بتوريت، بالإضافة للقضايا التي عاصرها والمرتبطة بالحرب الأهلية الأولى بدءًا من طرح قضية الحكم الذاتي، حتى ارتفاع سقف المطالب ليصل إلى حد المطالبة بحق تقرير المصير، الذي ضُمّن في اتفاق السلام الشامل ٢٠٠٥م، أدى إلى ظهور دولة جنوب السودان كمحصلة لتلك التفاعلات الممتدة منذ دخول الأتراك حتى توقيع اتفاق السلام الشامل ونتائجه.

الفصل الثاني

رؤى جون قرنق حول الدولة الوطنية في السودان

الفصل الثاني

رؤى جون قرنق حول الدولة الوطنية في السودان

يسعى هذا الفصل المعنون برؤى جون قرنق حول الدولة الوطنية في السودان، إلى محاولة مناقشة وتحليل الجانب النظري فيما طرحه جون قرنق من رؤى وأفكار حول الدولة الوطنية في السودان، لا سيّما موقفه من الحرب الأهلية في السودان، فقد أطلق على هذه الحرب بمشكلة السودان وليست مشكلة الجنوب التسمية التي رفضها قرنق، وبناءً على رؤيته وفلسفته وضع عددًا من الحلول الممكنة في شكل خمسة نماذج لإنهاء الحرب الأهلية الثانية، بالإضافة إلى طرح الأسس وطبيعة الدولة التي ينبغي أن تقوم في السودان.

كما تناول أيضًا المواطنة والهوية في إطار فكره حول السودان الجديد، الذي يتمحور مضمونه في رؤى بناء دولة المواطنة في السودان، لذا جاء تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين؛ الأول يتناول مشكلة وأسس الدولة الوطنية السودانية في فكر جون قرنق، أما الثاني فيتناول المواطنة والهوية في فكر جون قرنق.

المبحث الأول

مشكلة وأسس الدولة الوطنية السودانية في فكر جون قرنق

لقد كان لقرنق موقف مختلف تجاه الحرب الأهلية في السودان، وبالتحديد في أهداف الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان من قضية وحدة السودان، مقارنة بمعظم القيادات التي أسهمت في تأسيس الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، ودعا إلى أسس واجب اتباعها في الجوانب السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية، حتى تؤسس لدولة المواطنة في السودان الموحد، وبالرغم من الموقف الواضح تجاه وحدة السودان، فإن التطورات السياسية أسهمت في دفعه إلى طرح حلول وسيناريوهات تسوية مشكلة السودان، تشير إلى تأكيد حتمية انفصال إقليم الجنوب في حال توافر بعض الأسباب الموضوعية المؤدية لذلك.

وينقسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب؛ يتناول الأول موقف جون قرنق من الحرب الأهلية (مشكلة السودان) في السودان، وقضيتي الوحدة وانفصال الجنوب، والثاني يناقش أسس الدولة الوطنية السودانية لدى جون قرنق، وثالثها يحلل الحلول التي وضعها جون قرنق في شكل نماذج لحل مشكلة السودان.

المطلب الأول: موقف جون قرنق من الحرب الأهلية وقضايا الوحدة والانفصال

لقد عانى السودان منذ عام ١٩٥٥م من الحرب الأهلية بدءًا من تمرد كتيبة توريت، قبل استقلال البلاد عن الحكم الثنائي، والحرب التي قادتها حركة أنيانيا الأولى (Any-Nya One)، وأخيرًا ثورة ١٦ مايو ١٩٨٣م، التي ظهرت على إثرها الحركة/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، كحركة مقاومة تطالب بسودان موحدة وقيام دولة المواطنة في السودان على أسس جديدة، لقد ظل يعرف معظم السياسيين والباحثين وغيرهم من المهتمين بالشأن السوداني، وخاصة في العالم العربي الحرب الأهلية في السودان بمشكلة الجنوب، وهو ما رفضه جون قرنق موضحًا أن المشكلة ليست مشكلة الجنوب، بل هي مشكلة من على سدة الحكم في السودان، لأن عند وجود الحاجة إلى وضع صفة جغرافية لما يحدث في السودان، فهي تصبح مشكلة الشمال، وفي ذات الصفة الجغرافية أيضًا يوجد مشكلة وغير ملائمة، لأن معظم سكان السودان من الشماليين يعانون أيضًا الحكومات المتعاقبة في السودان، ومن ثمَّ فهي مشكلة الحكومات المتعاقبة في السودان منذ الاستقلال.^(١)

(١) Aspeech by John Garang- Full, available on <https://www.youtube.com/watch?v=GfnhnDeUgpQ> , Date of entrance ١٣/٣/٢٠٢٠

مقدمًا مثالًا مبسطًا في تحديد مصدر مشكلة السودان، وقال:
"في حال قيام شخص بالقفز والصعود على ظهر شخص آخر، هل هنا
يكون من تم الصعود على ظهره هو المشكلة أم من صعدَ على ظهره
عنة؟"، وأكد أن "المشكلة ليست مشكلة دارفور وجبال النوبة والبلجة
والنوبة في الشمال والمساكين أي المغلوبين على أمرهم من المواطنين
في أمبدة وأمدرمان، فهي مشكلة الحكومة في السودان".^(١)

إذن مما سبق نستخلص أن جون قرنق حدّد أولاً مصدر
المشكلة في السودان، لذا في هذا المطب سوف يُناقش موقفه من
الحرب في السودان عمومًا منذ عام ١٩٥٥م، التي مصدرها الحكومات
المتعاقبة في السودان منذ استقلال السودان، ومن ثمّ معالجة موقفه من
قضيته وحدة السودان وانفصال الجنوب عن السودان، كما يلي:

أولاً- موقف جون قرنق من الحرب الأهلية:

يوجد عدد من الأسباب والعوامل التي أسهمت في خلق مشكلة
السودان أي الحرب الأهلية، ثم إن مشكلة السودان كما فسرها جون قرنق
ناבעة بالأساس من سلوك وممارسات الحكومات المتعاقبة في السودان،
وهذا ما يتطلب عرض الأسباب.

^(١) Idem

وبعض أهم توضيحات جون قرنق فيما يلي من النقاط:

أ- لقد وضح جون قرنق أمرًا في غاية الأهمية في الحرب الأهلية في السودان، وهو تحديد الجهة التي تحارب الحركة الشعبية لتحرير السودان معها، في أن هذه الجهة ليست الشعب السوداني بل هي الحكومات في السودان، ومن بداية إعلان الحركة الشعبية لتحرير السودان خاضت معارك مع حكومة النميري وحكومة الصادق المهدي وحكومة البشير، وتعتبر أهمية هذا التوضيح في تصحيح تعريف الحرب في السودان، وخصوصًا في هدمه مسألة إضفاء الطابع الجغرافي للحرب، على أنها حرب بين الجنوب والشمال، وما يؤكد صحة ومنطق هذا التوضيح هو تسبب تلك الحكومات في تشريد ما يقدر بأربعة ملايين شخص ومليون ونصف شخص في كل من جنوب السودان ودارفور على التوالي، وبالإضافة إلى ما يتعرض له السودانيون في مناطق النوبة والنيل الأزرق ومشكلاتها في شرق السودان، إذن لا يمكن اختزال المشكلة في جنوب السودان، ولا يصح تعريف الحرب بأنها الحرب الجنوبي الشمالي، بل هي حرب ضد الحكومات التي خلقت المشكلات في السودان.^(١)

(١) Dr Garang in Aljazera ١١ Oct ٢٠٠٤ part one, available on <https://www.youtube.com/watch?v=٢dBS^iZFihI>, date of entrance ٢٠/٧/٢٠٢٠

ب- يقول جون قرنق إن النظام في الخرطوم يدعي وجود خطورة وتهديدات غير حقيقة لتبرير الحرب الأهلية في السودان، وتمثل في ثلاثة تهديدات؛ الأول هو تهديد العروبة والثاني هو تهديد الإسلام والثالث هو تهديد الوحدة، ويؤكد جون قرنق أن هذه مجرد ادعاءات من الحكومة في الخرطوم، لأن العروبة هي جزء من الثقافة السودانية بالمثل كالثقافات المتعددة في السودان، وكذلك الإسلام هو ديانة من ضمن المعتقدات والديانات التي يؤمن بها السودانيون، والاثنتان لا يمكن أن يُفرضاً على الجميع من أجل إقصاء الغير، أما فيما يتعلق بتهديد وحدة السودان فإنه - أي قرنق - يؤمن بوحدة السودان، ومن ثَمَّ لا يوجد أي تهديد لأن الحركة الشعبية لتحرير السودان تناضل من أجل عدم التمييز بين السودانيين على أساس الاختلاف الإثني أو الديني أو غيره.^(١)

ت- وأن الحرب في السودان هي نتيجة لسعي النظام في السودان إلى فرض العروبة والإسلام في السودان من أجل تأسيس دولة إسلامية وعربية، يُقصى فيها التنوع الذي يتميز به السودان، وهذا هو سبب مشكلة السودان، ومن ثَمَّ فإنه يشكل مهدداً للاستقرار في السودان عند محاولة فرض الإسلام والعروبة في

(١) John Garang speaking to POWs (partI), available on https://www.youtube.com/watch?v=O1g_MSuTXYk, date of entrance ٢١/٧/٢٠٢٠

السودان، بالإضافة إلى السخط الجماهيري تجاه الحكومة في السودان بسبب التهميش وانعدام التنمية وهو ما يؤدي إلى نتيجتين هما الحرب وعدم الاستقرار.^(١)

ث- ولذلك يرفض فكرة نسب الحرب الأهلية في السودان على أنها مشكلة الجنوب، بل هي مشكلة السودان، لأنه لا توجد مشكلة في الجنوب، إنما هي مشكلة الشخص الذي يأتي ليجلس على ظهر الآخر وليس العكس، وفي حالة الرغبة لإضفاء الطابع الجغرافي كما سبق الإشارة، فإنه يعتقد أنها مشكلة الشمال وليس الشمال ككل، لأن الشماليين أيضًا يعانون سلوك الحكومة وممارساتها في الخرطوم، ما يعني أن المشكلة هي مشكلة السلطة أو الحكومة في الخرطوم، وهذه هي المشكلة الرئيسية في السودان، في الحكومة وليست مشكلة دارفور وجبال النوبة والبيجة والنوبة في أقصى الشمال والمساكين في أمبدة وأمدرمان.^(٢)

(١) Dr John Garang at IOWA state ٢٠٠٢ - Part ٤/١٥, available on <https://www.youtube.com/watch?v=fV٧٤٧a٣١rWc>, date of entrance ٢٠/٧/٢٠٢٠

(٢) Dr. John Garang New Sudan Speech – جون قرنق والسودان - Part الجديد ٤-١, available on <https://www.youtube.com/watch?v=Tb١Esm٥KK٤k>, date of entrance ٢١/٧/٢٠٢٠

ج- لذا فإن الحركة الشعبية في عام ١٩٨٣م ظهرت لتغيير هذا الوضع، فمنذ عام ١٩٥٥م حتى عام ١٩٧٢م ظل السودان في حالة الحرب، ويقول: "فلقد ولدنا في حرب وكبرنا في الحرب وذهبنا إلى المدارس في الحرب وعجزنا "الكبر في السن" في الحرب"، ومن ثَمَّ كل هذه الأمور من ظلم وتهميش ورغبة نخب الجبهة الإسلامية في البقاء في السلطة من خلال بناء دولة إسلامية وإقصاء الآخرين هي مشكلة السودان.^(١)

ثانياً- موقف جون قرنق من قضية الوحدة والانفصال:

لقد كان جون قرنق من أشد دعاة وحدة السودان وأسهم فكرياً وعسكرياً من أجل تحقيق الوحدة، وليس من أجل انفصال الإقليم الجنوبي عن السودان، لقد ناضل جون قرنق من أجل وحدة السودان التي كان يؤمن بها حسبما ظل يؤكدُها حتى تاريخ وفاته، ففي الفصل الأول تم تناول قضية الوحدة والانفصال، لذلك نرى أنه من الأهمية تناول موقف قرنق من هذه القضية منذ ظهور الحركة الشعبية لتحرير السودان، وخاصة أنها أصبحت جوهر المشكلة من قبل بعض المهتمين بالشأن السوداني، دون النظر إلى القضايا والمشكلات الرئيسية التي أنتجت هذه القضية كفكرة تنضوي على خيارين رئيسيين لحل وإنهاء الصراع في السودان في اتفاقية السلام الشامل ٢٠٠٥ (CPA).^(٢)

^(١)Idem

^(٢) السودان، اتفاقية السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، مرجع سبق ذكر

بداية من الإعلان السياسي للحركة الشعبية لتحرير السودان في مانفستو عام ١٩٨٣م، رفعت الحركة الشعبية شعار وحدة السودان في إطار دولة المواطنة والديمقراطية، بصرف النظر عن الاختلافات والتنوع الذي يتميز به الشعب السوداني.^(١)

ومن ثَمَّ كان عليه أولاً وبناءً على موقفه هذا - أي دعم خيار الوحدة كمبدأ لهذه الحركة - أن يفكر في جمع واستقطاب الحركات المسلحة والتنظيمات السياسية الجنوبية، التي كانت تقاتل الحكومات السودانية قبل ظهور الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، والحصول على التأييد والدعم منهم بعد توحيد هذه الحركات والتنظيمات السياسية والعسكرية في تنظيم واحد، من أجل تحقيق هدف مشترك وهو بناء دولة موحدة في السودان تقوم على أسس المواطنة، فكان هذا الأمر هو المعضلة الأساسية في كيفية إقناعهم بهذه الفكرة، حتى تتمكن الحركة لاحقاً من الحصول أيضاً على التأييد والدعم من مختلف المدن والمناطق في الشرق والغرب والشمال والوسط دون اقتصار عضوية حركته على الجنوبيين فحسب.^(٢)

(١) الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، مانفستو الحركة والجيش

الشعبي لتحرير السودان، إثيوبيا، ١٩٨٣م

(٢) د. عبد الماجد بوب، "هكذا تحث جون قرنق!"، حوار أجره د. عبد

الماجد بوب مع العقيد الدكتور جون قرنق دي مبيور، (أديس أبابا: احترام، مجلة السودانية لتقافة حقوق الإنسان وقضايا التعدد الثقافي، العدد الثامن،

أغسطس ٢٠٠٨م)، ص ١٤

ومن أهم هذه التنظيمات هي حركة أنيانيا الثانية (Anya-Nya Two)، التي ضمت في عضويتها بعض القيادات السابقة في حركة أنيانيا الأولى (Anya-Nya One)، فكان على جون قرنق أن يدخل في مواجهة معهم نتيجة لتمسكهم بتولي قيادة الحركة الجديدة وبالانفصال كهدف، ومن حسن حظ جون قرنق أن النظام الإثيوبي في ذلك الوقت لم يكن ليقبل أن يقدم دعم لحركة انفصالية لأسباب وعوامل مرتبطة بالداخل الإثيوبي، بالإضافة إلى أن جون قرنق ظل يفخر بهذا الأمر وأغلب المناصرين لوحدة السودان، في أن الحركة أطلقت أول رصاصة ضد الانفصاليين أي مجموعة أكوات أتييم وصموئيل قاي توت.^(١)

أما الذين شاركوا في تأسيس الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، وآخرون من الذين انضموا لاحقاً، كانت نظرتهم مختلفة لمبدأ الدعوة إلى وحدة السودان الذي ينادي به قرنق والحركة الشعبية، وكان في اعتقاد الأغلبية العظمى أنه مجرد شعار وتكتيك استخدمته الحركة الشعبية، من أجل أن تحظى بقبول داخلي وخارجي سواء كان على المستوى الإقليمي أم الدولي.^(٢)

^(١) أتيم سايمون، "صراع الأيدولوجية داخل الحركة الشعبية، الأجندة والتكتيك"، **منتدى الفكر**، (جوبا: مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية، نوفمبر ٢٠١٧)، ص ١

^(٢) السابق نفسه

رغم الدور الذي أداه جون قرنق في الوصول إلى اتفاق السلام الشامل، وما نص عليه من منح الإقليم الجنوبي حق تقرير المصير بعد ست سنوات، بيد أن خيار إمكانية قيام دولة مستقلة في الجنوب لم يكن يفترض أن تقسيم السودان إلى دولتين هو الغاية النهائية، بل هو وسيلة للوصول إلى الغاية التي هي دولة المواطنة في إقليم الجنوب في حال فشل تحقيقها في إطار السودان الجديد من خلال مراحل.

ومن الملاحظ أن بعد وفاة جون قرنق تلاشت معه فكرياً وعملياً أي رغبة في بناء دولة موحدة في السودان، بعد أن تمكن من استقطاب قيادات سياسية وعسكرية وشخصيات مؤثرة من مختلف مناطق السودان للانضمام إلى حركته، كمحصلة لما كان يدعو إليه في جذب العديد من المثقفين والسياسيين ومفكرين وغيرهم من خارج إقليم الجنوب، واستطاع أن يؤسس قاعدة عريضة تعبر عن الدولة الوطنية السودانية المنشودة.^(١)

(١) عمرو محمد عباس محبوب، السودان موحداً أين نحن الآن؟ إلى ابن نريد الذهاب؟، (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، بدون تاريخ)، ص ٥٠-٥٥

المطلب الثاني: أسس الدولة الوطنية السودانية في رؤى جون قرنق

إن رؤى جون قرنق والحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان للأسس التي ينبغي أن تقوم عليها الدولة الوطنية في السودان، تنطلق من خلال مشروع السودان الجديد الذي ينطلق من هدف أساسي، وهو إقامة دولة ديموقراطية علمانية موحدة في السودان، تستند على أسس شاملة ومتكاملة (أسس تاريخية، وجغرافية، وثقافية، واجتماعية، وسياسية، واقتصادية، وعسكرية)، بالإضافة إلى إطار الحركة الشعبية لتحرير السودان الإستراتيجي للانتقال من الحرب إلى السلام، ومن ثمَّ يمكن تناول أهم هذه الأسس على سبيل المثال.

أولاً- الأسس التاريخية والجغرافية:

تقوم هذه الأسس على أن الوحدة في إطار السودان الجديد المنشود، لها أساس وسند علمي وليس مجرد خيال غير واقعي، وأن الوحدة لا بد أن تشمل كافة أقاليم السودان في النطاق الجغرافي المعروف بالسودان منذ الاستقلال في عام ١٩٥٦م، وأن السودان طرأ عليه تطورات تاريخية غير منفصلة، ومر بمراحل متصلة منذ المراحل السابقة للاستعمار، ومرحلة الاستعمار حتى استقلال السودان، وما تمخض عنها من مساحة جغرافية تضم هذه الجماعات المتنوعة والمتباينة فيما بينها، فإن تاريخ السودان القديم لا ينفصل عن التاريخ الوسيط والحديث

والمعاصر وبالمثل المساحة الجغرافية، بلإن السودان، تاريخياً وجغرافياً، هو نتيجة للتفاعلات الممتدة والمتحققة طوال تلك المراحل.^(١)

ويرى قرنق أنه من الضروري أحياناً معرفة الجذور التاريخية قبل التطلع إلى المستقبل، ويستند في هذا لتوضيح الجذور التاريخية والجغرافية والديموغرافية للسودان، التي تؤكد ما مر بها السودان من تطورات على مر التاريخ، وهو ما ينبغي فعله في السودان بالعودة إلى الحقب التاريخية السابقة، لأن من ليس له ماضٍ لن يستطيع أن يكون له مستقبل ينبغي عليه، ولن يستطيع خلق ذلك الماضي من الفراغ، وهو ما يستدل به على أن السودانيين لم يسقطوا من السماء، إنما كانوا في الوجود منذ حقبة تاريخية طويلة، كما يؤكد أنه يمكن اكتشاف ومعرفة تاريخ السودان من خلال تاريخ مصر القديم، وكل الدراسات تؤكد التاريخ الطويل للسودان وقيام وزوال الممالك وغيرها في المنطقة الجغرافية لدولة السودان الحالية.^(٢)

يضيف قرنق ويقول: بالرغم من ثراء الدلائل التاريخية الذي يتمتع به السودان، إلا النظام الحالي (ويقصد به حكومة البشير) يتبع النهج نفسه الذي ظل يتبعه الحكومات السابقة منذ استقلال السودان، في عكس الصورة الخاطئة عن السودان، وتزييف تاريخ السودان على أنه يبدأ بهم أي الفئة التي تهيمن وتحتكر السلطة في السودان، كذلك اختزال العروبة والإسلام في تشكيل معالم الدولة السودانية دون غيرهما، فإن

(١) د. الواصل كمبر، مرجع سبق ذكره، ص ٧٠-٧٨

(٢) AspeechbyJohnGarang- Full, Op.cit

صورة ومعالَم السودان أكبر من تحديد وتضييق تاريخه كهذا، لأن السودان ينتمي إلى كل السودانين الذين يعيشون على هذه الرقعة الجغرافية دون استثناء لأي شخص وهذا هو نقطة الخلاف مع تلك الأنظمة، لأن تاريخ السودان يتسم بالتنوع وراثته هو التراث المشترك بين كل السودانين، ومن ثمَّ فإنَّ الشعب السوداني شعب له تاريخ ممتد، وعليهم رفض أي محاولة لدفعهم خارج التاريخ بالتمسك والمقاومة، اللذين يعبران عن هذا الرفض، لأن هذا الوجود لا بدُّ أن لا يتم التنازل عنه، وكذلك التمتع بالمساواة بين الأشخاص الذين ينتمون إلى السودان، وأطلق قرنق على هذا التراث التاريخي بالتنوع التاريخي (Historical diversity) والتنوع المعاصر (Contemporary diversity)، لأنه قائم ويتضمن معظم الأحداث والتداخل التاريخي والمعاصر، الذي أنتج السودان المتنوع بفعل كل التفاعلات على مر هذا التاريخ الطويل والممتد.^(١)

ثانياً- الأسس الاجتماعية والثقافية:

إن رؤى جون قرنق في أسسها تدعو إلى تأسيس وبناء دولة المواطنة، التي تستوعب فئات المجتمع السوداني كافة وتحترم الاختلافات الاجتماعية والثقافية، وتكون المواطنة هي الرابطة بين كل الجماعات المكونة للسودان الجديد، لذلك يقول جون قرنق: بالرغم من أن الحركة الشعبية بدأت من الجنوب ولأسباب موضوعية، فإنها حركة جامعة تهدف إلى استيعاب جميع السودانين (العرب وغير العرب

^(١)Idem

والأفارقة وغير الأفارقة)، وهذا هو السودان الجديد الذي يحتمي الجميع تحت مظلته حتى لا يتبلل أحد، وقصد بهذا عدم إقصاء أية جماعة إثنية أو دينية لأيسبب من هذه الأسباب من أن تكون جزءًا من رؤية السودان الجديد، بمعالجة مشكلة السودان وليس مشكلة الجنوب والانقسامات التي خلقتها الحكومات المتعاقبة على السلطة في السودان منذ الاستقلال.^(١)

لقد دأبت الحكومات التي تعاقبت على السلطة في السودان في استخدام الاختلافات الثقافية، التي يعتبر الدين جزءًا منها في فرض الهيمنة، فيما وصفه جون قرنق باستخدام الدين كأداة للهيمنة على الثقافات الأخرى في السودان، ما يعني أن فكرة قبول كل الثقافات السودانية والتسامح معها هي الأساس الذي ينبغي أن تبني عليه الأسس الاجتماعية والثقافية في الدولة المنشودة، ورفض ممارسة الاستعلاء الثقافي كما هي في السودان، حتى لا تكون هناك أفضلية وامتيازات لثقافة معينة وهي الثقافة العربية على حساب الأخرى.^(٢)

ثالثًا - الأسس السياسية:

فقد كانت الرؤية التي نادى بها جون قرنق مبنية في مجملها على بناء دولة تتعامل مع السودانيين كافة على أسس المواطنة، الدولة

(١) د. عبد الماجد بوب، "هكذا تحدث دكتور جون قرنق!"، مرجع سبق ذكره،

ص ١٣-١٥

(٢) رحاب عبد الرحمن أحمد، التدخل العلماني في جنوب السودان، أهدافه وآثاره الفكرية: دراسة تاريخية تحليلية، رسالة دكتوراه، (أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية، كلية أصول الدين، ٢٠١٠)، ص ١٣٤

التي تعطي الجميع حق التمتع بالحريات والحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وغيرها دون التمييز فيما بينهم على أساس الاختلافات الإثنية والدينية والسياسية أو غيرها، ومن ثمَّ تسعى رؤى السودان الجديد من أجل إقامة نظام سياسي ديمقراطي وعادل، يضم كل المكونات السياسية والاجتماعية والثقافية في السودان، بعد تدمير وإزالة كل الآثار والأضرار التي افتعلتها الحكومات السودانية المتطرفة المتعاقبة على السلطة منذ عام ١٩٥٥م، وإزالة أشكال التمييز كافة التي استمر خلال حقبة هذه الحكومات، حتى يتم العمل على تعزيز وإرساء أسس المواطنة في السودان.^(١)

كما أكدت الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة جون قرنق ضرورة تحويل نفسها من منظمة حرب العصابات إلى منظمة سياسية خلال المرحلة الانتقالية التي نص عليها اتفاق السلام الشامل، حتى تتمكن من الإسهام في تحقيق الانتقال من دولة تديرها حكومة ثيوقراطية إلى حكومة ديمقراطية ينتخبها الشعب، في تأكيد جون قرنق أن التغيير لا بدَّ أن يأتي من الحركة الشعبية، لذلك أن يسبق الانتقال الديمقراطي وضع إصلاحات داخل الحركة الشعبية لتحرير السودان، هو خطوة ضرورية مع وضع اعتبار للفئات المختلفة بتوسيع نطاق الحركة وعدم

^(١) Matthew J. Delaney, "John Garang and Sudanism: A peculiar and resilient nationaliss", **A senior project submitted for the degree of bechelor of arts of history**, (San Luis OBISPO: faculty of the history department, California polytechnic state universitt, June ٢٠١٠), P.٣

تضيقه في الجنوب فحسب، بالإضافة إلى مشاركة وتمثيل عادل للمرأة والشباب داخل أجهزة الحركات الشعبية.^(١)

رابعاً: الأسس الاقتصادية:

يمكن ملاحظة الأسس الاقتصادية من خلال إطار العمل الإستراتيجي للحركة الشعبية لتحرير السودان من أجل الانتقال من الحرب إلى السلام، فيه تُطَرَّق إلى الجوانب الاقتصادية كأسس لبدء من اتباعها من خلال البرنامج الاقتصادي الذي يعزز من تأسيس دولة وطنية وفق مشروع السودان الجديد، ويرتكز في الجانب الاقتصادي على الاهتمام بالزراعة في النهوض باقتصاد الدولة، عبر استخدام عوائد النفط في الزراعة وتطويرها، كذلك تأسيس بنية تحتية متطورة تسهم في تحقيق نمو اقتصادي في البلاد، وضرورة العودة إلى دراسات الجدوى التي تم وضعها قبل توقيع اتفاق السلام الشامل من قبل الحكومات السابقة.^(٢)

فقد أشار إطار العمل الإستراتيجي على أهمية الاهتمام بإنشاء وتطوير البنية التحتية كمحرك أساسي للنمو الاقتصادي، منها إنشاء وتطوير الطرق البرية والنهرية والجوية، فيما يتعلق بالطرق البرية ونسبة لعدم وجود طرق معبدة تربط جنوب السودان بشماله، بل حتى لا يوجد طرق تربط بين الولايات والمقاطعات والقرى في إقليم الجنوب، لذا ركزت

^(١)SPLM economic commission, **SPLM strategic frame work for war to peace transition**, (Newsite: Published by SPLM economic ommission, August ٢٠٠٤), P. ٦٠-٦١

^(٢) **Ibid**, P. ٤٥-٤٦

إستراتيجية الحركة الشعبية التي وُضعت لإدارة المرحلة الانتقالية، أن يتم العمل على إنشاء وتطوير البنية التحتية، وإنشاء وتطوير السكك الحديدية التي سوف يتم الاعتماد عليها في تنفيذ العودة الطوعية للنازحين، بالإضافة إلى إنشاء خطوط سكك الحديد تربط بين السودان بدول الجوار (كينيا وأوغندا)، لتعزيز التبادل التجاري مع هذه الدول، وعلى مستوى الطرق النهرية فهي في حاجة إلى التطوير واهتمام من جانب الدولة، ذات الأمر ينطبق على الطرق الجوية من خلال تطوير مطار جوبا ومكالم ومطار واو لمستوى مطارات دولية، وإنشاء مطار دولي رئيسي في رامشيل بحسب خطط الحركة الشعبية المستقبلية خلال المرحلة الانتقالية في إقليم الجنوب.^(١)

كذلك تحدث هذا الإطار عن شبكة الاتصالات وأهميتها في ربط السودان مع العالم، وتشديد سدود صغيرة لتوفير الطاقة الكهرومائية بجانب الطاقة الشمسية والرياح، لأنه لا توجد صناعة من دون طاقة، فإن هذه الرؤية كانت متقدمة في تركيزها على تحقيق التنمية المستدامة بداية من الجنوب أي السودان الجديد خلال المرحلة الانتقالية حتى يسمح مساحة التلاقي في امتداد السودان الجديد ليشمل السودان كله.^(٢)

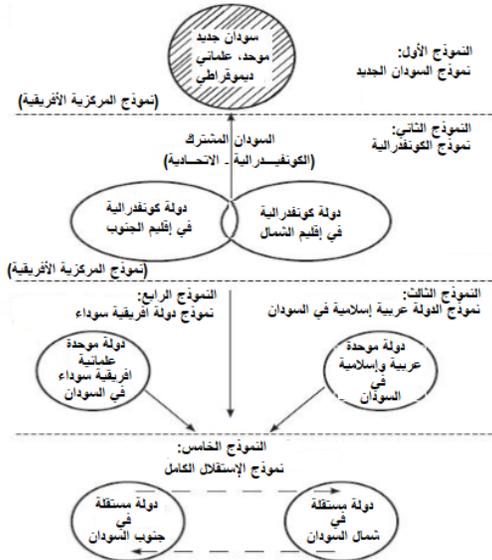
(١) **Ibid**, P. ٤٥-٥٢

(٢) **Idem**

المطلب الثالث - جون قرنق وحل مشكلة السودان

لم يكتفِ جون قرنق بتعريف مشكلة السودان وإنما وضع خمسة نماذج علمية وعملية، يوضح كل نموذج ما سوف يكون عليه الحال، في حالة بقاء أو إزالة ذات الأسباب والعوامل التي أنتجت هذه المشكلة في السودان، ويتمثل نماذج الحل كما يوضح الشكل أدناه:

الشكل (١): يوضح نماذج وسيناريوهات حل مشكلة السودان



Source: John Garang de Mabior: "Pan-Africanism and African nationalism: Putting the African nations in context – the case of the Sudan", **Pan-Africanism African nationalism Strengthening the unity of Africa and Diaspora**, B.F.Bankie & K.Mchombu (Editors), (Asmara: The red sea press, Inc. Publisher & distributors of third world books, First edition, ٢٠٠٨), P.٢٢١

ويمكن أن يتم تناول هذه النماذج الخمسة في النقاط التالية:

أولاً- نموذج السودان الجديد، الموحد والعلماني (دولة المواطنة):

يمثل هذا النموذج ما تسعى رؤية الحركة الشعبية لتحرير السودان للوصول إليه، من خلال النضال المسلح والسياسي في الوقت ذاته، ولكي يتحقق هذا النموذج لا بدّ من تدمير وإزالة السودان القديم، وكان يقصد بالسودان القديم الدولة التي قامت في السودان منذ ١٩٥٦م، وما يتم فيها من إقصاء وتهميش بعض المواطنين السودانيين، والتفرقة فيما بينهم على أساس الاختلافات الإثنية واللغوية والدينية، ومن ثمّ لن يكون هناك سودان جديد دولة المواطنة من دون إزالة كافة أشكال التمييز والتفرقة بين المواطنين في السودان.^(١)

ومن ثمّ تُبنى دولة المواطنة على أنقاض السودان القديم، إذ تكون دولة موحدة ديمقراطية وعلمانية تستوعب الإثنيات والثقافات والديانات المتعددة في السودان، ويرى جون قرنق أن هذا النموذج

(١) John Garang de Mabior, "Pan-Africanism and African nationalism: Putting the African nations in context – the case of the Sudan", **Pan-Africanism African nationalism Strengthening the unity of Africa and Diaspora**, B.F.Bankie & K.Mchombu (Editors), (Asmara: The red sea press, Inc. Publisher & distributors of third world books, First edition, ٢٠٠٨), P.٢١٨

يتطابق مع نموذج المركزية الإفريقية الذي يدعو إلى نبذ الانقسام والتفكك في إفريقيا.^(١)

لقد أُسست الحركة والجيش لتحرير السودان في عام ١٩٨٣م، من أجل القتال لبناء دولة المواطنة في السودان وقيام السودان الجديد، الذي ينتمي إلى كل السودانين بصرف النظر عن أصلهم سواء كانوا عربًا أم أفارقة، مسيحيين أم مسلمين، ليكون مشابهًا لنموذج الولايات المتحدة الأمريكية، الذي يُسمّى الوعاء الذائب (Melted pot) حسب وصف قرنق، وقال قرنق إنه لا يعرف ما تم ذوبانه/ إذابته، ولكن بالنسبة إلى السودان حسب رؤيته سوف يكون وعاء للانصهار (Melting pot) الذي يؤسس دولة المواطنة في السودان الجديد.^(٢)

وفي السياق ذاته لكي يتم الوصول إلى دولة المواطنة في السودان الجديد، يرى جون قرنق أنه من الضروري أن يُفصل الدين عن الدولة، من خلال عدم النص في الدستور على ما يشير إلى أن للدولة ديانة معينة، ولا سيّما شريعة سبتمبر التي فرضها نميري في عام ١٩٨٣م، ومن ثمّ أعاد نظام الجبهة الإسلامية فرضها، هذه الخطوة

(١) Idem

(٢) DR. John Garang at IOWA state ٢٠٠٢ - PART ٥/١٥, available on <https://www.youtube.com/watch?v=tW1doQxxwzo&t=٥١١s>, Date of entrance ٢٣/٧/٢٠٢٠

تعتبر من أهم العوامل الرئيسية التي تعيق الانتقال إلى دولة المواطنة في السودان.^(١)

ثانياً - نموذج الدولة الكونفدرالية:

في هذا النموذج يظل السودان موحد ويعتقد قرنق أن هذا النموذج، يمثل الحد الأدنى لدولة المواطنة في السودان الجديد، ليأتي هذا النموذج نتاجاً لتعنت ورفض الجبهة الإسلامية فصل الدين عن الدولة، فإن هذا الإطار الاتحادي يقوم على وجود دولة واحدة تأخذ شكل الاتحاد الكونفدرالي، إذ يُقسَّم فيه السودان إلى اثنتين، يكون لكل منهما دستور مختلف عن الآخر، في الأول الذي يمثل الإقليم الشمالي يطبق الشريعة الإسلامية في حدود الولايات الشمالية لعدم قبول التخلي وفصل الدين عن الدولة، ويؤكد قرنق تضامنه مع الشعب السوداني في هذا الإقليم، لكن في الإقليم الجنوبي الذي يمثل دولة المواطنة في إطار السودان الجديد الذي يفصل الدين عن الدولة بنص دستوري، ولا يكون فيها أي تمييز بين المواطنين بسبب الاختلافات الإثنية أو غيرها.^(٢)

وكما يوضح الشكل (١) أعلاه في النموذج الثاني، توجد مساحة تلاقٍ بين الإقليم الشمالي والجنوبي، وهي مساحة للتفاعل بين المنطقتين اللتين في علاقة اتحاد كونفدرالي، ويرى قرنق أن هذا الشكل

(١) Idem

(٢) Idem

الكونفدرالي للدولة يتشابه مع ما كان قائم في الولايات المتحدة الأمريكية قبل أن تصل إلى ما هي عليها الآن كدولة اتحادية فيدرالية، ويتمثل أهمية هذا النموذج في إنه يُسهّم في وقف الحرب وتحقيق التسوية السياسية العادلة، كذلك لأنه هو الشكل المقبول تحت الظروف التي أنشأها نظام الجبهة الإسلامية في السودان، وأخيرًا يقارن قرنق هذا النموذج بما هو كائن في أوروبا، وأُطلق عليه أنه نموذج للتعاش معًا دون الزواج الذي يفرض فيه العيش معًا عوضًا عن الزواج ومن دونه، إذ إن هذا الأمر يمكن أن يُسهّم في تطور العلاقة، التي تُشكّل مساحة التلاقي ومن خلالها يتحقق التفاعل المشترك بين الإقليمين، فكلما زاد اتساع حجم هذه المساحة، قد يؤدي إلى الوصول إلى نموذج دولة المواطنة في إطار السودان الجديد، وهو ما دفع قرنق إلى تسميته بنموذج الحد الأدنى نحو دولة المواطنة في السودان الجديد، لما يمثله من وجود فرصة كهذه خلال المرحلة الانتقالية التي نُصَّ عليها في اتفاق السلام الشامل CPA، على أن يكون في السودان حكومتين؛ حكومة في الخرطوم وأخرى في الجنوب تحكم بموجب بنود الحكم الذاتي.^(١)

^(١) Idem

ثالثاً - نموذج الدولة السودانية العربية الإسلامية:

نموذج الدولة السودانية العربية والإسلامية هو نموذج المقاومة، الذي يوضح شكل الدولة في السودان منذ حصولها على الاستقلال من الحكم الثنائي الإنجليزي المصري في عام ١٩٥٦م، أدت الحكومات المتعاقبة دوراً في إقصاء غير العرب وغير المسلمين من التمتع بحقوق المواطنة مع تمييز المواطنين على هذا الأساس الإثني والديني،^(١) وهذا النموذج يمثل الواقع منذ أن جاء نظام الجبهة الإسلامية لفرضه في السودان من خلال إقامة دولة إسلامية عربية، كهدف رئيسي لا بد من تحقيقه منذ الاستيلاء على السلطة ويعتبر امتداداً لذات مشروع الأنظمة السابقة.^(٢)

رابعاً - نموذج الدولة الإفريقية السوداء :

يفترض هذا النموذج الافتراضي أنه إذا كانت حكومة السودان ذات الانتماء العربي والإسلامي تصر على جعل الهوية العربية الإسلامية، هي هوية دولة السودان ويكون السودان دولة عربية، فهذا لا

(١) Dr. John Garang and Dr. Francis hold press conference in winshington, available on <https://www.youtube.com/watch?v=wBVLE1iAf9M&t=٥٧> 1s, Date of entrance ٢٣/٧/٢٠٢٠

(٢) د. أمين حامد زين العابدين، اتفاقية السلام الشامل السودانية وخلفية الصراع الفكري، (ميرلاند: الولايات المتحدة، مطبعة إنترناشونال غرافيكس، الطبعة الثانية، ٢٠١٧)، ص ١٩

يمنع أيضًا السودانيين الآخرين الذين ينتمون إلى الهوية الإفريقية من جعل وفرض الهوية الإفريقية لتكون هي هوية الدولة السودانية، ويصبح السودان دولة إفريقية لما كانوا يشكلون الأغلبية بنسبة ٦٩% من سكان السودان، والعرب والمسلمين بنسبة ٣١% من سكان السودان، وفقًا لإحصاء التعداد السكاني الذي أجراه الإنجليز عام ١٩٥٥م، وفي هذه الفرضية يتعرض السودانيون العرب من غير الأصول الإفريقية لذات الممارسات التي ظل يتعرض لها السودانيون من الأصول الإفريقية غير المسلمين، من جميع أشكال التمييز والإقصاء والتهميش في النموذج الثالث، ومن ثمَّ فإن هذا النموذج هو نتيجة لتأثير النموذج الثالث.^(١)

خامسًا - نموذج الاستقلال الكامل:

هذا النموذج هو الذي تحقق بالفعل بعد نهاية المرحلة الانتقالية بالانفصال الكامل لإقليم الجنوب واستقلاله، بما أدى إلى قيام دولة جديدة في جنوب السودان في استفتاء لشعب الإقليم الجنوبي، وهو ما أثبت صحة فرضيات جون قرنق حول نتائج إصرار الحكومة في الخرطوم، على عدم التخلي عن التمسك باتباع السياسات الإقصائية التي تميز بين السودانيين على أساس الاختلافات الإثنية والدين واللغة، واستمرار الحرب يدعم هذه الفرضية، إذ رأى قرنق أن النموذج الثالث، هو نموذج يدعم المقاومة ومن ثمَّ استمرار الحرب لعدم قبول غير العرب

^(١) Dr. John Garang and Dr. Francis hold press conference in winshington, **Op.cit**

وغير المسلمين أن يفرض عليهم هوية تستثيهم من بعض حقوق
المواطنة.^(١)

فهذا النموذج هو ما كان يتوقعه جون قرنق بناءً على واقع
النموذج الثالث، كمحصلة لعدم قبول فصل الدين عن الدولة وتأسيس
دولة المواطنة في السودان، ولكن هل تحقق النموذج الخامس وقامت
دولة المواطنة في إقليم الجنوب بعد الاستقلال الكامل وميلاد جمهورية
جنوب السودان في يوم ٩ يوليو ٢٠١١؟ سوف يُجاب عن هذا السؤال
لاحقاً.

^(١)John Garang de Mabior: “Pan-Africanism and African nationalism: Putting the African nations in context – the case of the Sudan”, **Op.cit**, P.٢١٩-٢٢٠

المبحث الثاني - المواطنة والهوية في فكر جون قرنق

يتناول هذا المبحث المواطنة والهوية في فكر جون قرنق، فقد قام قرنق وحاول التمييز بين نوع المواطنة والهوية في السودان القديم والجديد، وما ترتب عليهما في السودان القديم من تمييز وإقصاء وتهميش بعض الجماعات، ومن ثمَّ وضع ما ينبغي أن يكون عليه المواطنة والهوية في السودان الجديد، أي في الدولة السودانية الوطنية حسب رؤيته.

إن الهوية والمواطنة كانتا من أهم القضايا التي شكلت محور إشكالية غياب دولة المواطنة في السودان منذ الاستقلال في عام ١٩٥٦م، إذ يسعى هذا المبحث إلى مناقشة ما قام به قرنق من خلال سعيه إلى طرح أفكار ورؤى حول دولة المواطنة المنشودة في السودان، خاصة في توضيح وتفسير عدم صحة مبررات تقسيم المواطنين إلى أنواع أو نوعين من المواطنة في السودان، الذي يُميِّز عبْرهُ بين المواطنين إلى درجات؛ المواطن الأصل (المركز) من الدرجة الأولى والمواطن (الهامش) من الدرجة الثانية، ورؤيته حول هوية الدولة ودورها في تعزيز وحدة الشعب السوداني بخلفياتهم المختلفة والمتنوعة، أو التمييز بما قد يؤدي إلى انفصال بعض الأقاليم ليؤسس كل منها دولة خاصة بكل جماعة ذات هوية مشتركة.

لذا سوف يتم تناول المواطنة والهوية كما قيمهما جون قرنق، من خلال تقسيم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب؛ الأول يتناول تعريف

مفهومى المواطنة والهوية، والمطلب الثانى يناقش المواطنة فى فكر جون، وأما الثالث يناقش الهوية السودانية فى فكر جون.

المطلب الأول- تعريف مفهومى المواطنة والهوية

قبل أن نناقش المواطنة والهوية فى فكر جون قرنق، سوف يُخصّص هذا الجزء الاستهلالي لتعريف مفهوم المواطنة، وما يرتبط به من الأسس التى تحدد المواطنة وطبيعته، بالإضافة إلى الممارسات أو بالأحرى أسس ممارسة المواطنة، ومن ثمّ تعريف مفهوم الهوية ومحدداتها.

أولاً- مفهوم المواطنة وأسس الممارسة:

يمكن أن يُتناول تعريف مفهوم المواطنة، وأسس ممارسة المواطنة كما يلي:

أ- تعريف مفهوم المواطنة:

تُعرّف المواطنة بأنها "انتماء الإنسان إلى الدولة التى ينتسب إليها ويحمل جنسيتها، ويخضع للقوانين الصادرة منها ويتمتع بحقوقه

بموجب الدستور بشكل متساوي مع باقي المواطنين، ويكون عليه الالتزام بواجباته تجاه هذه الدولة التي ينتمي إليها ليكون بذلك مواطنًا حقيقيًا".^(١)

وبناءً عليه من الجدير بالإشارة إلى وجود العديد من التعريفات، بحيث لا يوجد تعريف واحد جامع ومانع لمفهوم المواطنة، لاختلاف الباحثين والدارسين في تناول هذا المفهوم، وكما يتضح من التعريف السابق أن المواطنة تتضمن عددًا معينًا من العناصر، تتمثل في أن المواطنة يتعلق بوجود دولة ما ينتمي إليها الإنسان، وهذا الانتماء يتحدد قانونيًا بالجنسية التي تصدر من الدولة، ما يعطي هذا الإنسان حقوقًا بالتساوي مع غيره ممن اكتسبوا ذات الصفة القانونية أي الجنسية، بالإضافة إلى أن الإنسان أو بالأحرى المواطن، كما له عدد من الحقوق، وعليه واجبات ينبغي أن يلتزم بها تجاه الدولة.^(٢)

كذلك يُعرّف المواطنة بأنها "العضوية الكاملة والمتساوية في المجتمع بما يترتب عليها عدد من الحقوق والواجبات، وهو ما يعني أن أفراد الشعب كافة الذين يعيشون فوق تراب وطن واحد سواسية، دون أدنى تمييز قائم على أساس أي من المعايير التحكمية مثل الدين، الجنس، اللون، المستوى الاقتصادي، أو الانتماء السياسي والموقف

(١) نمر فهد عبيد الرشيد، "المواطنة"، مجلة الرواق، (المركز الجامعي أحمد زبانة غليزان- مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية والانثروبولوجية، عدد ٨، نوفمبر ٢٠١٨)، ص ٢١٩.

(٢) السابق نفسه

الفكري".^(١) كما يُعرف المواطنة أيضًا على أنها تشير إلى الوضع القانوني، الذي تمتع به أفراد لهم عضوية كاملة في دولة مستقلة، يكونوا فيها مواطنون لهم حقوق وإمميزات تمنحها الدولة وتحميها، بالإضافة إلى الواجبات يقوم بها هؤلاء المواطنون تجاه الدولة التي ينتمون إليها.^(٢)

ب- أسس المواطنة وممارستها:

تتطوي المواطنة على أسس معينة لممارستها، وهي الوعي والتنظيم، والمجال العام، فالمقصود بالوعي هو أن يكون الشخص الذي يتمتع بصفة المواطن له إدراك عام بمختلف الجوانب القانونية والسياسية والاجتماعية، هذا يمكنه من معرفة وإدراك حقوقه التي يمنحها له القانون وواجباته تجاه الدولة، ومن الناحية السياسية أن يكون الفرد ملماً بكل حقوقه وواجباته ذات الطابع السياسي مثل حقّه في المشاركة السياسية، أما في الجانب الاجتماعي أن يطالب الدولة بتوفير مختلف الخدمات الاجتماعية والعامة في التعليم والصحة وغيرها،^(٣) بالإضافة إلى الجانب الاقتصادي في أن يشارك في حفظ وحسن استغلال موارد الدولة

^(١) حنان مراد، مكانة المواطن والمواطنة في المدن - دراسة استثنائية - حالة الدراسة: مدينة بسكرة - نموذجاً، رسالة دكتوراه، (بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خضير، ٢٠١٦/٢٠١٧)، ص ٢٩

^(٢) Meira Levinson, "Citizenship and civic education", **Encyclopedia of educational theory and philosophy**, ed. Denis C. Philips, (Harvard: Harvard university, ٢٠١٤), P. ٢

^(٣) خالد محمد، تمثيلات المثقف للمواطنة في الجزائر، رسالة دكتوراه، (الجزائر: كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، جامعة أبي بكر بلقايد، السنة الجامعية ٢٠١٥-٢٠١٦)، ص ٣٩

والاستفادة منها. أما التنظيم كأحد أسس ممارسة المواطنة فيقصد به أن ينخرط المواطن في التنظيمات والنشاطات السياسية والاجتماعية والاقتصادية بشكل فعّال في إطار العمل النشط، والعمل من أجل الصالح العام من خلال التأهيل المتحقق عند الانخراط والمشاركة في تلك التنظيمات والنشاطات.^(١)

وأخيراً المجال العام يقصد به الفضاء أو المساحة التي يتشارك ويتفاعل فيها المواطنون مع المؤسسات الرسمية وغير الرسمية في الدولة، وتتحقق فيها ممارسة وتطبيق الديمقراطية وإتاحة الحريات في التعبير عن الآراء من أجل المصلحة العامة دون الإخلال بقوانين الدولة.^(٢)

ثانياً - مفهوم الهوية ومحدداتها:

يمكن تناول مفهوم الهوية ومحدداتها كما يلي:

أ- تعريف مفهوم الهوية:

إن مفهوم الهوية كغيره من المفاهيم في العلوم الاجتماعية، له العديد من التعريفات نظراً إلى تعدد المدارس التي تتناول أياً من هذه المفاهيم المختلفة، ومن ثمّ تتعدد التعريفات حول مفهوم الهوية، ولا يوجد تعريف واحد جامع ومانع لهذا المفهوم مع وجود نوع من التقارب، وهذا

(١) المرجع السابق، ص ٣٩-٤٠

(٢) السابق نفسه

ما يجعل تعريف مفهوم الهوية ينقسم إلى تعريفات ضيقة وأخرى تضع تعريفاً أوسع لهذا المفهوم.^(١) بيد أن هذا الأمر لا يمنع من إمكانية الاستفادة من تلك التعريفات في محاولة معالجة موضوع البحث، فإن تعدد التعريفات تتيح الفرصة لإيجاد ما يتطابق ويلئم حل معضلة معظم الدول، التي تعاني أزمة تحديد الهوية والأساس الذي يمكن أن يُبنى عليه تحديد الهوية فيما يعرف بمحددات الهوية.^(٢)

تعتبر التعريفات الضيقة واتجاه الدولة إلى تعريف وتحديد هويتها في إطار ضيق، مؤدية إلى إقصاء بعض الجماعات التي تشكل الأقلية، أو تهميش جماعة أو بعض الجماعات بعينها، لأن في بعض الأحيان يُهمَّش ويُقصى بعض من السكان رغم أنهم قد يمثلون الأغلبية النسبية من حجم السكان، فإن أقلية من السكان هي المسيطرة على السلطة، ويتم تضيق تعريف مفهوم الهوية فعلياً في حصر الجماعة التي تسيطر على السلطة وتختزل تعريف وتحديد هوية الدولة في الهوية الدينية أو الهوية الإثنية أو الهوية الطائفية، في حين أن التعريف الواسع لمفهوم الهوية مثل الهوية الوطنية والقومية، التي لا تستند على الأسس الضيقة في تعريف الهوية، ويبدو أنه في ذات الوقت يوجد جدل وعدم اتفاق حول مفهوم القومية وتوضع أحياناً ضمن التعريفات الضيقة في

(١) حبيب صالح مهدي، "دراسة في مفهوم الهوية"، مجلة دراسات إقليمية، (الموصل: جامعة الموصل، مجلة دراسات إقليمية، مجلد ٥، عدد ١٣، ٢٠٠٩)، ص ٤٦٣

(٢) وائل علي المهدي أبو كروق، أثر الهويات الإثنية على بناء الدولة الوطنية في إفريقيا: دولة حوض النيل دراسة حالة، رسالة دكتوراه، (أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية، ٢٠١٥)، ص ٢٩

تحديد الهوية، لذا يفضل استخدام الهوية الوطنية، وفي ذات الوقت يعتبر ما سبق ذكرهم أنواع الهوية.^(١) ومن أحد تعريفات الهوية هو أنها "مجموعة من السمات الثقافية التي تتصف بها جماعة من الناس في مدة زمنية معينة، والتي تُؤدِّد الإحساس لدى الأفراد بالانتماء إلى شعب معين والارتباط بوطن معين، والتعبير عن شعور الاعتزاز والفخر بالشعب الذي ينتمي إليه هؤلاء الأفراد".^(٢)

ب- محددات ومقومات الهوية:

يوجد عدد من المحددات أو المقومات التي من خلالها تتحدد هوية الدولة، وبشكل أدق هوية الشعب المكون لدولة ما، قد يكون واحد أو أكثر من تلك المحددات هي التي تشترك حولها مجموعة من السكان.

وتتمثل تلك المقومات أو المحددات فيما يلي:^(٣)

١- اللغة: تعتبر اللغة من أهم مقومات الهوية باعتبارها أداة التواصل والتخاطب بين الناس في التعبير عن الأفكار والأحاسيس والعواطف، وكذلك في نشر الثقافة المشتركة بين

(١) حبيب صالح مهدي، "دراسة في مفهوم الهوية"، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣٦

(٢) وائل علي المهدي أبو كروق، مرجع سبق ذكره، ص ١٩

(٣) مراد طالب، العربي حموش، قضايا الهوية الوطنية في كتابات المؤرخ يحيى بو عزيز، رسالة ماجستير، (الجزائر: جامعة محمد بوضياف-المسلية، السنة الجامعية ٢٠١٦م-٢٠١٧م)، ص ٣٢-٣٧

أبناء الدولة الواحدة، فكلما وجدت لغة موحدة بين المواطنين أسهمت في التقارب والانسجام بينهم، وهذا ما يؤدي إلى تقوية الروابط المختلفة، ويحدث العكس في حالة غياب نظام قادر على إدارة تعدد اللغات داخل الدولة.

٢- **الدين:** يؤدي الدين دورًا هامًا أيضًا في جمع المواطنين روحياً في إطار عقيدة مشتركة، ورغم إساءة استغلاله في بعض الأحيان، بيد أن للدين أهمية خاصة كأحد مقومات الهوية، وليس بالضرورة أن يكون عاملاً للصراع والانقسام/ لأن كل الديانات تدعو إلى التسامح الديني.

٣- **الثقافة المشتركة:** الثقافة هي مجموعة من سلوك وخصائص، التي تتميز بها مجموعة معينة من الناس، وتحمل قيماً ومبادئ وعادات وتقاليد، وكلما تعددت الثقافة أسهمت في وجود تراء ثقافي في حالة عدم إساءة استغلالها.

٤- **الموقع الجغرافي:** إن الموقع الجغرافي بما تحتويه من عوامل طبيعية، وما يترتب عليه من تأثيرات اجتماعية وثقافية واقتصادية وغيرها، يمثل عنصراً هاماً جداً في خلق هوية سكان هذا الموقع الجغرافي، بالإضافة إلى أنه يؤدي إلى وجود مصلحة ومصير مشترك بين السكان، ومن ثم يفرض حتمية التعاون عوضاً عن الصراع والتنازع فيما بينهم ووخامة نتائجه.

٥- **التاريخ المشترك:** يفضي التاريخ المشترك بين شعب ما وما يختبرونه خلال حقبة تاريخية معينة إلى خلق هوية تاريخية مشتركة بينهم، فقد يمر شعب معين بظروف تاريخية مشتركة،

وأوقات مختلفة سواء كانت حقبة سلام وازدهار وتطور أو حروب ومعاناة من الغزوات والاحتلال الخارجي، وكيف يتمكن الشعب من تجاوز محنته، وهذا ما يسهم من إثارة العواطف والوجدان المشترك من خلال النضالات والإنجازات على مر التاريخ المشترك يعزز من خلق هوية مشتركة.

ثالثاً - العلاقة بين المواطنة والهوية:

إن الارتباط ما بين المواطنة والهوية، يتمثل في العلاقة التلازمية التي تجمع ما بين هذين المفهومين، إذ يجعل منهما مكملاً لبعضهما البعض، فإن الهوية هي الجانب الذي يجمع الأفراد حول أمرٍ ما في الشعور المعنوي بأنهم ينتمون إلى أرض ما روحياً وعاطفياً، بالإضافة إلى تلك الإنتماءات التي تتصل بهذه الجوانب الروحية والعاطفية من الإعتزاز بالروابط الثقافية والتاريخ المشترك وغيرها، أما المواطنة فهي السلوك العملي الذي يسهم في تجسيد هذه الجوانب الروحية والعاطفية، من خلال الروابط المادية والعضوية التي تخلق التزامات قانونية وسياسية، تتمثل في الإنتماء لوطن معين وامتلاك وثائق رسمية تثبت هذا الإنتماء الذي يجمع ما بين مجموعة من الأفراد، ومن ثمَّ يخلق حقوق وواجبات متساوية بين هؤلاء الأفراد دون التمييز فيما بينهم على أسس ضيقة، بما يؤدي إلى تعزيز هذه الهوية المشتركة، أو من أجل خلق هوية وطنية مشتركة تحدها الإنتماء لوطن أي حق المواطنة وما يترتب عليه من إمتيازات غير تمييزية.^(١)

(١) د. خديجة بن وزه، د. عاتكة غرغوط، "العلاقة بين الهوية الوطنية والمواطنة"، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، (الجزائر: مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، العدد ٥، مارس ٢٠١٨م)، ص ٩٠

المطلب الثاني - المواطنة في فكر جون قرنق

يوجد صلة بين فكر جون قرنق حول المواطنة وضرورة تغيير الأسس التي يقوم عليها في السودان القديم، فقد ناضل قرنق من أجل تغيير تلك الأسس والمحافظة على وحدة السودان، إذ كان جون قرنق ينادي بوحدة السودان شمالاً وجنوباً بما لا يمنع إمكانية الانفصال حال توافر مبرراته، على أن تعزيز هذه الوحدة يجب أن يستند إلى أسس المواطنة دون أي تفرقة بين أبناء السودان، ويضرب مثلاً ويقول: "أي بيت أو دولة لم أو لا يؤسس على الحقائق سوف تنقسم".^(١)

علاوة على ذلك، يقول جون قرنق: "إن للحركة الشعبية لتحرير السودان منذ تأسيسها أهدافاً مكتوبة في مانفستو الحركة الصادر في يوليو ١٩٨٣م، ويؤكد هذا المانفستو أن هذه الحركة ليست قائمة على القبلية والمناطقية ولا تعتمد عليها، بل على هذه الأهداف المكتوبة، وهي وحدة السودان الديمقراطي والاشتراكي"، إذ تكون كل مكونات شعب

^(١)القائد جون قرنق والعلمانية، متاح على الرابط <https://www.youtube.com/watch?v=WqncX٧٦SH٩o>، تاريخ الدخول ٢٠٢٠/٥/٢٥

السودان تتمتع بالمساواة بين كل قبائل وقوميات السودان، وهو ما لن تتراجع عنه الحركة الشعبية ويجب أن تتحقق هذه الأهداف.^(١)

وكان قرنيق يرفض فكرة جعل جزء من الشعب السوداني مواطنين من الدرجة الثانية "Second class citizen"، وليس مجرد مواطن درجة ثانية فحسب، بل يطلق عليهم عبيد، لذا يقول: "لماذا أقبل أن أكون في دولة يطلق عليّ فيها العبيد"، ففي ذلك يرجح إمكانية تبني خيار الانفصال عند تقرير المصير بدلاً من الوحدة الطوعية، لأن الاختيار بين الخيارين؛ الوحدة أو الانفصال يعتمد على مدى قابلية تحقيق مشروع السودان الجديد، الذي في مضمونه يؤسس دولة المواطنة في السودان أو في إطار إقليم الجنوب فحسب.^(٢)

لذا دعا الشعب السوداني أن يعمل من أجل السودان الجديد الذي ينتمي إلى كل السودانيين، لأن من دون العمل والاجتهاد من أجل تغيير الأوضاع في السودان، سوف ينقسم السودان كما هو مطروح في بند تقرير المصير حسب اتفاق السلام الشامل CPA.^(٣)

فكما تم وسبق تناول الطروحات والحلول التي وضعها جون قرنيق لمشكلة السودان، وأهمها في أهمية وجود نظام سياسي مختلف عمّا

^(١) جون قرنيق يتحدث لقواته في النيل الأزرق، متاح على الرابط

<https://www.youtube.com/watch?v=KzXXSODCIKA>

^(٢) A speech by John Garang – Full, available on <https://www.youtube.com/watch?v=GfnhnDeUgpQ>

^(٣) Idem

ظل يشهده السودان منذ الاستقلال، ودور الحكومات التي تعاقبت على الحكم في السودان، الذي يتطلب وجود حكومة في السودان لا تميز بين السودانيين، بصرف النظر عن الاختلافات الإثنية أو الجنسية أو غيرها من الاختلافات التي تستغل للتمييز بين الشعب السوداني، وهو ما يعني تأسيس التعامل على أساس المواطنة فحسب في السودان أو الدولة السودانية الوطنية المنشودة.^(١)

وورد في أحد بيانات جون قرنق إذ قال: "أيها الرفاق إن أزمة السودان التي تسببت في الحرب الحالية والحروب السابقة، هي أزمة من صنعنا وهي نتيجة لعدم قبولنا لبعضنا بعضًا كبشر متساوين في الحقوق والواجبات، ونتيجة عدم أخذ موروثاتنا الثقافية والتاريخية في الاعتبار، وهذا ما يساعد في خلق هوية سودانية ينتمي إليها الجميع، وتخدم مصالح مواطنينا دون اعتبار للعرق أو اللون أو القبيلة".^(٢)

فقد كان غياب مفهوم المواطنة بشكل واضح وأسهه في التعامل بين أبناء السودان، أو يمكن القول باختزالها في فئة معينة دون غيرها، والتمييز بين الجماعات المكونة لدولة السودان، هذا الأمر جعل باقي الجماعات يشعرون بأنهم مواطنون من الدرجة الثانية، بل كانوا

(١) IritBack, "JohnGarang'svisionfora "NewSudan" – Acontemporaryperspective", **MosheDayanCenter**, (TelAviv, TelAvivUniversity, Vol ١٠, Num ١٣, ٢٦ July ٢٠١٦), P. ١

(٢) إبراهيم محمد آدم، الأبعاد الفكرية والسياسية والتنظيمية للحركة الشعبية لتحرير السودان ١٩٨٣-٢٠٠٠، (الخرطوم: جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، إصدار ٤٤)، ص ١٩٦

يُعاملون على هذا الأساس، لأنهم لا يتمتعون بحقوق المواطنة مثلما كانت تحظى بها فئة وجماعة محددة، هو ما أدى أو أحد أسباب ظهور الحركة، والجيش الشعبي لتحرير السودان الذي قادها جون قرنق في يوليو ١٩٨٣م.^(١)

ظل هذا الأمر هو سمة سلوك الحكومات المتعاقبة على الحكم في السودان، منذ استقلال السودان كتكملة لإنجاح المشروع الاستعماري الذي كان يرمي الاستعمار الأجنبي من خلاله إلى تقسيم السودان، دون حتى وضع سياسات تعيد الثقة بين السودانيين جنوبًا وشمالًا من قبل الحكومات السودانية التي تعاقبت على الحكم، إنما وضعت سياسات لتعزيزها، ويظهر جليًا فيما حدث لأبناء إقليم الجنوب الذين لم يشعروا بالانتماء إلى السودان حسبما اعتقدوا بأنهم ينتمون إليه كمواطنين من دولة السودان.^(٢)

إن هذا التمييز لم يكن فحسب تجاه الجنوبيين، إنما شمل أيضًا مناطق الشرق وغرب السودان، كما أُشير في رفض جون قرنق تسمية المشكلة بأنها مشكلة الجنوب، لأنها في الحقيقة هي مشكلة السودان في هيمنة واستئثار قلة من السكان بالسلطة والاستحواذ على الثروة في السودان دون غيرهم، والحرب في دارفور خير دليل على ذلك، بالإضافة

(١) الدكتور عبد الماجد بوب، جنوب السودان جدل الوحدة والانفصال، مرجع

سبق ذكره، ٢٣٧

(٢) السابق نفسه

إلى الشخصيات الذين سبق ذكر انضمامهم من أبناء إقليم الشمال إلى الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان ودورهم المؤثر فيها.

كذلك أكد جون قرنق أهمية الفضاء الديمقراطي في ممارسة المواطنة، من حيث الحقوق والواجبات في العديد من خطابه، ومن ضمنها أحد خطابه لشعب السودان، حينما أراد فيه أن يشارك الشعب السوداني في مشكلات السودان، وأشار إلى أن الأساس الديمقراطي هو الطريقة التي يمكن بها حل مسألة القوميات، التي - أي مسألة القوميات - هي نتيجة لوجود تنوع في العرق والجنس والدين والثقافة في السودان، ولأن الأساس الديمقراطي في حل هذه المسائل من شأنه أن يجعل من الشعب السوداني متساويين جميعهم في كل من الحقوق والواجبات، ولن يتأتى هذا الأمر في أن تكون هناك مساواة بين السودانيين في الحقوق والواجبات عن طريق إصدار القوانين التي تضمن لهم هذه الحقوق والواجبات فحسب، إنما يرى جون قرنق أن المساواة بين السودانيين سوف تتجسد، حينما يُفْتَح الطريق الذي من شأنه أن يحقق ذلك ويعمل على ترسيخها، وهذا ما يجعلها تتجسد فعلياً وعلى أرض الواقع، وذلك عن طريق حل المشكلات التي أورها الاستعمار للشعب السوداني، وأسهمت الحكومات المتعاقبة على الحكم في تعميمها.^(١)

في ذات السياق وبالرغم مما تتضمنه مانفستو الحركة الشعبية الصادر عام ١٩٨٣م، من مشروع لحل مشكلات السودان وجامع لكل

(١) د. منصور خالد (تقديم)، من أجل سودان جديد، (السودان: المطبعة الفنية،

السودان، بصرف النظر عن الاختلافات الناتجة عن وجود تعدد وتنوع بين الجماعات المكونة لدولة السودان، فإن الخطاب السياسي للحركة الشعبية وما نادت به من مبادئ وأهداف، ليس بالضرورة أن تجد القبول من الجميع، ومن غير الواقعي حسب قول قرنق أو أن يتوقع أعضاء الحركة الشعبية أو غيرهم، أن يقبل ويوافق الجميع بكل ما جاء في مانفستو الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان.^(١)

مع ذلك فإن الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان كانت بمنزلة بوتقة تستهدف كل السودان، من حيث إنها تتسع لجميع أهل السودان من ناحية، وهذه البوتقة الجامعة تمثل دولة المواطنة السودانية، التي ينبغي أن تنصهر بداخلها كل السودانيين، لينتج عن هذا الانصهار وحدة السودان من ناحية أخرى، وهذا هو ما أضحت عليه الحركة الشعبية لتحرير السودان كمظلة جامعة خلال الحقبة ١٩٨٣م حتى ٢٠٠٥م، كونها كانت تضم أعضاء من إثنيات وديانات مختلفة، وهذه المظلة تؤمّن وتحمي كل السودانيين كمواطنين متساوين دون أي تمييز في قوله: "نريد لكل هذه المجموعات أن تلتقي تحت هذه المظلة حتى لا يتبلل أحد بالمطر"،^(٢) بيد أن بعد أن لقي قرنق مصرعه في حادث تحطم المروحية، وتولى قيادة جديدة إدارة شؤون الحركة والجيش الشعبي والبلاد، تراجعت الحركة الشعبية عن تلك الفكرة، وضُيقت هذه البوتقة لتضم مجموعة أو مجموعات بعينها كما سيوضح الفصل الثالث.

(١) د. عبد الماجد بوب، "هكذا تحدث قرنق!"، مرجع سبق ذكره، ص ١٣

(٢) المرجع السابق، ص ١٤

المطلب الثالث: الهوية في فكر جون قرنق

شكلت الهوية إحدى أهم الإشكاليات الرئيسية لمشكلة السودان، ومن أبرز أسباب طرح خيار الوحدة والانفصال في السودان، وبالرغم من الاستقلال الذي تحقق في ١ يناير ١٩٥٦م، فإن جون قرنق يرى أن السودان كدولة مازالت في طور التكوين، ولم يصبح بعد دولة ذات هوية محددة وجامعة تشمل كل السودان بثقافتهم المتعددة، حتى تكون قادرة على احتواء كل السودانيين.

وذلك في قوله: "فنحن نعتبر السودان دولة في مرحلة التكوين القومي، وليس كأمة مكتملة التكوين أو حتى كدولة قومية، إنها دولة في طور التكوين القومي، والأهم تتكون من الحركات التاريخية للشعوب ولأسباب وظروف تاريخية، فإن تكوين الأمة في السودان لم تكتمل"، ويضيف: "وكان تصورنا لها أن تكون هذه العملية وفق حقائق الواقع السوداني الملموسة".^(١)

(١) د. عبد الماجد بوب، "هكذا تحدث قرنق!!"، مرجع سبق ذكره، ص ٨

ولمعالجة مسألة الهوية في السودان من خلال رؤى جون قرنق
سوف تُتناول كما يلي:

أولاً- الهوية العربية الإسلامية:

يرى جون قرنق أن الهوية العربية الإسلامية هي ما ظلت تحاول الحكومات المتعاقبة على السلطة في السودان، منذ الاستقلال على فرضها على كل السكان المحليين في السودان، وكمبرر للحرب ضد الجنوبيين في الإقليم الجنوبي من السودان، وأن هذه الحرب ليست سوى سبب للدفاع عن الهوية العربية والإسلامية ووحدة السودان كما سبق الذكر عند تناول موقف قرنق حول مشكلة السودان، أما فيما يتعلق حول موقفه من محاولات فرض الهوية العربية والإسلامية على كل السكان المحليين في السودان يتمثل فيما يلي:

أ- الدين:

يؤكد جون قرنق أن الدين سواء كان الإسلام أم المسيحية أم المعتقدات التقليدية، هو علاقة بين الإنسان وربه، وفي تفسيره عن الاختلاف والفرق بين الإنسان في علاقته مع الدين والدولة بحسب فلسفته وفلسفة الحركة الشعبية لتحرير السودان كما أشار، إن علاقة الإنسان والدين تختلف عن علاقته والدولة، ففي الثانية نفى وجود علاقة بين الدين والدولة، في حين توجد علاقة بين الدين والإنسان، لأن العلاقة بينهما تقوم على أساس فردي بين الفرد وربه في إطار الديانة التي يؤمن بها، إذ يكون الفرد في هذه العلاقة مع الله، لأن الله هو الذي خلق

الإنسان ليعبده، في حين أن علاقة الإنسان والدولة تقوم على أن الإنسان هو الذي خلق (أسس) الدولة كما يخلق (يصنع) سيارة، ومن ثمَّ فإنَّ الدولة أُوجِدَت لخدمة الإنسان ولا يمكن أن يكون لها دين، حتى لم يرَ أحد يوم دولة ذاهبة إلى المسجد للصلاة في يوم الجمعة، ولا حتى في يوم الأحد لا توجد دولة تذهب إلى الكنيسة للصلاة كما يذهب المسيحيون، ولا توجد دولة تذهب إلى الحج في مكة، في حين أن الإنسان هو الذي يذهب إلى مكة للحج والعمرة وليس الدولة، بالإضافة إلى أن الإنسان بعد وفاته في يوم الحساب لن تُحاسب الدولة بدخول الجحيم أو مكافأتها بالجنة كما تقسر الديانات، إنما الإنسان هو الذي سوف يُحاسبُ ويُكافأ على ما فعله، وليس على ما فعلته الدولة.^(١)

ويضيف بقوله: "هذه حقائق لا يمكن أن تستخدم الدين للتفرقة بين الناس، ويجب أن يترك الدين للشخص في أن تكون هذه العلاقة قائمة بينه وبين ربه وتكون الدولة للجميع، وهذه الطريقة هي التي يمكن من خلالها توحيد السودان وبناء دولة قوية في السودان وعلى مستوى القارة الإفريقية".^(٢)

^(١)القائد جون قرنق وشرحم بسط لمفهوم العلمانية، متاح على الرابط التالي <https://www.youtube.com/watch?v=qy1SG3nASnc>، تاريخ الدخول ٢٠٢٠/٧/١٢
^(٢)السابق نفسه

ب- العروبة:

فيما يتعلق بالعروبة والإفريقيانية كهويتين للجماعات أو سكان السودان المحليين، يرى جون قرنق أن الثقافة السودانية تتضح بشكل أوضح في الموسيقى السودانية، فهي أقرب للموسيقى الإثيوبية والصومالية مقارنة بالموسيقى في المملكة العربية السعودية، ولم يقارن هذه المقارنة لخلق فجوة بين تلك الثقافات، لأن الثقافة السودانية هي نتاج لتأثير تلك الثقافات المختلفة، ونتاج للتأثيرات العربية والإفريقية التي شكلت هذه الموسيقى السودانية، وأدت إلى وجود الموسيقى العربية في السودان بجانب الموسيقى الإفريقية، بالإضافة إلى التنوع والتعدد في أنواع الموسيقى، وفرضت تلك التأثيرات وجود نحو ١٣٠ لغة مختلفة.^(١)

ويضيف إن الادعاءات التي تقول إن العروبة في خطر هي بعيدة تماماً عن الحقيقة، لأن العروبة تعتبر ثقافة سودانية وهذا الأمر غير قابل للشك، وتأتي الإشكالية عندما تعتبر الثقافة الوحيدة في السودان، فهي جزء وواحدة من الثقافات السودانية، فمثلاً نجد أن للنوير ثقافة وللفور ثقافة وللنوبة ثقافة وللدنقالة ثقافة وللبجة ثقافة وللدinka ثقافة، كل هذه الثقافات بالإضافة إلى الثقافات الأخرى هي التي تكون الثقافة

(١) Dr Garang's famous London address ٢nd of March ٢٠٠٢ part three, available on

<https://www.youtube.com/watch?v=yJwnYafTEpM>, date of

entrance ١٤/٧/٢٠٢٠

السودانية، ولا يوجد تهديد لهذه الثقافات ولا توجد أي خطورة تجاه تلك الثقافات، سواء كانت ثقافة عربية أو إفريقية أو غيرها من الثقافات التي في السودان، وأخيراً يرى أن تعدد وتنوع الثقافات هو أمر جيد وليس سيئاً، ما يعني ضرورة بناء دولة المواطنة في السودان، التي تضع اعتباراً لهذه الثقافات دون إقصاء أي منها في التعبير عن الهوية السودانية.^(١)

ثانياً - الهوية السودانية:

إن أيديولوجية ورؤى الحركة الشعبية لتحرير السودان في تحديد هوية السودان، تقوم كما يقول جون قرنق على أن كل المواطنين في هذه الدولة هم سودانيون، سواء كانوا من أصول عربية أم إفريقية، ويؤدي الإصرار على فرض الهوية العربية إلى طرح سؤال على هذا الإصرار في فرض الهوية العربية والإسلامية على كل السودانيين، في الوقت الذي يؤكد فيه أن اللغة العربية جزء من الثقافات السودانية، كذلك الإسلام أيضاً هو ديانة لأغلبية سكان السودان، ومن ثمَّ فهو والحركة الشعبية لتحرير السودان يعترفان بأن الثقافة العربية والإسلامية جزء لا يتجزأ من ثقافات السودان، ولا تهدف الحركة الشعبية إلى إبعاد وإزالة اللغة العربية والديانة الإسلامية من السودان، بيد أنها تدعو إلى تقبل الشعب السوداني لأنفسهم كسودانيين أولاً.^(٢)

(١) القائد جون قرنق وشرح مبسط لمفهوم العلمانية، مرجع سبق ذكره

(٢) A speech by John Garang – Full, Op.Cit

ويقول قرنق: "إن العروبة لا تستطيع أن توحدنا حتى الأفريقانية
"Africanism" التي تفرض على العروبة لا يمكنها أن توحدنا، والإسلام
لا يمكن أن يوحدنا والمسيحية كذلك لا يمكن أن توحدنا، ولكن فحسب
السودانية "Sudanism" يمكن أن توحدنا لأنها العامل المشترك بين
السودانيين".^(١)

بالإضافة إلى الأدلة التاريخية التي يدعم بها جون قرنق الهوية
السودانية، وفقاً للمحدد التاريخي الذي عاصره السكان المحليون داخل
حدود دولة السودان منذ حقب تاريخية طويلة وممتدة، وما تبعها من
تطورات لا تخلو من مشكلات، التي ظل يعانيها السودان منذ الاستقلال،
ونتيجة لقصر نظر الحكومات المتعاقبة على السلطة في السودان، أدت
إلى وصف مشكلة السودان بأنها بين الجنوب والشمال فحسب، إلا أن
قرنق وضع توضيحاً في هذا الخصوص، على أن السودان ليس الجنوب
والشمال فحسب، إنما كما وصف أن ما يحدث هو النسيان، بأن السودان
يضم سكاناً آخرين بالإضافة إلى أبناء الجنوب والشمال، وهؤلاء السكان
هم أبناء الشرق والغرب ووسط السودان، كذلك الجيل الجديد من
السودانيين لن يقبل فكرة التصنيف كمواطنين ثانويين في السودان، لأن
السودانيين جميعهم أصحاب مصلحة متساوية بصرف النظر عن

^(١)Idem

الاختلافات القائمة على أساس اللون والدين والنوع والانتماءات الضيقة الأخرى.^(١)

ومن ثَمَّ فإن رؤية الحركة الشعبية لتحرير السودان للمجتمع السوداني تقوم على أن مواطنين السودان كلهم سودانيين، سواء كان بعضهم من الأصول العربية، والبعض الآخر من الأصول الإفريقية، جميعهم يشكلون السودان وهم سودانيون، وعليه يتساءل: "ولماذا هذا الإصرار على عروبتنا؟ لنكون سودانيين، وما هي المشكلة في أن نكون سودانيين؟".^(٢)

ويضيف: "لنعمل على إزالة هذه الأفكار الجنونية التي تقول وترى أنه علينا جميعاً أن نكون عربياً، حتى الله لن يقبل بهذه الفكرة، وفي الحكمة المطلقة إنه الإله نفسه الذي خلق العرب والنوبة والفور والدينكا والبجة والشلك وخلق كل الخمسمائة إثنيات المختلفة في السودان، ووفقاً لهذا فمن الذي سوف يعدل على ما خلقه الله؟ إن الشخص الذي سوف يُعدّل هذه التعديلات سوف أقول إنه ضد الله، وإذا رفعت هذه القضية إلى الله سوف أريح هذه القضية، والله العظيم".^(٣)

إذ يتضح مما سبق فيما يتعلق برؤى جون قرنق حول المواطنة والهوية، أنه كان يسعى من أجل إرساء وتعزيز المواطنة والهوية

^(١)IritBack, "JohnGarang'svisionfora "NewSudan" A contemporary perspective", **Op.Cit.** P. ١

^(٢)A speech by John Garang – Full, **op.cit**

^(٣)Idem

السودانية في سبيل بناء دولة المواطنة في السودان، إذ لا تُقَصَى أي من الجماعات المكونة لها بصرف النظر عن الاختلافات القائمة، والناجمة عن المراحل التاريخية المختلفة التي مرت بها المنطقة، حتى قيام دولة في هذه المساحة الجغرافية التي عُرِفَتْ بالسودان، فإن بناء هذه الدولة يتطلب قبول السودانيين أنفسهم كمواطنين سودانيين بما يضمن بقاء هذه الدولة، لأن تبني أي سياسات إقصائية سوف يؤدي إلى تفكك وانقسام السودان، فلا توجد جماعة أغلبية يحق لها فرض نفسها والقضاء على عادات وموروثات الآخر، ولا توجد جماعة أقلية لجماعة ما يحق أن يُفرض عليها أمر ما، بل يوجد السودانية كهوية جامعة تحتوي كل سكان الدولة المحليين، وهذا ما يؤسس لسودان جديد لا يكون فيه مواطن من الدرجة الثانية أو عبيد، بل يكون الجميع متساويين في الحقوق والواجبات في إطار دولة المواطنة ذات هوية سودانية والمشاركة فيما بين السودانيين، مع تأكيده أن هذه الثقافات الفرعية، تعتبر جزءاً أصيلاً من الهوية السودانية المشتركة، التي لا تهدد ولا تشكل خطورة للهويات السودانية الفرعية.

الفصل الثالث

الإطار الحركي لرؤى جون قرنق حول الدولة الوطنية السودانية

الفصل الثالث

الإطار الحركي لرؤى جون قرنق حول الدولة الوطنية السودانية

بعد تناول الجانب النظري من أفكار ورؤى جون قرنق حول الدولة الوطنية في السودان في الفصل السابق، فإنه من الأهمية أن تُناقش بعض الآليات والوسائل، التي أُستعين بها في سبيل السعي من أجل تحقيق هذه الرؤى وتتجسد على أرض الواقع، لذا يسعى هذا الفصل إلى مناقشة وتقييم الجانب الحركي والتطبيقي لهذه الرؤى التي ناضل الدكتور جون قرنق ورفاقه فكريًا كزعيم ومفكر للحركة الشعبية، من خلال طروحاته الفكرية والعملية حول بناء الدولة الوطنية في السودان، وعسكريًا كقائد عام للجيش الشعبي لتحرير السودان.

وسيحاول هذا الفصل التعامل مع الإطار الحركي لرؤى وأفكار جون قرنق على أرض الواقع، من خلال المباحث التالية:

المبحث الأول يتناول الإطار الحركي في المجال السياسي والاقتصادي، يتكون أيضًا من ثلاثة مطالب؛ الأول عن مبادرات ومفاوضات السلام، والثالث يتناول اتفاق السلام الشامل، والثاني عن الإطار الحركي في المجال الاقتصادي.

في حين أن الثاني يتناول الإطار الحركي في المجال العسكري، ويضم ثلاثة مطالب؛ المطلب الأول عن حرب العصابات، والثاني عن الجيش الأحمر، والثالث عن التجمع الوطني الديموقراطي.

المبحث الأول

الإطار الحركي في المجال السياسي والاقتصادي

يتناول هذا المبحث المجالين السياسي والاقتصادي كإطارين حركيين استعان جون قرنق بهما كوسائل من أجل تنفيذ رؤى بناء دولة المواطنة في السودان، من خلال ثلاثة مطالب؛ المطلب الأول يناقش مبادرات ومفاوضات السلام، وهي أهم الوسائل السياسية التي كان يمكن من خلالها الوصول إلى تسوية سياسية، من شأنها فتح آفاق سياسية تمهد لبناء دولة المواطنة في السودان، والمطلب الثاني عن اتفاق السلام الشامل CPA كآلية توصلت إليها الحركة الشعبية مع حكومة السودان أي بالأحرى المؤتمر الوطني، خلاله سوف يُقارن مدى تطابق ما جاء في هذا الاتفاق مع رؤى وأفكار قرنق حول الدولة الوطنية في السودان، أما الثالث يناقش الإطار الحركي في المجال الاقتصادي.

المطلب الأول: مبادرات ومفاوضات السلام

لقد طُرِحَتْ العديد من المبادرات المحلية والإقليمية والدولية من أجل حل مشكلة السودان سلمياً عن طريق الحوار والتفاوض بين الحكومة والحركة الشعبية للإسهام في وقف الحرب الأهلية،^(١) إلا أن التركيز إزاء هذه المبادرات والمفاوضات سوف يكون مختصراً فحسب على مناقشة أهم المبادرات والمفاوضات، وهي التي تفاعلت معها الحركة الشعبية وانخرطت في محادثاتها، من أجل الوصول إلى صيغة لتسوية سياسية متوافقة مع رؤى الحركة الشعبية حول كيفية حسم القضايا الرئيسية، كما يلي:

أولاً- مبادرة السلام السودانية:

منذ انفجار الوضع في إقليم جنوب السودان في عام ١٩٨٣م بتمرد الحاميات العسكرية، بعد رفض القوات الجنوبية الاستجابة لعملية النقل والتبديل بين الوحدات العسكرية، لإعادة توزيع القوات على نطاق مناطق السودان حسب الترتيبات الأمنية في اتفاق أديس أبابا، لم تدخل الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان في أية مفاوضات مع الحكومة، باعتبارها الجهة التي أضحت تهدد الاستقرار في السودان، لا سيما أن الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان كانت ترفع مطالب ليست إقليمية على نطاق الجنوب فحسب وإنما وطنية على مستوى السودان

^(١) النجيب آدم قمر الدين، مفاوضات السلام السودانية في عشرة سنوات (١٩٨٩-١٩٩٩): دراسة تقييمية لمناهج وتعقيدات التفاوض، رسالة ماجستير، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية تجارة، ٢٠٠٥)، ص ٦٥-٧٧

عامة، بجانب أن أمر الواقع كان يفرض على الحكومة الانتقالية التي سُكِّلت بعد سقوط حكومة نميري في ١٩٨٥م عبر الانتقضة الشعبية، أن تدعو الحركة الشعبية للمشاركة في ترتيبات المرحلة الانتقالية من أجل وقف الحرب في الجنوب، بيد أن المفاوضات التي كانت الحركة الشعبية جزءًا منها اقتصرت فحسب بين الحركة الشعبية وأحزاب سياسية ونقابات، دون أن تدخل في مفاوضات مع الحكومة الانتقالية في الخرطوم، لأن الحركة الشعبية رأت أنها كانت غير ديمقراطية وتمثل امتدادًا للحكومة السابقة.^(١)

فقد كانت تلك المفاوضات التي أجرتها الحركة الشعبية مع تلك الأطراف، هي البذرة التي أسهمت في إنبات مبادرة السلام السودانية مع حكومة صادق المهدي، إلا أن تلك المبادرة لم تكتب لها أن تثمر من خلال الوصول إلى اتفاق سلام ينهي الحرب الأهلية في الجنوب، لقد اشتملت على جولتين فقط ١٠-١١ يونيو ١٩٨٩م على التوالي، إذ كان من المقرر أن تُكْمَل المفاوضات في ٤ يوليو من العام نفسه، لولا حدوث انقلاب عسكري في السودان يقوده العميد عمر حسن البشير، ومن ثمَّ أُجْهِضَتْ مبادرة السلام السودانية التي بدأت باتفاقية كوكادام كمحصلة لمفاوضات بين الحركة الشعبية والتجمع الوطني لإنقاذ البلاد مرورًا بعدد من المفاوضات مع أحزاب وشخصيات حزبية، إلى أن تم اللقاء

(١) لام اكول، إسماعيل آدم وبشرى آدم (مترجمين)، الثورة الشعبية لتحرير السودان (ثورة إفريقية)، (القاهرة: مكتبة مدبولي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩)، ص ١٥٨

والتفاوض الأول مع حكومة صادق المهدي حتى انقلاب ٣٠ يونيو ١٩٨٩م لتبدأ مرحلة جديدة مع حكومة البشير.^(١)

ثانيًا - مبادرة إيجاد "IGAD":

مع وصول البشير إلى سدة الحكم في ٣٠ يونيو ١٩٨٩م، حلَّ البرلمان وحظر الأحزاب السياسية والنقابات وفصل عددًا من ضباط الجيش السوداني، الأمر الذي أدى إلى ظهور التجمع الوطني الديموقراطي الذي ضم في عضويته المعارضة السودانية من أحزاب ونقابات واتحادات مهنية، بالإضافة إلى شخصيات مؤثرة وضباط من الشرطة والجيش، لاحقًا أضحت الحركة الشعبية جزءًا من هذا التحالف من أجل العمل المشترك لإسقاط تلك الحكومة من جهة، وظلت الحركة الشعبية ترفض الدخول في أي مفاوضات مع حكومة البشير من جهة أخرى برغم من محاولات الحكومة ومناشدها للجلوس والتفاوض، لأن الحركة الشعبية اعتبرت أن هذه الحكومة أيضًا امتداد لحكم العسكر، إلا أنه بعد العديد من المحاولات تمكن وفد من الحركة الشعبية برئاسة الدكتور لام أكول من اللقاء مع الوفد الذي مثل الحكومة في أديس أبابا، وكان تشكيل وفد الحركة الشعبية ينم عن تمثيله للسودان أجمع عكس توقعات الحكومة، التي أرادت أن تتفاوض مع الحركة الشعبية باعتبارها تنظيمًا يمثل الجنوبيين، والاكتفاء بحصر الإطار التفاوضي في مطالب

^(١) المرجع السابق، ص ١٥٨-١٦٠.

الجنوب فحسب دون غيرها، ومن ثمَّ لم تثمر عن هذه المفاوضات أيضًا إمكانية للوصول إلى اتفاق سلام بين الطرفين.^(١)

إلى أن طرح الرئيس الأمريكي الأسبق جيمي كارتر مقترح للحكومة والحركة الشعبية لإعادة فتح مجال للتفاوض في أديس أبابا، ووجدت هذه المبادرة القبول من الطرفين للتفاوض بيد أنها فشلت بعد جولتين، إذ كانت الحرب مستمرة للسيطرة على الكرمك، وبالتحديد على مناطق إستراتيجية في سعي كل طرف على تقوية موقفه والتأثير في مسار التفاوض من خلال الوجود العسكري على أرض الواقع.^(٢)

وأخيرًا وليس الآخر، في اجتماع القمة الإفريقية لمنظمة الإيغاد في عام ١٩٩٣م، والتي كانت حينها تضم خمس دول فقط، وهم كينيا، وأوغندا، وإثيوبيا، إريتريا والسودان، حاول البشير كسب ود تلك الدول بطلب التوسط في إقناع الحركة الشعبية للتفاوض مع الحكومة، بالإضافة إلى العلاقات القائمة بين هذه الدول والحركة الشعبية منذ عام ١٩٨٣م، استجابت دول "الإيغاد" لطلب عمر البشير الرئيس السوداني السابق أي حينها، وبالفعل أعدَّ الإيغاد إعلان مبادئ للتفاوض بين الحكومة السودانية والحركة الشعبية.^(٣)

(١) المرجع السابق، ص ١٧١-١٧٥

(٢) المرجع السابق، ص ١٧٨-١٨٣

(٣) د. بهاء الدين مكايي محمد قبلي، تسوية النزاعات في السودان نيفاشا نموذجًا، (الخرطوم: مركز الراصد للدراسات، نوفمبر، ٢٠٠٦)، ص ٢٦٩

بيد أن الحكومة رفضت التوقيع على إعلان المبادئ الذي أعده الإيغاد، لأن بنوده جاءت متوافقة تمامًا مع مواقف الحركة الشعبية، وهو ما يفترض عدم جدوى قيام الحكومة باللجوء والبحث عن وسيط لطالما تعلم مواقف الحركة الشعبية منذ قيامها، وتأكيدًا ذات الموقف في أول لقاء تفاوضي مع وفد الحكومة في أديس أبابا، فقد أشار هذا الإعلان إلى بعض النقاط منها؛ حل شامل لمشكلة الحرب الأهلية، والقبول بمبادئ التعددية وعلمانية وديموقراطية الدولة، وعدالة تقسيم الثروة، وحق تقرير المصير لإقليم الجنوب، وفي حال فشل الأطراف في الوصول إلى توافق حول هذه المبادئ يحق إجراء استفتاء للجنوبيين للاستقلال التام عن السودان، وهو ما فسرتة الحكومة بالإعلان المبكر والفعلية للانفصال، ثم بدأت بالتركيز على ما سُمِّي بمبادرات السلام من الداخل.^(١)

بعد فشل هذه المبادرة والمفاوضات بين الحكومة والحركة الشعبية في عدد من جولات مفاوضات مبادرة إيغاد، عادت الأطراف مجددًا إلى طاولة التفاوض في إطار مبادرة إيغاد بعد مدة طويلة، لجأت الحكومة خلالها إلى ما سمته بالسلام من الداخل، لأن الحكومة وجدت فرصة سانحة للاستغلال والاستفادة من الانشقاقات التي تعرضت لها الحركة الشعبية، وفضلت أن تفاوض هؤلاء المنشقين الذين عادوا إلى الخرطوم عوضًا عن الحركة الشعبية برئاسة الدكتور جون قرنق، وتمكنت بالفعل من توقيع عدد من الاتفاقيات مع كل من الدكتور ريك

^(١) المرجع السابق، ص ٢٧٠-٢٧١

مشار، والدكتور لام أكول، والقائد أروك طون أروك، والدكتور توماس، واتفاقية جبال النوبة وغيرهم.^(١)

وفي سياق العديد من المبادرات الخارجية التي طُرِحَتْ، كانت المبادرة المصرية الليبية من ضمن تلك المبادرات الخارجية التي سبقت الرجوع إلى مفاوضات مبادرة الإيغاد، فإن كثرة تلك المبادرات وتعرش التنسيق فيما بينها، من ضمن أسباب الرجوع إلى مبادرة إيغاد التي بدأت في ١٩٩٤م، بعد طلب البشير من دول الإيغاد للتوسط في المسألة السودانية، إذ استؤنفت مفاوضات مبادرة إيغاد في مدينة مشاكوس وتمخض عنها اتفاق مشاكوس.^(٢)

ثالثاً - اتفاق مشاكوس "إعلان مبادئ التفاوض":

تمكن الطرفان الرئيسان في الحرب الأهلية السودانية، أن يتوصلا إلى اتفاق حول إعلان مبادئ التفاوض خلال المدة التي نوقشت خلالها جذور مشكلة السودان، الذي استغرق مدة من ١٨ يونيو ٢٠٠٢م إلى ٢٠ يوليو ٢٠٠٢م، كذلك عرف ما أتفق عليه من إعلان المبادئ ببروتوكول/ اتفاق مشاكوس، وتضمن بنودًا تتعلق بالحكم وتوزيع الثروة

(١) أحمد المبارك محمد الحسن، اتفاقية السلام السودانية اديس ابابا- الخرطوم للسلام: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، الخرطوم: جامعة النيلين، ٢٠٠٢م)، ١٥٤-١٥٦

(٢) على إبراهيم على، الحوار المباشر بين طرفي النزاع ودوره في احتواء الازمة في جنوب السودان في الفترة من ١٩٨٩م وحتى ٢٠٠٥م، رسالة دكتوراه، (أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٥)، ١٢٣-١٢٤

وضمنان حقوق الإنسان، كما أقرَّ الطرفان بأهمية وقف الحرب الأهلية في السودان والأطول على مستوى القارة الإفريقية، فإن خلال هذه الحرب أُهدرت وأُستنزفت الموارد الاقتصادية في البلاد، وهو ما يتطلب ضرورة الاتفاق على العمل المشترك الذي يسهم في تجنب استمرار أو تجدد هذه الحرب، وتركيز جهود الأطراف في تنمية البلاد بدلاً من تدميرها.^(١)

ويتمثل أهم ما أتفق حوله في اتفاق مشاكوس فيما يلي:^(٢)

١ - مبادئ اتفاق مشاكوس:

لقد احتوى اتفاق مشاكوس على أحد عشر مبدأً، تتمثل أهمها فيما يلي:

- أ- وحدة السودان التي تستند على الإرادة الحرة بين السودانيين، وتأكيد المساواة والاحترام والعدالة بين المواطنين، وكذلك تأكيد تعرُّض السودانيين من سكان إقليم الجنوب للظلم، الذي ينبغي أن يُخاطب من خلال إطار العمل الذي سوف يستمر عبر الحوار والتفاوض بين الطرفين.
- ب- تأكيد حق تقرير المصير لشعب إقليم الجنوب.

^(١) IGAD "Secretariat on Peace in the Sudan", **Machakos Protocol**, July ٢٠, ٢٠٠٢, P.٢

^(٢) **Ibid**, P.٢-٨

ت- الاعتراف بأن الدين والعادات والتقاليد السودانية شمالاً وجنوباً، هي مصادر للإلهام والقوة الأخلاقية للشعب السوداني عامة.

ث- تأكيد خصوصية إقليم الجنوب، وهو ما حاولت الحكومات المتعاقبة عدم الاعتراف بها والتعامل بنهج يهدف إلى محاربة هذه الخصوصية قبل وبعد استقلال السودان.

ج- التأكيد والاعتراف أن وحدة السودان سوف تتبني وتتحقق طوعاً، من خلال ما أُشير إليها بالوحدة الجاذبة، وهو الجذب الذي قد يتم طوعاً وليس إكراهاً باستخدام الوسائل العسكرية وغيرها.

٢- العملية الانتقالية:

وتتمثل أهم البنود المتعلقة والمدرجة تحت بند "العملية الانتقالية" في النص على وجود مرحلتين؛ المرحلة ما قبل الانتقالية محددة بمدة ستة شهور، تعقبها المرحلة الانتقالية مدتها ست سنوات، وأهم ما نُصَّ عليه بخصوص الأولى هو إنشاء مؤسسات وآليات ميسرة لتنفيذ اتفاق السلام، ووقف العدائيات وإنشاء آلية للمراقبة، وفي الثانية أو المرحلة الانتقالية تعمل خلالها المؤسسات والآليات التي أُنشئت في المرحلة ما قبل الانتقالية، وفق ترتيبات ومبادئ بروتوكول/ اتفاق مشاكوس الذي سبق الإشارة إلى بعض بنوده أعلاه، بجانب عمل آلية المراقبة على وضع تقييم للاتفاق في منتصف المرحلة الانتقالية.

٣- حق تقرير المصير:

إن بروتوكول مشاكوس نص على مبدئين مهمين لشعب إقليم الجنوب؛ المبدأ الأول تحدث عن الوحدة والتي ينبغي أن تستند إلى الإرادة الحرة للسودانيين، وهذا عكس المبدأ الذي ظل تتعامل به الحكومات المتعاقبة، في استخدام أدوات القهر والقمع في محاولة إسكات الأصوات التي طالبت بنظم وطرق مختلفة لحكم السودان بما يضمن وحدة البلاد، أما المبدأ الثاني فهو تأكيد حق الجنوبيين في إقليم الجنوب في تقرير مصيرهم، إما البقاء في السودان الموحد وإما الانفصال عنه، إن النص على هذا الخيار الأخير لاقى قبولاً شديداً من قبل الجنوبيين، بل إن اتفاق السلام الشامل بالنسبة إلى الجنوبيين لا يتعدى أهميته سوى لأنه يعتبر مرادفاً لحق تقرير المصير، الذي يمنح الجنوب فرصة للانفصال عن الشمال بعد ست سنوات المدة الانتقالية، بعد أن كان المقترح الأساسي لهذه المدة في أثناء المفاوضات هو ثمانية عشر شهراً فقط، إلا أن الاتفاق على المدة الأولى جاءت نتيجة لمعقوليتها في إمكانية جعل الوحدة جاذبة خلالها بدلاً من ثمانية عشر شهراً، الذي يعتبر مدة قصيرة بالنظر إلى المسائل التي يتوقع وتحتاج إلى أن يبذل الجهود لمعالجتها، كما قد تؤدي قصر المدة الانتقالية إلى عجز أطراف الاتفاق في الإزالة والحد من المرارات السابقة لضيق المدة ومستوى تأثير التراكمات التاريخية.^(١)

^(١)Mark Simmons, Peter Dixon, "Peace by piece addressing Sudan's conflicts", **Accord**, (London: Conciliation resources, Issue ١٨, ٢٠٠٦), P.٢١

المطلب الثاني: اتفاق السلام الشامل

سوف يناقش هذا المطلب اتفاق السلام الشامل، باعتباره أحد أهم محصلات النضال الفكري والثوري لجون قرنق، والوسيلة التي يمكن من خلالها الوصول إلى دولة المواطنة في السودان، ففي هذا الاتفاق أُضيف ما كان ينادي به جون قرنق من أفكار بشأن كيفية حل مشكلة السودان في أثناء المفاوضات مع الحكومة، في شكل بنود قابلة للتطبيق كحل لمشكلة السودان متى توافرت الإرادة السياسية لدى أطراف النزاع، ولا يمكن أن تصل الأطراف إلى أية حل لمشكلة السودان، ما لم تتوافر الإرادة الراغبة للمضي قدمًا نحو بناء دولة المواطنة، تقوم على أسس المواطنة والديموقراطية وعدم التمييز بين السودانين. ثم إن هذا الاتفاق أنهى الحرب الأهلية الثانية التي انفجرت في السودان بعد عقد من توقيع اتفاق أديس أبابا الذي أنهى الحرب الأهلية الأولى.^(١)

بالإضافة إلى ما أُشير إليه من بنود في بروتوكول مشاكوس في المطلب الثاني، فإن هذا البروتوكول هو أحد أهم بروتوكولات اتفاق نيفاشا للسلام الشامل، الاتفاق الذي اشتمل ستة فصول، إذ احتوى بروتوكول مشاكوس على أهم المبادئ، التي تم السير عليها لتوقيع عدد من بروتوكولات شكلت في مجملها اتفاق السلام الشامل، ومنح إقليم الجنوب حق تقرير المصير بعد المدة الانتقالية، كما نُصَّ عليه في

(١) د. أمين حامد زين العابدين، اتفاقية السلام الشامل السودانية وخليفة الصراع الفكري، (ميرلاند: مطبعة إنترناشونال غرافيكس، الطبعة الثانية، ٢٠١٧)، ص ٢٣٣-٢٣٤

الاتفاق على أن يكون للجنوبيين حق ممارسة حق تقرير المصير بعد ست سنوات من عمر الاتفاق، إذ إن هذا المطلب يسعى إلى مناقشة مسألة الوحدة في إطار اتفاق السلام الشامل، بالإضافة إلى الهوية التي تمسكت بها الحركة الشعبية كعنصر مهم ومحدد للدولة الوطنية في مجتمع يتسم بالتعددية والتنوع الجغرافي والثقافي والديني والعرقي واللغوي، بجانب مقارنة مدى وجود تطابق بين ما تُوصَل إليه من بنود في هذا الاتفاق ورؤى جون قرنق إزاء الدولة الوطنية ومتطلباتها، كما يلي:

أولاً- وحدة السودان في اتفاق السلام:

نادى قرنق بوحدة السودان منذ قيام الحركة الشعبية لتحرير السودان، وهو ما تأكد خلال جولات المفاوضات المضنية بين الحركة الشعبية والحكومة في الخرطوم برئاسة المؤتمر الوطني، ونتيجة لموقف الثاني تجاه القضايا التي أنتجت مشكلة السودان وخاصة قضية الهوية، التزم الطرفان أن تكون وحدة البلاد في اتفاق السلام الشامل، مرهونة بنص يتحدث عن الوحدة الطوعية كما ورد في إعلان مبادئ مشاكوس، ورهنت هذه الوحدة بين خيارين يحدد كل منهما شروطاً معينة متى توافرت تظل البلاد موحدة أو ينقسم السودان إلى دولتين في حال استمرار غياب تلك الشروط، التي جعلت من الانفصال قضية مطروحة في السياسة السودانية قبل استقلال السودان عن الإدارة الإنجليزية المصرية، وكنتيجة لسلوك وممارسات تعمدت الحكومات المتعاقبة على الحكم في السودان على اتباعها، بل دأبت في تعميق الفجوة والتباعد بين

السودانيين، لأسباب تتعلق بالتمييز على الأسس الجغرافية والإثنية والدينية والثقافية، كل هذه الظروف والأسباب وغيرها تمخضت عنها النتائج التي ترتبت عليها زيادة حدة المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في السودان.^(١)

يتضح أن تمسك جون قرنق بوحدة السودان ظل قائماً حتى توقيع اتفاق نيفاشا في عام ٢٠٠٥م، كما ظل يطرح العديد من الجنوبيين سؤالاً: لم نقاتل من أجل الشماليين في الشمال وعدم الاكتفاء بتحرير الجنوب فحسب؟ فكانت إجابة قرنق هو: أن على الجنوبيين الذين يقاتلون في صفوف الجيش الشعبي من الانفصاليين، أن يقاتلوا حتى تحرير الجنوب وتأمين حدودها ويكونوا حماة ظهر باقي الثوار، وسوف يكمل الآخرين نحو الشمال، لأن قرنق كان يرى أن السؤال الذي يجب طرحه لكي تُفهم أهداف الجيش والحركة الشعبية لتحرير السودان، ليس أن الحركة الشعبية تقاتل من، بل ما الشيء الذي تقاتل الحركة الشعبية من أجله.^(٢)

كما تجدر الإشارة إلى أن اتفاق فرانكفورت كان مقدمة لاعتراف الحكومة في الخرطوم بحق الجنوبيين في تقرير مصيرهم، رغم أنه حينها كان فحسب محاولة أُستخدِمت كتكتيك ضد الحركة الشعبية في توقيع اتفاق الخرطوم للسلام مع المنشقين من الحركة الشعبية، كذلك مؤتمر أسمره الذي جمع أعضاء التجمع الوطني الديمقراطي، أقر بهذا الحق

^(١)IGAD “Secretariat on Peace in the Sudan”, **Op.Cit**, P.٨

^(٢) د. الوائلي كبير، مرجع سبق ذكره، ص ص ٧٠-٧٢، ٨٨-٩١

للجنوبيين قبل نهاية المدة الانتقالية، وهو ما أتفق عليه أيضًا في
مشاكوس ويختلف عن اتفاق الخرطوم للسلام في عدة جوانب، منها
سلطات وصلاحيات حكومة الجنوب، ومدة الحقبة التي سوف يمارس
فيها إقليم الجنوب هذا الحق في تقرير مصيرهم بين الوحدة أو الانفصال
عن السودان، إذ نص الثاني على أن تكون مدة المرحلة الانتقالية بالأربع
سنوات، في حين أن الأول نص على ست سنوات بعدها يُجرى استفتاء
يشارك فيه الجنوبيين في تقرير مصيرهم.^(١)

وجاء اتفاق السلام الشامل متطابق مع موقف جون قرنق من
مسألة الوحدة، إذ كان قرنق وحدويًا في معظم مواقفه من هذه المسألة،
ولكنه كان يرى أن هذه الوحدة لا بدّ أن تستند إلى المواطنة، التي
يتساوى فيها السودانيون دون التمييز فيما بينهم، إذ كان أحد مقترحات
قرنق لحل مشكلة السودان لتفادي استمرار الحرب، وهذا ما قد يؤدي إلى
انقسام السودان إلى دولتين أو أكثر، لأن معظم أقاليم السودان تعتبر
جزءًا من هذه المشكلة التي أساسها هو التمييز بين السودانيين على
أسس ضيقة، يُقصى فيها ويُهْمَش الآخرون من أبناء الجنوب والنيل
الأزرق وشرق السودان ودارفور وغيرهم.^(٢)

إذن المدّة المحددة بست سنوات في اتفاق السلام الشامل،
كانت مدة كافية للاستجابة وحل هذه المشكلة، حتى يجعل من الوحدة
خيارًا طوعيًا في استفتاء عام ٢٠١١م، لكن إصرار حكومة المؤتمر

^(١)IGAD “Secretariat on Peace in the Sudan”, **Op.Cit**, P.٨

^(٢)اتفاق السلام الشامل، ٢٠٠٥م

الوطني على غير ذلك، لم يكن سوى محفز أمام الجنوبيين للتصويت على الانفصال من السودان، وتأسيس دولة مستقلة في إقليم جنوب السودان، ويلاحظ أن النص على وجود دستوريين في اتفاق السلام الشامل، يؤكد موقف الحركة الشعبية الثابت في الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها الوحدة، ومنها تحديد هوية الدولة كي يكون السودان دولة وطنية، هويتها السودانية وليست هوية دينية ولغوية كما كان يصر المؤتمر الوطني.^(١)

ثانيًا - هوية الدولة في اتفاق السلام الشامل:

أكد اتفاق السلام الشامل في الديباجة، أن الاتفاق هو الطريق للسلام الدائم والمساواة بين الشعب السوداني، وعلى أن السودان دولة ذات تنوع دون أن تشير على المقصود بهذا التنوع، ليأتي بروتوكول مشاكوس الذي وضع في الفصل الأول ليتناول المقصود بهذا التنوع، في عدد من البنود التي حاولت الإشارة إلى مسألة هوية الدولة، وتتمثل في النقاط التالية حول التنوع المقصود في السودان:^(٢)

- ١- التنوع الثقافي.
- ٢- التنوع العرقي.
- ٣- التنوع الديني.
- ٤- التنوع في الجنس.

(١) د. أمين حامد زين العابدين، مرجع سبق ذكره، ص ١٩

(٢) السودان: اتفاقية السلام الشامل بين حكومة السودان والحركة الشعبية/

الجيش الشعبي لتحرير السودان، (نيروبي: التاسع من يناير ٢٠٠٥م)

فبناءً على تقسيم السلطة الذي منح الحركة الشعبية حكم إقليم الجنوب بدستور خاص بالجنوب، ويحكم المؤتمر الوطني بدستور ينص على الشريعة الإسلامية كهوية لإقليم الشمال، ومن ثمَّ فإن الاتفاقية أسست نظامًا شبه كونفدرالي في المرحلة الانتقالية، بسبب تمسك الحكومة وعدم رغبتها في عدم تحديد هوية السودان بهوية دينية لا تجمع بين جميع المواطنين، بل معنيًا بها فئة محددة دون غيرها وخاصة في إقليم الجنوب، الذي يضم سكانًا ينتمون إلى الديانة المسيحية بجانب المعتقدات التقليدية الموروثة من الأسلاف، لذلك طرحت الحركة الشعبية فكرة حذف الشريعة الإسلامية ويحكم السودان بدستور علماني.^(١)

لقد نجح جون قرنق في تطبيق أحد المقترحات التي طرحتها الحركة الشعبية في وقت لاحق، بعد أن كانت تدعو فحسب إلى وحدة السودان، وكما سبقت الإشارة إلى أن هذه المقترحات جميعها تتمحور حول وحدة السودان والأسباب التي قد تمنع إمكانية استمرار هذه الوحدة مستقبلاً عند ممارسة شعب إقليم الجنوب حق تقرير المصير قبيل نهاية المرحلة الانتقالية.^(٢)

^(١)John Garang de Mabior, "Pan-Africanism and African nationalism: Putting the African nations in context – the case of the Sudan", **Pan-Africanism African nationalism Strengthening the unity of Africa and Diaspora**, B.F.Bankie & K.Mchombu (Editors), Ibid, P.٢٠-٢١٨.

^(٢) د. أمين حامد زين العابدين، مرجع سبق ذكره، ص ١٥٥-١٦١.

وهو المقترح الثالث في نموذج حل مشكلة السودان الذي يقوم على طرح نموذج الدولة الكونفدرالية، الذي يقترح فيه إقامة حكومتين في السودان؛ يكون لكل حكومة دستور خاص بها، ويكون هناك دستور جامع بين الحكومتين فيما أُطلق عليه مساحة التلاقي بين الإقليمين الجنوبي والشمالي، ورأى أنه ينبغي أن يعمل الطرفان خلال المرحلة الانتقالية على توسيع هذه المساحة، حتى يحل مشكلة الهوية وتتخلى الحكومة في الخرطوم عن تمسكها بالدين كمحدد لهوية السودان، في حين أن الخطابات الرسمية للنخبة الحاكمة في الخرطوم، كانت تمثل مؤشراً لاستحالة توسيع مساحة التلاقي بين الطرفين، فلم يكن لدى النخبة الحاكمة في الخرطوم أي حرج في تأكيد وتصريح تفضيل الاستجابة لدعاوي انفصال الجنوب وقيام دولة مستقلة عن السودان، بدلاً من إلغاء الشريعة الإسلامية والدين كهوية للسودان أو في إقليم الشمال.^(١)

(١) المرجع السابق، ص ٢٣٦

المطلب الثالث: الإطار الحركي في المجال الاقتصادي

عانى غالبية السكان في الإقليم الجنوبي من الفقر والحرب وويلاتها في السودان، وهو ما تسبب في جعل هؤلاء السكان يواجهون مشكلات اجتماعية واقتصادية جمة عصية عن الحل، نتيجة للوضع الاجتماعي والاقتصادي السيئ في حالة الحرب أو السلم معاً، الذي كان له التأثير في إعاقة تطور إنسان الجنوب، لهذا رأى جون قرنق أن هذه المشكلات الاجتماعية والاقتصادية مصطنعة، ولن يزول هذا الوضع السيئ دون إسقاط الحكومة في السودان، لأنها هي التي تسببت في هذه المشكلات، ويقول: "الحل واحد وهو طرد العدو (الحكومات التي تعاقبت على السلطة وليس الشماليين) لكي يكون البلد لنا (حكم الشعب السوداني عبر حكومة تأتي بإنتخابات حرة ونزيهة) ومن ثمَّ يبدأ العمل".^(١)

يمتاز إقليم الجنوب في السودان بأراضي خصبة صالحة للزراعة بما يقدر بأكثر من ٣٠% من المساحة الكلية لهذا الإقليم،^(٢)

^(١)John Garang Pibor Lecture on agriculture and development, available on <https://www.youtube.com/watch?v=UqwftBkPWNqs>, date of entrance ٢٧/٧/٢٠٢٠

^(٢) د. سفين جلال فتح الله، م.م محمد ظاهر كوخا صادق، "المقومات الجيوبولتكية لدولة جنوب السودان"، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، (كركوك: مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد ٧، العدد ٢، ٢٠١٢)، ص ٢٨-٢٩

ومن ثمَّ كان أمام الجيش الشعبي فرصة للاستفادة من تلك المزية في استغلال تلك المساحات الشاسعة، وخاصة التي أضحت تحت سيطرتها أي المناطق المحررة في السودان في زراعة المحاصيل الزراعية التي كان يمكن أن ينتفع بها الجيش الشعبي في الحصول على العملة الصعبة، من خلال الانخراط في التجارة الخارجية لدعم الثورة في شراء الأسلحة وتوفير غيرها من احتياجات الثورة بعد تحقيق الاكتفاء الذاتي، وتوفير الغذاء لأفراد الجيش والمواطنين الذين اتخذوا من المناطق المحررة مكانًا للحياة لهم ولأسرهم.^(١)

ومن ثمَّ عمل جون قرنق على تخصيص وإعداد عناصر من الجيش الشعبي، يكون قوامها ثلاثة ألف فرد يخصص لهم مقرات معينة في فشلا وبيبور وبوما، كما كان لهذه العناصر مهام أخرى بالإضافة لمهام القتال في ميادين المعارك وهو العمل الذي كان يفترض القيام به من أجل توفير الغذاء للجيش الشعبي، إذ يقول جون قرنق "إن قتال الجوعان لا يمكن أن يحقق أهدافًا في حال اكتفائه بالجلوس في انتظار المعونات الغذائية الخارجية، مثل الذرة الرفيعة والذرة الشامية فحسب، في حين يمكن للجيش الشعبي أن يزرع بالإضافة للذرة الرفيعة والذرة الشامية اللوبيا وغيرها من المحاصيل، ومن المفارقة حسب قوله أن هذه المعونات تُزرع بالأساس في فشلا وهو أرض تابعة لإقليم الجنوب، فالأجانب في السودان، وبالتحديد في إقليم الجنوب، لا يصنعون السيارة، بل يزرعون الذرة ويطلقون على أنفسهم أنهم يقدمون الإغاثة، وهو ما

^(١)John Garang Pibor Lecture on agriculture and development, **Op.Cit**

كان يعتبر عازًا على السودانيون في أن يأتي الأجانب إلى منطقة فشلا للزراعة بدلًا من سكان المنطقة، لكن الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان حسب قول: قرنق قررت أن تتخلى عن تلك الإغاثة، التي كانت تأتي من الغير في شكل مساعدات تستخرج من أراضي سودانية، على أن يُعوّض ذلك بالعمل وإنتاج السكان للغذاء والاحتياجات المختلفة، يضيف أنه رأى آلة زراعية (Tractor) تجر سلاح ٧٦ وهذا ليس الاستخدام الصحيح لهذه الآلات، بيد أن هذا الأمر يرجع إلى أن الجيش الشعبي يفتقد إلى وسائل كافية لنقل الأسلحة وغيرها من المعدات العسكرية.^(١)

بهذا كان قرنق يحاول تشجيع أفراد الجيش على الإنتاج والاعتماد على الذات في دعم الثورة، وفي توفير احتياجاتهم الأساسية لا سيّما الغذاء، حتى يحفّز هذا الأمر الكثير من السكان على الخروج من مخيمات النازحين واللاجئين، والذهاب إلى تعمير العديد من المناطق المحررة بطرق تقليدية دون انتظار المساعدات الخارجية، وتعتبر منطقة فنيدو من المناطق التي شهدت محاولة قيام الجيش الشعبي ببناء مساكن وتوفير الاحتياجات الأساسية بمجهوداتهم المحدودة، وكذلك منطقتي ديما وإسوكا وهو ما كان يفترض أن يؤكد للجيش الشعبي القدرة على تحقيق النهضة والتنمية في مختلف الأماكن التي كانت خالية من التنمية، لأن

(١) Idem

التنمية لا يمكن أن تتم من الفراغ أو دون أن يُسهِم الإنسان وينخرط في عملية التنمية في مراحلها المختلفة.^(١)

كما اهتم قرنق أن يعمل على تغيير المفهوم الخاطئ عن دور الحكومة في تحقيق التنمية في البلاد، حيث ذكر أن الغالبية عادة تعتقد أن الحكومة تمتلك كل الأموال والإمكانات، وما على المواطنين سوى الأخذ والسرقة بشكل مستمر من الدولة، إلا إنه يرى أن هذا الأمر ليس إلا تناقضًا في فهم طبيعة أنواع الحكومات، لأن نوع أي حكومة يكون انعكاسًا لنوع الشعب الذي يخضع لحكمها، فإذا كان الشعب فقيرًا وليس لديهم إمكانيات سوف تكون الحكومة فقيرة أيضًا، لأن الحكومة تعتمد بالأساس على الشعب وإمكانيات الشعب في تحقيق الإنتاج الحقيقي ومنه التنمية، ذات الشيء ينطبق على الشعب الضعيف لن يكون لهم سوى حكومة ضعيفة، لذا من الأهمية تغيير هذا المفهوم الخاطئ حتى تكون هناك حكومة منتجة وقوية، لابدُّ من أن يكون الشعب منتجًا وقويًا فالحكومات تستمد قوتها من شعبها، هذه هي المشكلة التي تعانيها العديد من الدول النامية "Underdeveloped countries"، ولانعدام الإدارة في تلك الدول فإن الإدارة العامة أضحت من أهم الصناعات التي سوف

(١) Dr John Garang de Mabior addressing the new graduate army officers, available on

https://www.youtube.com/watch?v=Z_eTjKKzYfs, Date of entrance ٢٧/٧/٢٠٢٠

تسهم في دعم عمليات الإنتاج في العديد من الدول الإفريقية، وهذا ما يؤدي إلى تعزيز إجمالي الناتج المحلي "GDP".^(١)

ومن الجدير الإشارة إلى أنه أكد أن لا يكون هناك فصل بين دور حركة التحرير في أثناء حرب التحرير ودورها في دولة المواطنة بعد نجاح حرب التحرير في إطار السودان الجديد المنشود، وهنا يقصد جون قرنق إزالة الاعتقادات التي تبرر دور حركة التحرير قبل وبعد تحقيق أهداف، ومن ثم فإنه عنى بشكل أوضح أن على الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، أن تجعل المبادئ والأهداف التي تتادي بها محل التطبيق ويكون انعكاسًا للدولة المنتجة في المناطق المحررة، لأن الحركة الشعبية تعتبر تمهيدًا للسودان الجديد.^(٢)

وبناءً على ذلك، لقد حاول قرنق أن يقود الحركة والجيش الشعبي إلى الانخراط في العمل والإنتاج انطلاقاً من المناطق المحررة، وكانت الزراعة من أهم الأنشطة الاقتصادية التي كان على الجيش ممارستها في كل من منطقة كورشوم وماروا وراجا وفشلا، لما تتمتع بها هذه المناطق من تربة خصبة تصلح لزراعة مختلف المحاصيل الزراعية، أهمها محصول السمسم وهو محصول كان مرغوب في الأسواق الخارجية، وبالفعل استطاع أفراد الحركة الشعبية في البداية من إنتاج مائة جوال سمسم في منطقة كورشوم، وتعادل قيمة كل جوال ٤٠٠ بير إثيوبي (العملة الإثيوبية)، وتعادل قيمة ١٠٠٠ جوال سمسم ٤٠٠٠ بير

^(١)Idem

^(٢)Idem

إثيوبي، والذي بدوره مقابل الدولار يكون قيمته ٢٠٠٠ دولار أمريكي، بما يعني أن ١٠ آلاف بير إثيوبي يعادل مليوني دولار أمريكي، و ١٠٠ ألف جوال سمس تعادل قيمته ٢٠٠ مليون دولار أمريكي في الأسواق العالمية، في ذلك الوقت نتيجة للطلب المتزايد على المحصول السمس.^(١)

فقد شارك في عملية إنتاج هذا المحصول ما يقدر بمائة فرد من عناصر الجيش الشعبي، فكان هذا العمل دليل للفكرة التي دعا فيها قرنق الجيش الشعبي خلال محاضرة تخرج إحدى الدفعات من مدارس الحركة الشعبية لتأهيل الكوادر، للإسهام في العمل ومحاولة النهوض بالمناطق التي كانت منعدمة من التنمية، وأن لا يعتقدوا أن التنمية تأتي دون المبادرة أو اتخاذ خطوة في وضع الأسس الأساسية للتنمية، كما فعل الجيش الشعبي في منطقة كورشوم ونجح في إنتاج مائة جوال سمس اعتماداً على الطريقة البدائية، وباستخدام الوسائل المتاحة حينها، دون استخدام الآلات الزراعية الحديثة اللازمة في مختلف مراحل الإنتاج بداية من حرث التربة حتى جمع المحصول، وتوزيعه داخلياً أو خارجياً في شكله الخام أو بعد إدخاله في عمليات الصناعة التحويلية البدائية.^(٢)

إن هذا المشروع الزراعي لم يكن الهدف منه دعم الجيش الشعبي فحسب، إنما كان الهدف المخطط له، بالإضافة إلى دعم الجيش الشعبي هو النهوض بالمناطق المنتجة مستقبلاً حتى تستفيد أهالي تلك

^(١)Idem

^(٢)Idem

المناطق في شكل تنمية وتوفير الخدمات مثل التعليم وغيرها، حتى يكون الشعب السوداني شعب يعتمد على نفسه ولا ينتظر المنح والمساعدات الخارجية، لأن سياسات المنح والمساعدات لا تكون بلا مقابل بل يتم إعطاؤك المنح والمساعدات مقابل الحصول على المزيد من ثروات المناطق التي تحصل على هذه المنح والمساعدات، دون أن يشعروا بهذا، وتكون المحصلة النهائية هي زيادة فقر تلك المناطق، بيد أن قرنق أدرك هذا الأمر وحسب قوله فقد قضت الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان سبع سنوات، دون أن تحصل على أية من تلك المساعدات الخارجية كغيرها من التنظيمات التي كانت تحصل على مساعدات مالية ضخمة من الولايات المتحدة الأمريكية في مناطق مختلفة في ذات الوقت للحفاظ على بقاء تلك التنظيمات، أما الحركة والجيش الشعبي اعتمدت على تنفيذ مثل هذه المشروعات في تمويل نفسها من خلال الإنتاج المحلي، كي تبقى صامدة مدة سبع سنوات دون أن تحصل على دعم خارجي خلال تلك المرحلة.^(١)

وأخيراً، فإن الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان اعتمدت على إستراتيجية واعية بعيدة المدى تقوم على الإنتاج المحلي وعدم الاعتماد على الخارج رغم محدوديته، كبعد حركي في المجال الاقتصادي من أجل تحقيق أهدافها باستخدام وحدات من الجيش الشعبي لتنفيذ هذه المشاريع، من أجل دعم الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان على الاستمرار والثبات، لا سيما تشجيع المواطنين على تأييد

^(١)Idem

ومساندة الثورة التي انطلقت عام ١٩٨٣م، بالإضافة إلى بناء جيش من الأطفال الذين جُندوا بطرق مختلفة من أجل إعدادهم عسكرياً وإدارياً، بجانب إرسالهم للخارج والحصول على تعليم نظامي متميز في المجالات المختلفة ليكون هؤلاء الأطفال نواة لمستقبل رؤية الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان وعماد بناء دولة المواطنة في السودان الجديد.^(١)

^(١)Idem

المبحث الثاني

الإطار الحركي في المجال العسكري

يتناول هذا المبحث الإطار الحركي في الجوانب التطبيقية من رؤى قرنق في المجال العسكري، إذ إن أفكار جون قرنق حول دولة المواطنة تضمن جوانب عسكرية، فقد قامت الحركة التي قادها قرنق كحركة عسكرية تحمل أهدافاً سياسية تسعى إلى إصلاح الدولة في الجوانب كافة، باستخدام الآليات والوسائل العسكرية، وهو ما سوف يُناقش في المطلب الأول الذي تناول حرب العصابات كأسلوب اتخذته الجيش الشعبي في مواجهة الحكومة.

أما في الثاني سوف يكون عن الجيش الأحمر وهو قوة مستقبلية أسسها قرنق بما يؤكد مدى امتلاكه رؤى بعيدة المدى حول متطلبات بناء دولة المواطنة في السودان.

بينما في المطلب الثالث سوف تُناقش إحدى الآليات التي جمع الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان مع الحركات والتنظيمات السياسية والعسكرية والمدنية، وأهمها حزب الأمة والاتحاد الديمقراطي ذات التوجهات الأيديولوجية الدينية والطائفية.

المطلب الأول: حرب العصابات

يسعى هذا المطلب إلى تناول حرب العصابات باعتبارها الوسيلة التي عادة ما تعتمد عليها الجيوش غير النظامية في مواجهة الجيوش النظامية، بالإضافة إلى تناول أهم عنصر من متطلبات قيادة وإدارة حرب العصابات من جانب، ومن ثمّ تقديم نبذة موجزة عن أهمية حرب العصابات كما نفذها الحركة.

أولاً- متطلبات حرب العصابات:

عن حرب العصابات يقول كارل ماركس: "إن أمة تكافح من أجل حريتها تستطيع أن تلقي وراء ظهرها بما وضع للحرب من قوانين وقيود. ويمكن الأمة الصغيرة أن تواجه عددًا أقوى منها بعصابات الأنصار والمخربين"^(١).

شهدت ظاهرة اللجوء إلى استخدام حرب العصابات في معظم المناطق حول العالم، عندما يختار القلة من الشعب أن تقاوم القوة الجائرة في مقابل نيل حريتها بنفسها وبالسلح، من هذه القوة التي تعمدت في مصادرة هذا الحق وغيرها من الحقوق، عن طريق مواجهتها باللجوء إلى حرب العصابات، التي تجمع بين أطراف غير متكافئة، رغم ما تتمتع بها هذه القوة من تفوق كمي ونوعي لما تمتلكه من إمكانات

^(١) لويس الحاج (تعريب): حرب العصابات من كارل ماركس الى ماوتسي تونغ، (بيروت: دار المكشوف - دار العلم للملايين، الطبعة الأولى، كانون الأول ١٩٥٦م)، ص ٨

وموارد يعملان على تيسير عملية الحصول على هذه المزية، أي مزية التفوق على الطرف الآخر، وهو ما ظهر فيما عرف بحركات التحرر الوطني من أجل نيل الاستقلال، أو الحركات التي ظهرت عقب الاستقلال وخروج المستعمر، لا سيّما في الدول الإفريقية التي لم تكن تصفية الاستعمار فيها مدخلاً لنشر السلام والاستقرار، إنما مجرد مرحلة انتقالية قبل التورط عمداً في حروب أهلية لأسباب عدّة.^(١)

ويتفق بعض من الدراسات التي تناولت دراسة حرب العصابات، في أن العنصر الرئيسي والأهم في تنفيذها بما يضمن الثبات والاستمرار، وحتى تكون تلك الوسيلة أكثر فاعلية، هو استناد واعتماد تنفيذها على الشعب في تقديم شتى أنواع الدعم المتاح، ومدى استعداد الشعب على التضحية وخوض غمار العواقب المترتبة في سبيل الانتقاع لاحقاً من ثمارها، بعد أن يتوافر ما يقنعهم من الأسباب والأهداف المعلنة في إطار البرنامج السياسي لدى قيادات حرب العصابات أو الثورة المسلحة في أرض الواقع، ومن ثمّ ينبغي تبسيط الخطاب السياسي ويكون أكثر ملائمة واتساقاً مع تطلعات مختلف صنوف فئات المجتمع.^(١)

^(١)RializeFerreira, "Irregular warfare in Africa conflicts", **Scientia Militaria, South Africa Journal of Military Studies**, (SouthAfrica: South Africa Journal of Military Studies, Vol ٢٨, Nr ١, ٢٠١٠), P.٤٦-٤٧

^(١)لام أكول، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦١

هذا يعني صعوبة انطلاق حرب العصابات أو الثورة المسلحة بشكل عام، ويقودها أفراد غير نظاميين ضد قوات نظامية دون الحصول على الدعم الشعبي، لا سيَّما في المناطق التي قد تنطلق منها العمليات العسكرية في أثناء إعلان بدء العمليات العسكرية في إطار حرب العصابات أو طوال مراحل النضال، إذ يستوجب على القائمين على أمر حرب العصابات ضمان مؤازرة سكان المنطقة، يبرر هذه المؤازرة القضية المنطقية الدافعة لضرورة العمل المسلح، إذ يُحصل على دعم وتأييد السكان عندما تكون أهداف الثورة نابعة من مشكلات اجتماعية وسياسية واقتصادية يعانها جميع أو معظم أفراد المجتمع، بما يفرض عليهم تلقائيًا المشاركة الطوعية حتى يُتخلَّص من تلك المشكلات.^(١)

فهل توافر هذا العنصر الرئيسي عندما انطلقت الثورة التي أضحى العقيد جون قرنق لاحقًا قائدًا لها ورئيسًا للحركة الشعبية؟ لقد كانت الأسباب والعوامل المحركة للثورة مشتركة بين الثوار والمواطنين في الإقليم الجنوبي، إذ كانت البيئة مهيأة تمامًا لانفجار الوضع وتجددت الحرب الأهلية الثانية في السودان، بل سبق العديد من الثوار والذين أصبحوا في وقت لاحق جزءًا من ثورة الحركة الشعبية، حامية بور في إعلان التمرد على الحكومة، وفي تنفيذ عمليات عسكرية ضد قواتها النظامية في بعض المديرية الجنوبية، مثل الثوار الذين نفذوا عمليات عسكرية في جبل بوما في يوليو ١٩٨٣م تحت قيادة كل من لوكورنيانق وفاقان أموم ونياشوقاك، فقد كان تاريخ تمردهم في عام ١٩٨٢م، هؤلاء

(١) Ernesto Che Guevara, **Guerrilla warfare: A method**, (Peking: Foreign languages press, ١٩٦٤), P.٢

أيضًا سبقتهم مجموعات أخرى من الأعضاء السابقين في حركة أنيانيا الأولى، ومن الأمثلة تمرد أكوبو، والتمرد في مدينة واو، وتمرد مطار جوبا في العوام ١٩٧٥م ومارس ١٩٧٦م وفبراير ١٩٧٧م على التوالي.^(١)

ثانيًا - أهمية حرب العصابات:

لقد أفرز التلاقي بين الأسباب التي دفعت كتائب الوحدات الجنوبية على التمرد، وتوجس المواطنين من عواقب الإجراءات التي سبقت التمرد، وبالإضافة إلى دور السياسيين الجنوبيين في المديرية الجنوبية في تعزيزه إثر صراعهم على السلطة، حينما اتخذوا من نشر وترويج بعض المعلومات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة المركزية في الخرطوم تجاه إقليم الجنوب، كوسيلة لتحقيق المصالح والأهداف السياسية التي تصب في مصلحتهم، إلى تهيئة الأوضاع للانفجار، إذ إن هذا الأمر جعل عقول المواطنين في الجنوب معدة سلفًا لا تنتظر سوى الفرصة المواتية للمشاركة في محاربة الحكومة المركزية.^(٢)

قامت الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان، كنتظيم مسلح يسعى إلى تحقيق أهدافه السياسية بالعمل المسلح من جانب، إذ تكوّنت من ضباط وجنود كانوا في الخدمة في أثناء التمرد من أبناء إقليم الجنوب وآخرين، منهم من شارك في صد عمليات البرق

^(١)لام أكول، مرجع سبق ذكره، ص، ص ١٣، ١٦

^(٢)عصام الدين ميرغني طه "ابوغسان"، قصة حرب أهلية، (القاهرة: الحضارة للنشر، الطبعة الأولى، يناير ٢٠١٤)، ص ٢٨١

الخاطف التي نفذها الحكومة من أجل إغمد تمرد الحاميات الجنوبية، والبعض الآخر انضموا إلى الثوار في بيلغام الذي جمع كل الوحدات الجنوبية، بالإضافة إلى المواطنين الذين هربوا وانضموا إليهم، ومن جانب آخر فهو تنظيم سياسي وفق المطالب السياسية التي رفعتها الحركة في مانغستو التأسيس.^(١)

لقد كان من ضمن الأهداف المهمة التي رأى قرنق أن يحققها من أجل تقوية مركز الجيش الشعبي لتحرير السودان، هو ضمان السيطرة على الطرق حتى يتمكن الجيش الشعبي من تنفيذ عملياته عسكرية ضد قوات الحكومة، وكذلك الاستفادة من تلك الطرق في ضمان تدفق وسير الإمدادات اللوجستية من الأراضي الإثيوبية إلى المناطق المحررة في السودان، وهو ما كان لن يتأتى إلا بتوحيد القوات جبهات القوات الجنوبية المتمردة تحت قيادة مشتركة وموحدة.^(٢)

وفي سبيل تحقيق هذا الهدف لم يكن أمام الجيش الشعبي سوى أن تتخذ الخيار الأصعب، الذي انتهى بخوض حرب مع حركة أنيانيا الثانية، بعدها خاضت الحركة الشعبية عمليات عسكرية ضد الحكومة السودانية، ثم إن الحركة استطاعت أن تطور من قوتها العسكرية، بفضل الدعم الذي كانت تحصل عليه من الدول الصديقة، مكنها هذا الدعم من

(١) المرجع السابق، ص، ص ٣٠٥، ٣١١ - ٣١٢

(٢) Lt. Col. Barnabas L Wama "SS", Prolonged wars: The war in Sudan, **Research paper**, (USA: Air command and staff college, March ١٩٩٧), P. ٢٤

أن تشن غارات وتستولي على مناطق في الإقليم الجنوبي، حتى أُمنت بعض المناطق الحدودية بين شمال وجنوب السودان بعد السيطرة على مناطق في بحر الغزال في عام ١٩٨٨ م.^(١)

فيما يتعلق بالإستراتيجية المعدّة لتكريب الجيش يتضح بوضوح الفكر الوطني الجامع للحركة الشعبية تحت قيادة قرنق من أجل بناء دولة المواطنة، في سعيه لتكوين جيش وطني مدرب، فقد عمل على إرسال المليشيات التي انضم أفرادها إلى الجيش الشعبي إلى ميادين التدريب للحصول على التأهيل الفكري والعسكري. بدلاً من تكوين جيش من مليشيات متحالفة لا تجمعهم سوى مصلحة مشتركة مؤقتة تنقضي بإسقاط العدو المشترك الذي يتمثل في حكومة الرئيس عمر البشير، ومن ثمّ عمل على تجنب هذا الأمر، وخاصة أن هذه المليشيات كانت تتسم بالطابع الإثني والقبلي في تكوينها وتركيبها عند الانضمام للجيش الشعبي.^(٢)

بالإضافة إلى ما سبق، فإن الحركة الشعبية اختلفت عن غيرها من الحركات والتنظيمات التي قامت في إقليم الجنوب في طرحها السياسي وأهدافها العسكرية، لا سيما حركة الأنيانيا الأولى والثانية أيضاً، فقد كانت الحركتان تهدفان إلى تحرير الجنوبيين وإقليم الجنوب فقط من هيمنة الحكومات المركزية، والقضاء على التهميش والظلم الذي ظل يتعرض له الجنوبيون طوال تاريخ السودان السياسي، في حين أن الحركة

(١) Ibid, P. ٢٥

(٢) Ibid, P. ٢٥-٢٩

الشعبية كانت شاملة تطرح رؤية وطنية جامعة يمكن تحقيقها عبر مراحل مستخدمة القوة العسكرية في المرحلة الأولى لإسقاط الحكومة في الخرطوم، ومنها يكون الخيار للشعب السوداني عامة في المؤتمر الدستوري القومي الذي يُرسم فيه مستقبل السودان.^(١)

لذلك فإن العمليات العسكرية التي ظلت تنفذها الحركة الشعبية، من خلال حرب العصابات سواء كان بالاستيلاء على بعض المناطق أو تدمير بعض المدن والمنشآت العامة والإستراتيجية، كانت جزءاً من تدمير بعض الأهداف والإسهام في تقليص تفوق الحكومة وقواتها النظامية، من ضمنها تدمير الكباري لإعاقة حركة تلك القوات والحد من قدرتها على الانتقال من مكان إلى آخر، بالرغم من أن تدمير المنشآت ومناطق إنتاج البترول يمكن أن تُستخدَم في نشر صورة مضللة، قد تبدو منطقية من وجهة نظر المواطن العادي، حينما يُوصَف المتمرّدون بالمخربين وأعداء الوطن، وتأكيد ذلك بدلائل موثقة في تدمير المنشآت العامة للدولة، إلا أن الهدف من تدمير بعض هذه المنشآت رغم ما تلازمه من سلبيات قد يتضرر منها المواطنين، هو وقف ومنع الحكومات المستبدة للحيلولة دون استنزاف موارد الدولة في الحروب، واستغلالها في فرض الهيمنة وضمان البقاء في السلطة على حساب مصلحة المواطن، بدلاً من الانتفاع من موارد الدولة في تنمية وتوفير الخدمات الأساسية والاجتماعية وغيرها للمواطنين، لذلك تعمدت الحركة

(١) د. مصور خالد، السودان أهوال الحرب.. وطموحات السلام قصة بلدين، (القاهرة: دار تراث، الطبعة العربية الأولى، ٢٠٠٣)، ص ١٣-١٤

على تفويت هذه الفرصة للحكومة بتدمير آبار النفط التي كان يستغل عائداتها فيما يقدر بـ ٨٠% في دعم المجهود الحربي بين السودانين في الحرب الأهلية الثانية، وهو ما يتضح من غياب التنمية في السودان بل لا تُصَرَفُ المرتبات مدة تمتد إلى ثلاثة شهور.^(١)

لقد تمكن الجيش الشعبي لتحرير السودان خلال مدة الحرب الأهلية الثانية، ومن خلال المعارك التي وجَّهها ضد الحكومة السودانية، من الاستيلاء وتحرير العديد من المناطق من الجيش السوداني في الإقليم الجنوبي، مثل راجا في غرب بحر الغزال، وياي، ومريدي، ويامبيو، ورومبيك وتونج، كما نجحت في إطار التجمع/التحالف الوطني الديمقراطي في مد نطاق الحرب إلى شرق السودان.^(٢)

(١) محمد سعيد محفوظ يحاور جون قرنق | فبراير ٢٠٠٢، متاح على <https://www.youtube.com/watch?v=wzQdvohPD٩٠>، تاريخ

الدخول ٢٠٢٠/٨/٨

(٢) السابق نفسه

المطلب الثاني: الجيش الأحمر

يعتبر الجيش الأحمر من ضمن آليات ووسائل الإطار الحركي، التي من خلالها سعى جون قرنق إلى تنفيذ رؤى بناء دولة المواطنة في السودان، إذ في هذا الصدد سوف يُناقش الجيش الأحمر، من حيث ماهيته في التكوين والأهداف والطرق التي تم اللجوء إليها عند تكوين هذا الجيش.

أولاً: تكوين الجيش الأحمر:

ترجع بداية تأسيس الجيش الذي كُوّن من الأطفال إلى عام ١٩٨٥م-١٩٨٦م، حسب وضع الحرب في السودان ووجود توقعات، أو احتمالات باستمرار الحرب الأهلية الثانية، ربما مدة طويلة وعدم الوصول إلى تسوية عادلة أو إسقاط النظام خلال مدة قريبة، وخصوصاً وفق التجارب التي مر بها السودان منذ الاستقلال، وكذلك عدم احترام الحكومات المتعاقبة على السلطة الاتفاقيات، ونقضها باستمرار طوال حقبة التاريخ السياسي في السودان، لهذه الأسباب وغيرها قرر جون قرنق أن يُعدَّ ويكوّن جيشاً يكون قوامه من الأطفال، يُخضعون للتدريب والتأهيل ليكون لهذا الجيش دور في المستقبل في تنفيذ رؤية بناء دولة المواطنة والدفاع عنها.^(١)

^(١)Dr John Garang de Mabior in Pinyudio ١٩٨٨, available on <https://www.youtube.com/watch?v=٢Alekbwuhag>, date of entrance ٢٧/٧/٢٠٢٠

لقد نقضت الحكومات المتعاقبة على السلطة في السودان معظم العهود والمواثيق، ولم تلتزم تلك الحكومات دون استثناء أي منها بتنفيذ عددًا من الاتفاقيات، أو الإيفاء بالوعود المقدمة، بداية من الحكومة التي كوّنت قبل استقلال السودان في مرحلة الحكم الذاتي في إطار الاتفاق الإنجليزي المصري، أسهم هذا الأمر إلى دفع جون قرنق وكل الجنوبيين إلى الوصول إلى قناعة راسخة بأن معظم النخبة السودانية، ولا سيّما الذين توالوا على حكم البلاد لا يمكن الوثوق فيها، لذا يمكن القول إن الثقافة السياسية التي ظلت مبنية على الخداع والمراوغة أسهمت في تعميق الهوة وعدم الثقة بين الحركات المسلحة والأحزاب السياسية الجنوبية من جهة والحكومات والنخبة السياسية في الخرطوم من جهة ثانية.^(١)

في ذات السياق عملت الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، على تجنيد الأطفال الذين أطلق عليهم بذور الوطن “Seeds of Nation”، تماشيًا مع الدور الذي كان يفترض أن يُسهموا به في بناء دولة المواطنة في السودان مستقبلاً، إذ كانت تُقدر أعمار بعضهم تقريباً بداية من الثانية عشرة سنة كحد أدنى في أثناء مرحلة التجنيد من مختلف المناطق في إقليم جنوب السودان،^(١) وكانوا يُرسلون إلى

^(١) د. جون قاي نوت يوه، ثورة في جبال الاستوائية تمرد توريت وتأثيره في السياسة السودانية ١٩٥٥-١٩٧٢، (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩)، ص ١٤-١٥

^(١) Andrew Green: “South Sudan’s red army comes of age”, **The Guardian**, (The Guardian, ٢٧/٥/٢٠١٣), available on <https://www.theguardian.com/global->

معسكرات التدريب في المناطق المحررة الخاضعة تحت سيطرة الجيش الشعبي لتحرير السودان، كما عرفت أيضًا هذه القوة المستقبلية التي عُملَ على إعدادها من الأطفال بالجيش الأحمر، وهو الاسم الذي اشتهرت به هذه القوة في الجنوب، وكان الجيش الأحمر في مختلف المعسكرات يخضع مباشرةً إلى قيادة جون قرنق.^(١)

ثانيًا: أهداف وطرق تكوين الجيش الأحمر:

بالإضافة إلى الأسباب التي ذُكرت أعلاه لتكوين الجيش الأحمر، في عدم ثقة الحركة والجيش الشعبي بل معظم سكان إقليم الجنوب في الحكومة والنخبة السودان نتيجة لدورها تجاه إقليم الجنوب، بما كان يُؤشر باستمرار الحرب مدة أطول، كان هنالك أيضًا عدد من الأهداف، وفي تكوين هذا الجيش أُتبع طرق معينة في تكوين الجيش الأحمر.

[development/٢٠١٣/mar/٢٧/south-sudan-red-army-comes-age](https://www.youtube.com/watch?v=LDZa76Dm8I4), Date of entrance ٢٧/٧/٢٠٢٠

(١) Jeshel Mer Red Army of South Sudan – Special Moments with Dr John Garang de Mabior, available on <https://www.youtube.com/watch?v=LDZa76Dm8I4>, Date of entrance ٢٦/٧/٢٠٢٠

وتتمثل أهداف وطرق تكوين الجيش الأحمر، فيما يلي:

أ- أهداف تكوين الجيش الأحمر:

تتمثل أهم أهداف تكوين الجيش الأحمر ودون إغفال احتمالية وجود أسباب وأهداف أخرى، مباشرة أو غير مباشرة سواء كانت معلنة أو غير معلنة، فيما يلي:^(١)

١- إعداد كوادر بشرية مؤهلة تعمل على بناء الدولة بعد تحرير السودان.

٢- المشاركة في بعض المعارك.

٣- إعداد جيش احتياطي.

ب- طرق تجنيد الجيش الأحمر:

أما فيما يتعلق بطرق التجنيد في الجيش الأحمر تمثل في ثلاثة طرق التالية:^(١)

١- التجنيد الإجباري.

٢- التجنيد طوعاً عن طريق الاستقطاب بأن الانضمام يتيح الفرصة لتلقي التعليم.

^(١)Dr John Garang de Mabior in Pinyudio ١٩٨٨, **Op.Cit**

(١) South Sudan Red Army Foundation, available on

<https://www.youtube.com/watch?v=T\u0262wKObX\u00b5B\u0262M>, Date

of entrance ٢٦/٧/٢٠٢٠

٣- التجنيد المزدوج، إذ يأتي الابن بمعية والده، أو أحد الأقرباء الذي ينضم إلى الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، من ثمّ يتم تجنيد الأول تلقائياً، ليكون جزءاً من الجيش الأحمر طوعاً أو ربماً القبول بأمر الواقع.

تماشياً مع الأهداف التي عبّئ من أجلها وجُدد الأطفال لتكوين الجيش الأحمر، فُتحت معسكرات لتدريب هؤلاء الأطفال ومدارس خاصة بهم يتولى المتعلمين من أعضاء الحركة والجيش الشعبي مهام التطوع وتعليمهم، كان مخطط جون قرنق واضح تجاه هدف تجنيدهم ودورهم المنشود في المستقبل، لأن الأجيال يتسلمون مسؤوليات إدارة شؤون البلاد من الأجيال أو الجيل السابق لهم، لذا كانت هذه النظرة تؤكد تمتع قرنق برؤية حقيقية لبناء دولة قوية في السودان، وهذا البناء لا يمكن أن يتحقق دون الاهتمام وإعداد الإنسان القادر على تولي مهام هذا البناء، الذي لا بدّ أن يستند على وجود كوادر معدة إعداداً قوياً عبر برنامج تربوي وتعليمي متكامل.^(١)

تضمن هذا البرنامج التربوي والتعليمي غرس وتعزيز الوطنية في نفوس الجيش الأحمر، في تعريفهم بأهمية قبول الآخر والتعايش معه من خلال شرح مشكلة السودان وأسبابها والجهة التي خلقت مشكلة السودان

(١) Dr. John Garang de Mabior in Itang & Panyondu, available on https://www.youtube.com/watch?v=TLEIJM_IR٣٨&t=٢٠٤ ٨s, Date of entrance ٢٩/٧/٢٠٢٠

وكيفية حلها، فإن هذه المشكلة نابغة من الحكومات التي تعاقبت على الحكم في الخرطوم، والتي تعمدت إقصاء الآخر المختلف ثقافيًا وإثنيًا وجغرافيًا، ثم إن حل مشكلة السودان يكمن في أن يتقبل السودانيون أنفسهم كونهم سودانيين، دون النظر أو إعلاء العوامل التي يمكن أن تفرق الشعب السوداني، ويقول: بالرغم من أن العرب هاجروا إلى السودان في وقت لاحق، فإننا لن نرفض أو نعترض على حقهم في العيش معنا في السودان، بل نرحب بهم في السودان على أن يكونوا سودانيين مثلنا، مع تمتعهم بكل حقوق المواطنة وواجباتها، دون أن يكون هناك أي تمييز فيما بين السودانيين سواء كانوا من أصول عربية أم أفريقية.^(١)

علاوة على ذلك، كان يُؤكّد لهؤلاء الأطفال أن تحقيق أهداف ورؤية الحركة والجيش الشعبي، يعتمد على امتلاك القوة العسكرية القادرة على دحر العدو (الحكومة وليس الشماليين)، وامتلاك العقل الذي يستند على العلم والمعرفة، لأن امتلاك واحدة فقط دون الأخرى لن تكفي لحماية والدفاع عن الحق، بل يجب الجمع بين الاثنين من أجل تحقيق أهداف الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، ومن ثمّ يرى جون قرنق أن القوة والعقل الذي يحتوي على الفكر والعلم، لا بدّ أن يسيرا معًا في سبيل المضي قدمًا نحو بناء الدولة الوطنية في السودان، لأن مشكلة السودان ستظل باقية ومستمرة في حال تحرير السودان وعدم وجود فئة متعلمة

^(١)Idem

قادرة على بنائه، لهذا السبب كان يفترض أن يُهتَمَّ بالتعليم لأهميته في أثناء وبعد تحرير الدولة.^(١)

فيما يتعلق بأعداد الجيش الأحمر الذي كُون من الأطفال، يتضح أن الجيش الأحمر كان يضم عددًا كبيرًا من الأطفال موزعين في معسكرات متعددة أنشئت في المناطق المحررة، مثل معسكر ديما يوجد به نحو سبعة آلاف مجند، ومعسكر فنيديو نحو عشرين ألف مجند، وخمسة وعشرين ألف طفل مجند في معسكر إيتانق، كذلك كانت توجد خطط لإقامة معسكرات في المناطق الأخرى المحررة، حتى يصل عددهم إلى خمسين ألف جندي، يُخضعون للتعليم والتدريب العسكري للقتال عند الضرورة القصوى.^(٢)

وبناءً عليه، كان للجيش الأحمر إسهامات في حرب التحرير حتى توقيع اتفاق السلام الشامل، وشارك بجانب الجيش الشعبي لتحرير السودان في بعض المعارك، وهو ما يوضح حرص قرنق في أهمية إعداد حماة الثورة خلال مراحل النضال وليس بعدها فحسب، لذا كان الجيش الأحمر يتلقى التدريب العسكري والتعليم السياسي وغيرها من العلوم، إذ أُرسِل بعضهم لتلقي التعليم في الخارج، ليكونوا البديل المؤهل وقيادات للدولة في المستقبل، وتأدية بعض الأدوار في استكمال مسيرة النضال في بناء دولة المواطنة في السودان، إلا أن هذا الجيش وبالرغم من التأهيل والتضحيات من خلال المشاركة في حرب التحرير تحت قيادة

^(١)Idem

^(٢)Idem

الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، تعرض للتهميش والإقصاء من قبل القيادة الجديدة، للحيلولة دون استيعاب والاستعانة بعناصره في تولي بعض مسؤوليات خدمة وبناء الدولة قبل وبعد استقلال جنوب السودان كما كان مخطط له في أثناء تأسيس هذا الجيش وأهدافه، هذا الأمر دفع بمعظمهم للبقاء خارج مؤسسات الدولة دون أن يُستفاد من المجهودات والموارد التي أُستخدِمت في إعداد وتأهيل كوادر بشرية في مجالات مختلفة (العلمية والعسكرية والسياسية والإدارية وغيرها)، وفضل أغلبهم العيش خارج الدولة لعدم وجود رؤية واضحة من القيادة الجديدة نحوهم.^(١)

المطلب الثالث - التجمع الوطني الديمقراطي

شاركت الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان في التجمع الوطني الديمقراطي، كأحد الآليات العملية للإطار الحركي من أجل الإطاحة بحكومة البشير، الذي وصل إلى السلطة عن طريقة انقلاب عسكري في يوم ٣٠ يونيو ١٩٨٩م، في تلك المدة كانت الحركة الشعبية منخرطة في مفاوضات للسلام مع حكومة السيد صادق المهدي، بعد هذا الانقلاب رأى جون قرنق عدم جدوى التفاوض مع حكومة عمر

(١) South Sudan Red Army Foundation, Op.Cit

البشير، ودعت الحركة الشعبية إلى ضرورة عقد مؤتمر دستوري ينقل السلطة للشعب.

ففي هذا الخصوص سوف تُناقش آلية التجمع/ التحالف الوطني الديمقراطي (NDA)، التي تعتبر من ضمن الوسائل العملية التي تمثل جزءًا من الإطار الحركي للحركة الشعبية في سبيل الوصول إلى دولة المواطنة في السودان، وذلك من خلال تناول تأسيس وأهداف وهيكل التجمع الوطني الديمقراطي، بالإضافة إلى دوره الديناميكي في مشكلة السودان.

أولاً- تأسيس التجمع الوطني الديمقراطي وأهدافه:

في أكتوبر ١٩٨٩م عقب الانقلاب العسكري الذي قامت به الجبهة الإسلامية القومية، الذي مكن عمر البشير من الوصول إلى السلطة، أعلن كل من حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي وعدد من الأحزاب السياسية وغيرها ميثاقًا سياسيًا نصَّ على تأسيس وتشكيل التجمع الوطني الديمقراطي في القاهرة، ودعا التجمع في هذا ميثاق إلى تبني الإضراب السياسي العام والعصيان المدني والشعبي في السودان، كوسائل من أجل إسقاط حكومة البشير، وتشكيل حكومة جديدة انتقالية تعمل على إعادة الديمقراطية وإلغاء قوانين الشريعة الإسلامية وضمان حقوق الإنسان في السودان.^(١)

(١) The European – Sudanese Public Affairs Council, **The search for peace in the Sudan: A Chronology of the**

أما بشأن عضوية الحركة والجيش الشعبي لم تكن جزءًا من هذا الميثاق، لكن انضمت لاحقًا في يوم ٢٧ مارس ١٩٩٠م بعد أن تلقت الدعوة للانضمام في يناير ١٩٩٠م من ممثل التجمع الوطني الديمقراطي، وقبلت هذه الدعوة بعد مراحل وفي مدة وجيزة، تطلب ضرورة وضع بعض التعديلات الهامة من جانب الحركة الشعبية في ميثاق التجمع، بالإضافة إلى أن سبق الانضمام توقيع ميثاق للعمل المشترك بين الحركة وحزب الأمة، الذي اعترض عليه بعض القيادات في الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، مثل الدكتور لام أكول والدكتور منصور خالد على شكل ومضمون هذا الميثاق، كان قد وقع عليه ممثلين عن الحركة الشعبية في ليبيا في يوم ٢٩ يناير من ذات العام مع ممثل عن حزب الأمة، وهو ما عُدل ومن ثم وُقِع مرة أخرى في يوم ٢٢ يناير بأديس أبابا، فيما يتعلق بالميثاقين (ميثاق العمل المشترك مع حزب الأمة، وميثاق الانضمام للتجمع الوطني الديمقراطي) شهدا مرونة كبيرة من قبل حزب الأمة وكذلك التجمع الوطني الديمقراطي، إذ أسهمت هذه المرونة في تسهيل وتعجيل انضمام الحركة إلى التحالف أو التجمع الوطني الديمقراطي، ويبدو أن التجمع/ التحالف كان أكثر حرصًا على انضمام الحركة الشعبية، حتى يجد القبول والشرعية على المستوى المحلي والإقليمي والدولي كما وضح في الخطاب الموجه للحركة الشعبية، ودعوتها للانضمام مع الإشارة على أهمية تلقي

Sudanese peace process ١٩٨٩- ٢٠١١, (London: The European – Sudanese Public Affairs Council, May ٢٠٠٢), P.٤٣

الملاحظات والتعديلات من جانب الحركة الشعبية، سواء كانت بالحذف أو الإضافة أو غيرها على بنود الميثاق قبل التوقيع عليه.^(١)

وفي يوم ١٨ مارس ١٩٩٥م أعلن قرنق تأكيد العمل المشترك معًا مع المعارضات السودانية في التجمع، إذ إن هدف قرنق أن يتعاون مع الأحزاب الشمالية وتوسيع نطاق نشاطاته ونقل الحرب إلى الشمال من خلال الميثاق كما أسلف الذكر، إن الحركة منحت الحق في وضع التعديلات في الميثاق قبل الانضمام للتجمع الوطني الديمقراطي، بالإضافة إلى اعتبار التجمع بمنزلة خطوة للعمل العسكري المشترك وتكوين قوات عسكرية للسودان الجديد كجناح عسكري يكون تحت مظلة هذا التحالف، وتشكيل لجنة مشتركة تعمل كحكومة تمثل التحالف في المناطق المحررة، تضم كل الأحزاب والنقابات المهنية المنضوية تحت التجمع الوطني الديمقراطي.^(٢)

ووصل عدد التنظيمات السياسية والعمالية الذين وقعوا على وثيقة التجمع الوطني إلى ثلاثة عشر من الأحزاب السياسية الشمالية والجنوبية، وست وخمسين من الاتحادات والنقابات المهنية والعمالية، بالإضافة إلى قيادات وطنية وقيادات من القوات النظامية السودانية، واتخذ التجمع من أسمره مقر رئيسي له، مع وجود مكاتب فرعية في

(١) لام اكول، مرجع سبق ذكره، ص ٢٢٦-٢٢٩

(٢) The European – Sudanese Public Affairs Council, The search for peace in the Sudan: A Chronology of the Sudanese peace process ١٩٨٩- ٢٠١١, Op.cit, P.٥١

القاهرة ونيروبي وواشنطن ولندن، وضم هيكل التجمع الوطني الديمقراطي جهازين؛ الأول هو مجلس القيادة الذي تتكون عضويته من خمسة عشر عضواً ممثلين من العناصر المكونة للتحالف أو التجمع، والثاني المكتب التنفيذي وعضويته من ستة سكرتير. (١)

ثانياً- دور التجمع الوطني الديمقراطي في مشكلة السودان:

من خلال الهدف الذي كَوّن من أجله التجمع الوطني الديمقراطي، الذي ضم الحركات والتنظيمات المعارضة الشمالية والجنوبية والحركة الشعبية، يمكن القول إن الدور الذي وُضِعَ على عاتق التجمع من أجل إسقاط الحكومة، هو حث الشعب السوداني على الخروج والانتفاضة حتى يتحقق هذا الهدف، مع وجود خيار آخر يتمثل في استخدام القوة المسلحة، فقد تم العمل والإعداد لاستخدام القوة المسلحة في تكوين قيادة عسكرية مشتركة للتجمع، كلف جون قرنق رئيس الحركة والشعبي لتحرير السودان، ليكون رئيس هيئة أركان هذه القوة المشتركة للتجمع الوطني الديمقراطي. (١)

أما موقف قرنق من التجمع الوطني الديمقراطي، هو أنه يمثل المسار الثاني في التعامل مع مشكلة السودان بعد مفاوضات مباشرة مع

(١)CountryInformationandPolicyUnit, **Sudan country assessment**, (London: Country Information and Policy Unit, Immigration and Nationality Directorate, April ٢٠٠٤), P ٣٦-٣٧

(١)Arop Madut Arop, **Sudan's painful road to peace**, (Book surge, ٢٠٠٦), P.٣٨٦-٣٩٠

الحكومة، فإن الهدف من التجمع الوطني الديمقراطي ليس التفاوض مع الحكومة في الخرطوم، بعد فشل المفاوضات التي تعتبر المسار الأول في طروحاته حول مشكلة السودان.^(١)

فقد بدأت المفاوضات وجمعت وفود الحركة الشعبية مع وفود الحكومة السودانية في أديس أبابا، وشملت عددًا من الجولات بين الطرفين حتى انسحاب الحكومة، لتتجه إلى ما أسمته "تحقيق السلام من الداخل" مع المنشقين من الحركة الشعبية (كتيبة مظلوم، والفصيل المتحد بقيادة د. لأمأكول، وحركة استقلال جنوب السودان بقيادة د. ريك مشار، قوات السلام بقيادة جنرال قيريال تانينج، وأبناء بور بقيادة الرائد أروك طوك أروك الذين انشقوا بعد مقتل القاضي مارتن ماجير، وقوات تابعة لمنطقة فارينق، والحركة الشعبية لتحرير السودان - مجموعة بحر الغزال بقيادة كارينو كوانين، ومجموعة قوة الاستوائية بقيادة د. توفولس أوشانق، المجموعة المستقلة من أبناء أويل بقيادة كواج مكوي، وصموئيل أرو بول، ودانيال كوت).^(١)

لقد أدى التجمع الوطني الديمقراطي دورًا في امتداد نطاق الحرب إلى شرق السودان، بدلًا من حصرها في إقليم الجنوب منذ بداية

^(١)You Can Kill Self Determination Through Self DeterminationII – The NDA & Peace Through Development, available on <https://www.youtube.com/watch?v=OClnTCCdTzM>, Date of entrance ١٢/٨/٢٠٢٠

^(١)محمد مكي أحمد، البعد الإستراتيجي لحق تقرير المصير لشعب جنوب السودان للفترة ١٩٩٠-٢٠١١م، رسالة دكتوراه (أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية، معهد البحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٣)، ص ١٧٣-١٧٥

الحرب الأهلية في السودان إثر تمرد الفرقة الاستوائية في تويرت في أغسطس ١٩٥٥م، كان تكوين القيادة العسكرية المشتركة في التجمع الوطني فرصة لإزالة صفة المتمردين واختزالها على الجنوبيين فحسب، نتيجة لمشاركة الشماليين لا سيّما الأحزاب السياسية ذات المرجعية الدينية والشعبية، وأبرزها على مستوى السودان مثل حزب الأمة برئاسة صادق المهدي وحزب الاتحادي الديمقراطي برئاسة محمد عثمان الميرغني، كانوا جزءًا من تلك القوة المشتركة التي نفذت عمليات عسكرية في شرق السودان، بل ضم هذه القوات قيادات من القوات المسلحة السودانية الذين تضرروا بعد الانقلاب العسكري في السودان عام ١٩٨٩م، لذلك عملوا تحت مظلة التجمع الوطني الديمقراطي من أجل إسقاط الحكومة في الخرطوم واستعادة الديمقراطية في السودان، ومن ثمّ أسهم هذا الدور الإيجابي الذي كان من شأنه أن يقود إلى إحداث نقلة نوعية في تاريخ السودان السياسي، في وضع خطوة نحو إزالة الرواسب التاريخية السلبية وانعدام الثقة بين الشعب السوداني في الإقليمين الجنوبي والشمالي.^(١)

بجانب الدور العسكري للتجمع الوطني الديمقراطي الذي نجح جون قرنق في تنفيذه، من خلال التحالف مع المعارضة السودانية في إطار تحالف التجمع الوطني الديمقراطي، في توحيد قيادة عسكرية مشتركة ونقل الحرب إلى شرق السودان، وهو ما ترتب عليه تفويت

(١) فاروق أبو عيسى، "التجمع وجد لبقية"، السودان نشرة غير دورية، (أسمره: أمانة الإعلام بالتجمع الوطني الديمقراطي، أغسطس ٢٠٠٤)، ص ٤٤-٤٥

الفرصة على الحكومة وتوقعاتها بالسيطرة على مواقع إستراتيجية للحركة الشعبية، منها نمولي آخر مناطق قوة وتأثيرًا للحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان والواقعة على الحدود السودانية أوغندية.^(١)

نجح قرنق أيضًا في دفع الأحزاب السياسية والقوى السودانية ذات التوجهات الإسلامية، على الموافقة في نفي ودحض محاولات الحكومة في الخرطوم في جعل الحرب مع الحركة والجيش الشعبي تأخذ طابعًا دينيًا، واتفقت الأطراف المتحالفة في التجمع على صياغة بيان اعتبر اختراقًا في مسألة هوية الدولة وطبيعة الدولة المنشودة في السودان، إذ نص هذا البيان على الأسس التي ينبغي أن يقوم عليها السودان الديمقراطي، وتمثل فيما يلي:^(٢)

- أ- الاعتراف بالتعددية والتنوع الديني والثقافي واحترام المعتقدات الدينية كافة.
- ب- احترام سيادة حكم القانون واستقلال القضاء.
- ت- احترام حقوق الإنسان وعدم إصدار أي تشريع أو إجراءات تتعارض مع هذه الحقوق.
- ث- عدم استغلال الدين للأغراض السياسية واعتبار الدين علاقة خاصة بين الفرد وخالقه.

^(١) أروب مدوت أروت، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٣

^(٢) السابق نفسه، ص ٣١٤

ج- أن تستند الدولة على المواطنة والمساواة في الحقوق والواجبات
أي عدم قبول الدولة الدينية (الثيوقراطية).

كما يتضح من نصوص البيان أعلاه، أنها ترجمة لما كان يدعو له
قرنق حول الأسس التي ينبغي أن تقوم عليها دولة المواطنة في السودان،
وما كان يعني به من العلمانية هو في الأساس عدم استغلال الدين في
السياسية والتمييز بين المواطنين، وأن تُعزَّز وتُرَسَّخ المواطنة في إطار
الهوية السودانية وليس الانتماء الديني أو غيرها من الانتماءات الضيقة
دون الوطنية، ومن ثَمَّ فإن التجمع الوطني الديمقراطي هو أحد أهم
الآليات التي لجأ إليها قرنق ونجح في استغلالها من أجل وضع رؤيته
موضع التطبيق.

مبحث ختامي

دلالات رؤى جون قرنق حول الدولة الوطنية بالنسبة إلى واقع الدولة
الجديدة في جنوب السودان

مبحث ختامي - دلالات رؤى جون قرنق حول الدولة الوطنية بالنسبة إلى واقع الدولة الجديدة في جنوب السودان

بعد تناول رؤى وأفكار جون قرنق النظرية من جانب، والبعد الحركي وما طُبِّق من تلك الأفكار والرؤى التي كان ينادي بها من أجل بناء دولة المواطنة في السودان من جانب آخر، من الأهمية تقييم مدى انعكاس تلك الرؤى ودلالاتها في الدولة التي قامت في إقليم الجنوب في ٩ يوليو ٢٠١١م، وفقاً لبنود اتفاق السلام الشامل، وهو الاتفاق الذي حمل توقيع جون قرنق ممثلاً عن الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان.

وهو التنظيم الذي سعى من خلاله تحقيق أفكاره ورؤيته حول الدولة الوطنية السودانية، الدولة العلمانية والديموقراطية، تكون في جوهرها دولة المواطنة التي لا تميز بين المواطنين على أساس الخلفيات الإثنية أو الدينية أو اللغوية أو الثقافية، تساوي بين المواطنين، إذ يتمتع فيها كل شخص بكامل الحقوق التي تمنحها له صفة المواطنة بحسب الدستور، لقد ناضل جون قرنق فكرياً وعسكرياً من أجل قيام دولة سودانية تقوم على أسس سياسية واجتماعية وعسكرية واقتصادية معينة سبق مناقشتها، ومن ثمَّ في المبحث الختامي سوف تُناقش وتُحلَّل دلالات تلك الرؤى في الدولة الجديدة في جنوب السودان.

المطلب الأول- رؤى جون قرنق والوضع السياسي في جنوب السودان

في هذا المطلب سوف نُحلُّ دلالات رؤى جون قرنق في الدولة الجديدة، وبالتحديد الرؤى التي تناولت الجوانب السياسية في الدولة الوطنية في إطار السودان الجديد، ويمكن استخلاص تلك الجوانب على سبيل المثال، في وحدة البلاد حسب حدود 1/1/1956م، أي الحدود التي شكلت السودان إبان إعلان استقلال السودان عن دولتي الحكم الثنائي، والديمقراطية والعلمانية والهوية السودانية كمطالب أساسية لا بدَّ أن تتوافر في السودان، وكان النضال منذ عام 1983م من أجلها.

أولاً- قيادة جديدة في الحركة والجيش لتحرير السودان:

لم يستمر جون قرنق في منصبه كنائب أول للرئيس السوداني السابق عمر حسن أحمد البشير، سوى مدة وجيزة بعد توقيع اتفاق السلام والبدء في تنفيذ بنوده، إذ لقي مصرعه على إثر تحطم المروحية التي كانت تقله من أوغندا إلى السودان، وهو ما تطلب تكليف نائبه سلفا كير ميارديت تلقائياً لقيادة الحركة والجيش الشعبي خلال المرحلة الانتقالية، وكذلك عُيِّن نائباً أولاً لرئيس جمهورية السودان ورئيساً لحكومة إقليم جنوب السودان، ومن ثمَّ أضحى على عاتقه مسؤولية تنفيذ اتفاق السلام الشامل، والعمل على تحقيق رؤى دولة المواطنة في إطار السودان الجديدة كما كان يدعو إليها جون قرنق وبالتبعية الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، لقد انضم إلى حركة أنيانيا الأولى في ستينيات القرن العشرين الميلادي، ثم استوعب في الجيش السوداني عقب اتفاق سلام

أديس أبابا عام ١٩٧٢م، بالإضافة إلى أنه كان من أوائل الذين انضموا إلى الحركة وجيش الشعبي لتحرير السودان وشارك في تأسيسها، حيث تمكن أن يؤدي دوراً في الحركة الشعبية لاسيّما بعد انشقاق ناصر عام ١٩٩١م، حينما كلف لرئاسة وفد الحركة الشعبية في المفاوضات التي أفضت إلى توقيع اتفاق السلام الشامل، قبل أن يُرفع مستوى الوفود ليرأسهم كل من جون قرنق وعثمان على محمّده.^(١)

ثانياً- وحدة السودان:

إن وحدة السودان كانت من ضمن الأهداف التي كان يتمسك بها جون قرنق منذ ظهور الحركة الشعبية، حتى إن التمسك بهذا الهدف دفع أبناء إقليم الجنوب إلى الدخول في صراع دموي بين الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان وحركة أنيانيا الثانية، فقد كانت الأخيرة مع تضمين الانفصال كهدف للحرب الأهلية الثانية، بينما رأت الأولى أن وحدة السودان هي أحد أهم أهدافها وقدمت شروحات حول شكل هذه الوحدة.^(١)

كذلك في عام ١٩٩١م حدث انشقاق في صفوف الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، وانقسمت الحركة إلى جناحين؛ الأول

^(١)Rachel Morrow, **South Sudan: conflict mapping, onto logical security and institutionalized conflict**, (USA: Generation for peace institute research, June-December ٢٠١٤), P.٣٢-٣٣

^(١)أنّيم سايمون، مرجع سبق ذكره، ص ١-٢

عرف بمجموعة تورييت تحت قيادة قرنيق، أما الجناح الآخر عُرف بمجموعة ناصر تحت قيادة ريك مشار ولام أكول، كان الاختلاف في مسألة الوحدة أو الانفصال أحد الأسباب التي رفعها مجموعة ناصر، وأن يقاتل الجيش الشعبي من أجل حق تقرير مصير إقليم الجنوب. خلال مدة الانقسام تمكنت مجموعة ناصر في عام ١٩٩٢م من دفع جبهة الإنقاذ الوطني أن تقبل التفاوض والتوقيع على إعلان فرانكفورت، الذي أعطى إقليم الجنوب أول مرة حق تقرير المصير، إلا أن الأخيرة لم تلتزم بما جاء في بنوده.^(١) من جانب آخر وطوال المدة من ١٩٨٣م حتى ٢٠٠٥م ظل قرنيق متمسكاً بوحدة السودان ويؤمن بها، حتى التطورات التي طرأت في موقفه وطرح خيار تقرير المصير، ظهر كخيار الأدنى لمشكلة السودان، الذي ارتبط بإصرار المؤتمر الوطني الذي يحكم الدولة في السودان، على فرض كل من الإسلام والعروبة على كل السودانين رغم وجود تعددية دينية وثقافية بين الجماعات المكونة للسودان.^(١)

أضف إلى ذلك، في اتفاق السلام الشامل رأى قرنيق أن المرحلة الانتقالية الواردة فيها، قد تشكل مساحة لترسيخ قيم المواطنة في إقليم الجنوب في إطار السودان الجديد، وهو ما لم يتسن له لفرصة لتنفيذ هذا الأمر، إذ تعرض لعملية اغتيال في ظروف غامضة، على إثر

(١) إبراهيم مرغني محمد علي، "مفاوضات السلام السودانية في عشر سنوات (١٩٨٩-١٩٩٩): دراسة تقييمية لمناهج وتعقيدات التفاوض"، رسالة ماجستير، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية التجارة، ٢٠٠٥)، ص ١٠٩-١١٠.
(١) B.F. Bankie & K. Mchombu, **Op.Cit**, P.٢١٨-٢٢٠

اصطدام المروحية التي كانت نقله من أوغندا إلى السودان، وعملت القيادة الجديدة على توجيه كل جهودها من أجل فصل إقليم الجنوب، وقيام دولة مستقلة فيه كما تخلت عن تنفيذ رؤى دولة المواطنة في السودان في إطار السودان الجديد، وشهدت المرحلة الانتقالية التورط في الفساد وسوء إدارة الموارد، بالإضافة إلى ما تعرض له كوادر الحركة الشعبية من إهمال وخصوصاً دورها في القطاع الشمالي، لأن القيادة الجديدة رأت عدم أهمية دورها في إقليم الشمال، حيث ركزت جل أهدافها في ضمان فصل إقليم الجنوب عقب المرحلة الانتقالية، دون العمل على حث وتنظيم كوادرها في إقليم الشمال على تعبئة واستقطاب كل أهل السودان ودعم الحركة الشعبية من أجل تحقيق رؤى السودان الجديد، شكّل هذا التوجه خيبة أمل في نفوس أبناء السودان في الإقليم الشمالي، والذين تبنوا أفكار الحركة الشعبية من أجل العمل على تحقيق الوحدة الطوعية، التي كان ينادي بها قرنق على أسس جديدة غير التي كانت قائمة في السودان القديم.^(١)

بالرغم من تحقق انفصال إقليم الجنوب وقيام جمهورية جنوب السودان في يوليو ٢٠١١م، إلا إنه لم يكن كما دعا لها قرنق في حال استمرار تعنت المؤتمر الوطني، على فرض الهوية الإسلامية والعربية على كل الجماعات الأخرى، بل قامت دولة في الجنوب تهيمن عليها الحركة الشعبية لتحرير السودان، دون الالتزام بالأهداف التي ظلت

(١) د. الراحل كمير، "الشماليون بالحركة الشعبية: تحويل الخصوم إلى أصول"، مقال غير منشور، ص ٥-٧

الحركة والجيش الشعبي تحت قيادة جون قرنق تنادي بها، وسرعان ما دخلت في حرب أهلية أخذت الطابع الإثني في أسبابها وأهدافها وأطرافها.^(١)

ثالثاً - الديمقراطية:

بالفعل، لقد كان جون قرنق ينادي بقيام دولة ديموقراطية في السودان، ففي بداية ظهور الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان رفض الدخول في أية مفاوضات مع الحكومة في الخرطوم طعناً في شرعيتها التي لا تستند إلى أي أساس ديمقراطي، وذات الأمر مع الحكومة التي جاءت عقب انتفاضة ١٩٨٥م، اعتبر جون قرنق أنها امتداد للحكومة العسكرية السابقة وامتداد لحكومة غير ديموقراطية في السودان، ودعا إلى عقد مؤتمر دستوري يقرر فيه الشعب السوداني كيف يحكم السودان.^(١)

ومن ثمّ، فإن قرنق كان يدعو إلى الديمقراطية في السودان، إلا أن سجله التاريخي يشير إلى عكس ما كان يدعو إليه، ولذات السبب أي غياب الديمقراطية داخل الحركة الشعبية حدث انشقاق ناصر ١٩٩١م، حيث اتهم المنشقون قرنق بممارسة الدكتاتورية، والانفراد في

^(١)Lauren Hutton, "South Sudan from fragility at independence to a crisis of sovereignty", **CRU report**, (Netherland: Netherl and institute of international relations clingendael, March ٢٠١٤), P.١٠

^(١د). منصور خالد ، من أجل سودان جديد، مرجع سبق ذكره، ص ٧- ١٠

صنع واتخاذ القرارات داخل الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، وكاد أن يتكرر الإنشقاق مرة أخرى في أبريل ٢٠٠٤م حينما أوشك سلفا كير ميارديت على التمرد، بسبب غياب الديمقراطية وديكتاتورية قرنق في قيادة الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان.^(١)

ذات الأمر تحقق في الدولة الجديدة في جنوب السودان رغم البداية التي بدت من خلالها أن الحركة الشعبية تنوي مشاركة الأحزاب والتنظيمات المدنية كافة في الحكم، حينما عقدت مؤتمر الأحزاب السياسية الجنوب سودانية الذي عرف بـ "مؤتمر كل الأحزاب -APC" في أكتوبر عام ٢٠١٠م، كي تضع إطارًا جامعًا في إدارة الدولة في حال الانفصال، لكن اتضح أن الهدف كان؛ أولًا: من أجل ضمان انفصال إقليم الجنوب عن السودان في استفتاء يناير ٢٠١١م، وثانيًا: رغبة القيادة الجديدة في بناء شبكة تحالفات جديدة مع استبعاد القيادات التي لا تثق بها مستقبلاً، عكس مخرجات هذا المؤتمر.^(١)

وهذا هو ما أضحى أكثر وضوحًا خلال منتصف عام ٢٠١٣م، خصوصًا بعد فشل عقد اجتماع مجلس تحرير الحركة الشعبية وحسم الخلافات الداخلية، كما صرحت قيادات من الحركة الشعبية في المؤتمر الصحفي الذي عُقدَ في جوبا، وعلى رأسهم ريك مشار، وفاقان

^(١)Lauren Hutton, **Op.Cit.** P. ١٢

^(١)Democracy Reporting International, "South Sudan prospects for democracy in the world's newest state", **Report**, (Berlin: Democracy Reporting International, April ٢٠١١), P. ٦

أموم وربیکا أرملة جون قرنق (أعلنوا الرغبة في رئاسة الحزب، ومن ثمَّ تمثیل الحزب في الانتخابات الرئاسية التي كان يُفترض إجراؤها في عام ٢٠١٥م)، عندما استبعدهم رئيس الجمهورية سلفا كير مياردیت من مناصبهم الدستورية، وتلا هذه الخطوة اتهام ريك مشار بالضلوع في محاولة تنفيذ انقلاب فاشل (أثبتت المؤسسات المحلية والدولية عدم صحة هذا الاتهام)، أسفر عنه دخول البلاد في حرب أهلية عقب قتل المئات ونزوح آلاف من المواطنين وبعضهم لجأوا إلى دول الجوار.^(١) إذ بدأت الأزمة في جنوب السودان كخلاف سياسي داخل الحزب الحاكم، بسبب غياب الديمقراطية وممارسة الدكتاتورية، وإحباط رئيس الدولة والحزب الحاكم محاولات تحويل الحركة الشعبية من حركة تحرير إلى حزب سياسي واتهامه بالهيمنة واتخاذ القرارات من خلال التحالفات الإثنية والإقليمية،^(٢) ومن ثمَّ تحوُّل الأزمة من صراع سياسي إلى حرب إثنية بعدما أُستهدف وقُتل مئآت المواطنين خلال يوم ١٥ ديسمبر في جوبا بسبب انتمائهم إلى إثنية النوير.^(٣)

^(١)Lauren Ploch Blanchard, “The crisis in South Sudan”, **CRS Report**, (Washington: Congressional Research Service, December ٢٧, ٢٠١٣), P. ٤

^(٢)South Sudan politics in Juba, available on <https://www.youtube.com/watch?v=bC1rmgBO٦VY&t=٥١١&s>, visited on ٢٩/٩/٢٠٢٠

^(٣)Peter Adwok Nyaba, **South Sudan the crisis of infancy**, (Juba: Rafiki, ٢٠١٦), P. ١٤٣

رابعًا - هوية الدولة:

حاول قرنق من خلال رؤيته حول دولة المواطنة في السودان، وضع إطار السودان الجديد الذي يؤسس لدولة تحتوي كل الجماعات في السودان، بصرف النظر عن أي من الاختلافات الإثنية والدينية والثقافية، وتأسيس دولة لا تميز بين المواطنين على هذا الأساس الذي يفرق بين الجماعات في السودان، لذلك رفض محاولات الحكومات المتعاقبة على الحكم في السودان، على فرض الهوية العربية والإسلامية على كامل البلاد وإقصاء الجماعات غير العرب وغير المسلمين، كما سعى قرنق منذ عام ١٩٨٣م - ٢٠٠٥م إلى وضع رؤى تساوي بين مختلف الجماعات السودانية، بحيث تكون كل الجماعات /السودانيين متساويين وأصحاب مصلحة مشتركة على أساس المواطنة القائمة على الهوية السودانية.^(١)

(١) Dr. Christopher Zambakari, "Nation and state building in South Sudan: Violation, development, and democracy", available on the following link: <https://land.igad.int/index.php/documents-١/countries/south-sudan/conflict-٥/٩٧١-nation-and-state-building-in-south-sudan-violence-development-and-democracy/file>, date of entrance ٣/١٠/٢٠٢٠

بناءً على ما سبق، يمكن الملاحظة أن هوية الدولة الجديدة في إقليم جنوب السودان مرت بأربع مراحل منذ استقلال السودان، كما يلي:

أ- المرحلة الأولى: محاولات فرض الهوية العربية الإسلامية:

في هذه المرحلة حاولت الأنظمة المتعاقبة على الحكم في السودان فرض هوية لغوية ودينية على جميع مواطني السودان، بالرغم من أن السودان يضم جماعات ذات أصول إثنية وديانات وعقائد وثقافات متعددة ومتنوعة، حتى أصحاب الديانة الواحدة ينقسمون إلى طوائف دينية مختلفة، ونتيجة للسلوك والممارسات التي ارتبطت بهذه المحاولات، عانت الدولة حربيين أهليتين ١٩٥٥م-١٩٧٢م و١٩٨٣-٢٠٠٥م.^(١)

ب- المرحلة الثانية: الهوية الجغرافية "الجنوبية":

خلال حقبة الحرب الأهلية الأولى ١٩٥٥م-١٩٧٢م، ظهرت حركات وتنظيمات جنوبية تدعو إلى الانفصال وقيام دولة مستقلة في الجنوب، تكون الهوية الجغرافية هي الرابط المشترك بين المواطنين فيها،

(١) حدادي إيمان، إشكالية انفصال جنوب السودان وأثرها على دول المحور الإفريقي، رسالة ماجستير، (ورقلة: جامعة قاصدي مرباح - ورقلة، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية ٢٠١٤-٢٠١٥)، ص ١١-١٣

لذلك ظلوا يطلقون على أنفسهم "جنوبيين"، وهي في الأساس صفة جغرافية وليست إثنية أو دينية أو ثقافية.^(١)

ت- المرحلة الثالثة: الهوية السودانية "الهوية الوطنية":

تبدأ هذه المرحلة بظهور الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، وما كان يدعو إليه قرنق خلال حقبة النضال حتى توقيع اتفاقية السلام، وهي الهوية السودانية في قوله: إن الديانة سواء كانت المسيحية أم الإسلام لن توحد السودانيين، والعروبة أو الأفريقية لن توحد السودان، إنما ما يمكن أن يوحد السودانيين هي السودانية (الهوية السودانية)، إذ عني بها قبول أنفسهم كسودانيين في المقام الأول، بدلاً من التصنيف الديني والإثني والثقافي، ودورهم السلبي في الحروب بين أبناء وطن واحد.^(١)

ث- المرحلة الرابعة: الهوية الإثنية "القبلية":

هي مرحلة ما بعد استقلال جمهورية جنوب السودان، بعد فشل محاولات تعريب وأسلمة الدولة، رغم نجاح جغرفة الدولة، فإنه تم الفشل في تعزيز الهوية الجغرافية كهوية وطنية جامعة تحد من أولوية الولاء إلى الانتماءات دون الوطنية، في مقابل تعزيز الانتماءات الضيقة حينما

(١) د. جون فاي نوت يوه، ثورة في جبال الاستوائية تمرد توريت وتأثيره في السياسة السودانية ١٩٥٥-١٩٧٢، (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص ١٢٦-١٢٧

(١) د. الوائت كمير، جون قرنق...، مرجع سبق ذكره، ص ٩٢

اتجهت القيادة الجديدة إلى قبلنة الدولة. كل هذه التطورات عبر مراحل مختلفة هي تأكيد أنه حينما تقشل الدولة في جمع المواطنين حول هوية موحدة وتطبيق تصرفات وسلوك لإقصاء جماعات بعينها، وخصوصاً عندما تتكون الدولة من جماعات غير متجانسة إثنيًا ودينيًا وثقافيًا وإقليميًا، سوف يدفع من يشعر بالإقصاء والتهميش إلى البحث عن ما يربط فيما بينهم في الانتماءات الضيقة القائمة قبل قيام الدولة، لكي تخرج من مآزق الأزمات الناشئة في الدولة الفاشلة التي تعزز التخندق داخل الانتماءات الضيقة.^(١)

ويقصد بقبلنة الدولة "توصيف لظاهرة حلول الهوية الجزء محل الهوية الوطنية وحلول سلطة رموز الهوية الجديدة، ورجال الجهورية العشائرية محل سلطات الوطنية"،^(١) كذلك يمكن تعريف قبلنة الدولة بأنها الحالة التي تصبح فيها القبيلة مرادفًا للدولة، ولا تكون الدولة في هذه الحالة سوى امتداد لها وجزء من إمكانات القبيلة بدلًا من أن تكون القبيلة جزءًا من الدولة.^(٢)

(١) أحمد ناجي، "الهجرة من الدولة إلى العشيرة"، التعددية، ٢٩/٤/٢٠١٩، متاح على <https://taadudiya.com/%D8%A7%D9%84%D9%87>

تاريخ الدخول ٢٠١٩/١٠/٣

(١) أحمد ناجي، مرجع سبق ذكره

(٢) منصور الجمري، "قبلنة الدولة وطأفنة المجتمع"، الوسيط، (الوسيط، العدد

٢٠٠٨/٩/٢٠، ٢٢٠٦)

من خلال تتبع تاريخ الحركة الشعبية والجيش الشعبي لتحرير السودان والأسباب التي أدت إلى ظهورها، يمكن الملاحظة أن ما حدث في ١٥ ديسمبر ٢٠١٣م، وسرعة انتشار الصراع من منطقة إلى أخرى في جنوب السودان، وتحول الصراع من صراع حزبي سياسي إلى صراع إثني، هو امتداد لإرث ممتد يرتبط بنشأة الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان ذات نفسها، لأن أي تهديد للسلطة يُنظر إليه والتعامل معه بصيغة "هم" و"نحن"، أي إن آمن ووجود "نحن" مهدد من قبل "هم"، ومن ثَمَّ على "نحن" التضامن من أجل القضاء على أي تهديد يأتي من "هم"، وهو ما جعل الصراع يتحول إلى صراع إثني، وتطور إلى حد محاولة جعل الدولة هي "نحن" دون "هم".^(١)

المطلب الثاني - رؤى جون قرنق والوضع الاجتماعي والاقتصادي في جنوب السودان

لقد تحدث جون قرنق عن الأسس التي ينبغي أن تتبني عليها دولة المواطنة في السودان في إطار السودان الجديد، منها الأسس الاجتماعية والاقتصادية، ووردت منها في رسالة الدكتوراه التي أعدها في الولايات المتحدة الأمريكية لا سيَّما في خطابه، بالإضافة إلى وثائق الحركة الشعبية لتحرير السودان، بناءً على ما سبق يسعى هذا المطلب إلى تسليط الضوء على دلالات تلك الرؤى والأفكار الاجتماعية والاقتصادية التي دعا إليها قرنق في الدولة الجديدة في جنوب السودان، وذلك من خلال عرض الحالتين، الاجتماعية والاقتصادية، في جمهورية

^(١)Lauren Hutton, *Op.Cit.* P. ١٢

جنوب السودان، لاستكشاف دلالات رؤى جون قرنق، وما كانت تدعو إليه الحركة الشعبية في المجالين الاجتماعي والاقتصادي في جمهورية جنوب السودان، ومن ثمّ سوف تُتناول دلالات تلك الرؤى على سبيل المثال في ثلاثة قطاعات، كما يلي:

أولاً- القطاع التعليمي:

إن مهمة النهوض بهذا القطاع الهام من أجل بناء دولة وطنية، ومنتجة في مختلف المجالات في جمهورية جنوب السودان ليست باليسيرة، وخصوصاً أن التعليم في إقليم الجنوب قبل الانفصال، تعرض لسلسلة طويلة من تهمة إقصاء أبناء الجنوب من فرص التعليم، وعدم الاهتمام بالتعليم الرسمي في الجنوب منذ الحقبة الاستعمارية، إذ تُركت مسؤولية نشر التعليم للإرساليات التبشيرية، بالإضافة إلى إسهام الحكومات التي توارثت السلطة في السودان في اتباع سياسة إقصاء وتهمة إقليم الجنوب من التعليم والخدمات الاجتماعية بشكل عام، لذا كان أمام حكومة جنوب السودان مهمة في غاية الصعوبة، ولها كامل الإدراك بتحدياتها ما ينبغي فعله في حال استقلال إقليم الجنوب وقيام دولة جديدة.⁽¹⁾

خلال المرحلة الانتقالية التي سبقت إجراء الاستفتاء على تقرير مصير إقليم الجنوب، ارتفع عدد الأطفال المقيدين في المدارس من ٧

⁽¹⁾UNICEF, “Exploring the linkages between education sector governance, inequality, conflict, and peace building in South Sudan”, February ٢٠١٦, P. ١٦-١٨

آلاف إلى نحو ١,٣ مليون تلميذ، ومن ١٧ ألفاً إلى ٤٧ ألف تلميذ في مرحلتي الأساس والثانوية على التوالي، فقد كان فقدان الأطفال فرص التعليم من أسوأ تداعيات الحرب الأهلية الثانية كما حدث في الأولى أيضاً، وكان للمساعدات الدولية دور كبير في دعم التعليم في إقليم الجنوب منذ توقيع اتفاق السلام الشامل التي استمرت حتى عقب استقلال جنوب السودان.^(١)

لقد أشار أحد التقارير إلى أن مستوى قطاع التعليم في إقليم الجنوب، كان متدهوراً بسبب الحرب الأهلية الثانية ١٩٨٣م- ٢٠٠٥م، كما كان للمنظمات الدولية والحركة الشعبية لتحرير السودان خلال حقبة الحرب الأهلية الثانية دور في نشر التعليم في المناطق التي كانت تقع تحت سيطرتها، إذ اعتمدت الأخيرة على معلمين من الحركة والجيش الشعبي، من الذين تطوعوا لتدريس الأطفال في تلك المدارس غير الرسمية، لكن بعد اتفاقية السلام الشامل أصبحت مسؤولية التعليم وتمويله تقع على عاتق حكومة جنوب السودان، إلا أن هذه الحكومة واجهت تحديات جمة في النهوض بالتعليم، خصوصاً في ظل افتقار إقليم الجنوب للبنية التحتية كأحد نتائج الظلم والتهميش والحرب الأهلية وما ترتب عليها من ضياع فرص التنمية البشرية.^(١)

^(١) Ibid, P. ١٨

^(١) The world bank, "Education in the Republic of South Sudan status and challenges for a new system", **African human development series**, ٢٠١٢, P. ١-٧

خلال المرحلة الانتقالية التي نص عليها اتفاق السلام الشامل ٢٠٠٥م حُصِّصَ ما يتراوح بين ٥-٨% فقط من ميزانية حكومة جنوب السودان للتعليم، وهو ما يمثل نسبة ضئيلة لقطاع في حاجة إلى نسبة كبيرة من التمويل، لتعويض الأعداد الكبيرة والمتزايدة من الأطفال الذين فقدوا فرص التعليم الأساسي والثانوي بسبب الحرب، فإن نسبة ٧٧% من هذه النسبة كانت تُوجَّه لدفع مرتبات الموظفين في قطاع التعليم، الذين يقدر عددهم بنحو ٥١ ألف موظف في عشر ولايات، و ٢٠ ألفاً منهم كانوا متطوعين لا يحصلون على رواتب، أي ليس لهم نصيب من هذه النسبة التي تخصص لدفع مرتبات موظفي قطاع التعليم، كما كانت توجد رسوم دراسية يسددها أولياء الأمور لتسجيل أبنائهم للالتحاق بالمدارس.^(١)

ومن ثَمَّ عقب قيام الدولة الجديدة في الجنوب وضعت الحكومة خطط وسياسات إستراتيجية، وقوانين تنظيمية لإدارة وتطوير قطاع التعليم بمساعدة من المجتمع الدولي، منها قانون التعليم لعام ٢٠١٢م، والخطة الإستراتيجية العامة للتعليم للعام ٢٠١٢-٢٠١٧م، والخطة الوطنية الإستراتيجية في إطار رؤية عامة لتطوير التعليم في جنوب السودان تحت مسمى "رؤية ٢٠٤٠م"، وخطة تطوير التعليم في جنوب السودان لعام ٢٠١١-٢٠١٣م، وغيرها من الخطط التي وضعتها الحكومة من أجل تطوير التعليم في جنوب السودان، واستندت إلى الدستور الانتقالي لعام ٢٠١١م الذي أشار في بنوده إلى قيم المساواة وحق

^(١) Ibid, P.٧-١٠

حصول المواطنين كافة على فرص متكافئة في الحصول على التعليم، دون التمييز فيما بينهم بصرف النظر عن الاختلافات في الجنس أو العرق أو الدين أو القدرة والحالة الصحية.^(١)

إلا أنه بسبب الفساد والمحسوبة لم تُنفذ هذه الخطط والسياسات التنموية كما وُضعت، وفي هذا الخصوص يرى د. مصطفى حجازي أن مشكلة التخلف في الدول النامية تكمن في أن الخطط والبرامج التنموية حينما تُوضع تُوضع فحسب لإلهاء الشعوب، وتتعمد الحكومات للحيلولة دون تنفيذ تلك الخطط والبرامج، لأن هدف وضعها هو فحسب لإلهاء الشعوب وإيهامهم بشكل مستمر على النية الزائفة من قبل الحكومات الفاسدة لرفع المعاناة والآلام عنهم.^(١)

بجانب دور الفساد والمحسوبة في عرقلة وتعطيل تطوير قطاع التعليم، كان للصراع السياسي الذي تحول إلى صراع إثني في جنوب السودان منذ أحداث ١٥ ديسمبر ٢٠١٣م، حتى توقيع اتفاقية السلام في أغسطس ٢٠١٥م، والذي تجدد مرة أخرى على إثر أحداث القصر الجمهوري في يوليو ٢٠١٦م، حتى توقيع اتفاقية أخرى في سبتمبر ٢٠١٨م لتنشيط الاتفاقية السابقة، دور كبير في عدم تطور التعليم وتدهوره وتراجع عدد الأطفال المقيدين في التعليم الأساسي والثانوي،

^(١)UNICEF, Op.Cit, P.١٩

^(١)د. مصطفى حجازي، **التخلف الاجتماعي مدخل إلى سيكولوجيا الإنسان المقهور**، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، الطبعة التاسعة، ٢٠٠٥)، ص ٦٥-٦٦

فقبل بداية الحرب الأهلية في أواخر ٢٠١٣م ما يقدر بنحو مليون إلى ١,٣ مليون طفل كانوا غير مقيدين في مرحلة التعليم الأساسي، وأغلقت معظم المدارس بسبب الحرب في معظم ولايات جنوب السودان، لا سيّما ولايات أعالي النيل وجونقلي والوحدة باعتبارهم أكثر الولايات التي تضررت خلال مدة الحرب، ثم إن الأطفال والشباب أُستغلوا كوقود لهذه الحرب، فبدلاً من الذهاب إلى المدارس حُطِفَ وجبّد بعضهم، سواء كان من قبل القوات التابعة للحكومة أو قوات المعارضة، وتشرّد البعض الآخر بعدما فقدوا فرص التعليم ونجوا من عمليات الخطف والتجنيد.^(١)

ثانياً - القطاع الصحي:

يتسم القطاع الصحي في جنوب السودان بالهشاشة وحالة مرتفعة من التدهور، إذ ظل جنوب السودان قبل وبعد الاستقلال يعتمد على المانحين، على رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية والمنظمات الدولية في تمويل وتشغيل القطاع الصحي، بالرغم مما كان تدعو له الحركة الشعبية لتحرير السودان خلال حقبة الحرب الأهلية، وما دُوّنَ في وثائقها وخطابات جون قرنق حول ضرورة اعتماد السودان على الذات، وحول كيفية معالجة المشكلات وتطوير القطاعات الحيوية الهامة في الدولة، فإن القطاع الصحي نال نصيبه الكافي من الإهمال والتهميش مثله ومثل قطاع التعليم وجميع القطاعات الخدمية الأخرى.^(١)

^(١)UNICEF, **Op.Cit**, P. ١٨

^(١)Richard Dowine, "The state of public health in South Sudan critical condition", **A report of the CSIS global**

حتى أواخر ٢٠١٢م رصد تقرير أجراه أحد مراكز الدراسات الإستراتيجية والعالمية، أن معدلات الوفيات من الأمهات في جمهورية جنوب السودان، هي الأعلى على مستوى العالم بما تقدر بنحو ٢٠٥٠ حالة وفاة وسط النساء لكل ١٠٠ ألف حالة منهن في أثناء الولادة، بالإضافة إلى مرض الملاريا فهي الأكثر انتشارًا، فإن هذا المرض - أي الملاريا - بحسب التقديرات يقضي على حياة نحو ٤٤ ألف شخص في السنة في جمهورية جنوب السودان، ومرض السل الذي يعانیه الأطفال، إذ يصاب هذا المرض نحو ٢٢٨ شخصًا لكل ١٠٠ ألف شخص، ونحو ربع الأطفال تحت سن الخامس يعانون أمراض سوء التغذية، وبسبب النقص في أمصال الحصبة، إذ لا يحظى بفرصة الحصول على أمصال الحصبة سوى طفل واحد فقط لكل خمسة أطفال من البالغين سنة واحدة أو أقل من سنة، ولهذا السبب فإن جنوب السودان يشهد نسبة مرتفعة من معدلات الوفيات وسط الأطفال دون السن الخامس، بالإضافة إلى الأمراض الأخرى المعدية والأمراض التي تنقلها المياه الملوثة، خاصة أن الغالبية العظمى من السكان في جنوب السودان لا يحصلون على مياه نقية للشرب.^(١)

health policy center, (Center for strategic & international studies, November ٢٠١٢), P. ٣-٧

^(١)Ibid, P. ٦

ثالثاً - القطاع الاقتصادي:

يعتمد اقتصاد جمهورية جنوب السودان على تصدير خام البترول في دعم إيرادات الناتج المحلي الإجمالي بنسبة تفوق ٩٠%، ولأنها كانت تمتلك احتياطياً كبيراً من البترول بما يقدر بنحو ٣,٧٣ مليون برميل في عام ٢٠١١م، هذا جعلها تقع في الترتيب ٧ و ٢٨ على المستويين الإقليمي الإفريقي والعالمي على التوالي من ضمن الدول التي تمتلك أكبر احتياطي البترول،^(١) رغم امتلاك الدولة هذه النسبة من احتياطي البترول ومساحات شاسعة من الأراضي الصالحة للزراعة والغنية بالموارد الطبيعية والاقتصادية، فإن نسبة الفقراء تعتبر مرتفعة في جنوب السودان، وهي من ضمن الدول التي مؤشر نسبة الفقراء فيها أكثر ارتفاعاً على مستوى العالم، فقبل الاستقلال حسب تقديرات عام ٢٠٠٩م كان أكثر من نصف السكان فقراء بنسبة ٥٠,٦%، كذلك كان يوجد تفاوت كبير في توزيع الدخل بين السكان بما يقدر بـ ٣٣,٣%، أما بعد الاستقلال حسب مؤشرات البنك الدولي لعام ٢٠٢١م لقياس الدول التي لديها أعلى معدلات الفقر على مستوى العالم، كانت دولة جنوب السودان هي التي حصلت على أعلى معدلات الفقر في هذا العام بنسبة ٨٠,٣% كأعلى دولة من حيث معدلات الفقر في العالم،^(١) ونظراً إلى

^(١)African development bank group, “The political economy of South Sudan”, ٢٠١٨, P.١٠

^(١) World population review, ٢٠٢١, available on <https://worldpopulationreview.com/country-rankings/poverty-rate-by-country>, date of entrance ٢٢/٨/٢٠٢١

عدم توافر بيانات اقتصادية صادرة عن المؤسسات الرسمية في جنوب السودان، لتقييم التغييرات التي طرأت على الوضع الاقتصادي بالانخفاض أو الارتفاع بعد الاستقلال، فإن تلك الحقبة تحسب في عمر حكم الحركة الشعبية لتحرير السودان في إقليم الجنوب وفق اتفاق السلام الشامل، ومن المتوقع حسب سوء المؤشرات الاقتصادية الصادرة عن الأمم، إزدياد الأوضاع سوءًا وعدم حدوث تحسن - خصوصًا بعد الحرب الأهلية التي حدثت في أواخر ٢٠١٣م، لأنها تسببت في تدهور القطاع الاقتصادي في ظل استشراف الفساد في مختلف المؤسسات، كما تراجعت الزراعة ووقوع ما يقدر ٤٥% من السكان في أزمة انعدام الأمن الغذائي في عام ٢٠١٧م.^(١)

لقد ظل الاقتصاد في حالة تدهور حتى منتصف عام ٢٠١٨م، كنتيجة لسوء إدارة الموارد وتداعيات الحرب وشهدت البلاد ارتفاع معدل التضخم بارتفاع سعر الصرف أي انخفاض قيمة العملة المحلية مقابل قيمة الدولار الأمريكي في عام ٢٠١٤م، كما أن اعتماد الدولة على وسائل أسهمت في زيادة ارتفاع معدل التضخم، مثل الاقتراض وطباعة العملة في معالجة العجز وتغطية النفقات الحكومية، دون أن يرافق طباعة العملة أية زيادة في الإنتاج، بالإضافة إلى إعلان الحكومة عن استنفاد احتياطي العملة الصعبة في البنك المركزي.^(٢)

^(١)United Nation economic commission for African, "South Sudan", **Country profile**, ٢٠١٧, P.١٣-١٤

^(٢)FAO, WFP, "FAO/WFP crop and food security assessment mission to South Sudan", **Special report**, ١٥ March ٢٠١٩, P.١١-١٤

بجانب دور الحرب في تدهور الاقتصاد أدى الفساد المستشري في كافة مؤسسات الدولة دورًا كبيرًا ورئيسيًا في تدهور الاقتصاد وانعدام التنمية، وفشلت الدولة في توفير الخدمات الضرورية للمواطنين، رغم إشارة التقارير إلى أن ما يقدر بنسبة ٧٠% من ميزانية الدولة تخصص لقطاعات الأمن وسيادة القانون والإدارة العامة فحسب، فإن الموظفين والعاملين في تلك القطاعات يعانون أزمة عدم صرف المرتبات شهوريًا عدّة.^(١)

المطلب الثالث- رؤى جون قرنق والوضع الأمني والعسكري في جنوب السودان

يتناول هذا المطلب بالتحليل دلالات رؤى جون قرنق على واقع الوضع الأمني والعسكري في جنوب السودان، كما سبقت الإشارة فإن الحركة الشعبية تحت قيادة قرنق كانت لديها رؤية حول مسألة قومية/ وطنية القوات المسلحة (جيش الدولة)، بما يتجاوز مجرد اختزالها في جعلها أي القوات المسلحة مستقلة فحسب عن الأحزاب السياسية، إلى حد ضرورة إعادة هيكلة هذه القوات بما يتوافق في التركيبة والتنظيم، مع ما يعكس الطابع الوطني لهذه المؤسسة في استيعاب مختلف مكونات الشعب السوداني دون أي تمييز، لما لهذا الأمر من دور مؤثر وإيجابي في حماية دولة المواطنة في السودان، بعد إسقاط حكومة المؤتمر

^(١)Ibid, P. ١٢

الوطني والقضاء على كافة أشكال التمييز، بالإضافة إلى مدى تطابق واقع الأجهزة الأمنية والعسكرية بما جاء في خطابات جون قرنق.

وبالنظر إلى وضع الحالة الأمنية والعسكرية في جنوب السودان يمكن ملاحظة ما يلي:

أولاً- انعدام الأمن وغياب دور المؤسسات الأمنية:

من أهم مظاهر انعدام الأمن وغياب دور المؤسسات الأمنية في جنوب السودان ما يلي:

١- ظاهرة الصراعات المجتمعية على الأراضي والموارد مثل المواشي والمراعي وغيرها، إذ يعرف الصراع المجتمعي بأنه الصراع الذي يكون بين جماعتين أو أكثر غير حكومية تسعى كل منها إلى السيطرة على مورد ما، ويجمع بين كل جماعة منهم روابط مشتركة تشكل عوامل يحدد الانتماء للجماعة، ثم إن الحكومة أحياناً قد تكون طرفاً في الصراع،^(١) لهذا النوع من الصراعات جذور تاريخية في السودان قبل استقلال جنوب السودان، بعد الاستقلال عجزت الدولة عبر مؤسساتها المعنية في معالجة مثل هذه المشكلات، وهذا ما أدى إلى استمرار هذه الظاهرة في جنوب السودان، وفشلت الدولة في نزع السلاح

^(١)Johan Brosche, "Causes of communal conflicts government bias, elites, and conditions for cooperation", **The expert group for aid studies**, (Stockholm: Elanders sverige AB, ٢٠١٥), P. ٤

نتيجة لتواطؤ الدولة عبر انحياز مؤسساتها لصالح بعض الجماعات الإثنية الموالية لها، مثلما كانت تفعل حكومة الرئيس السوداني السابق عمر البشير ١٩٨٩-٢٠١٩م، أسهمت هذه السياسة في استمرار انتشار السلاح وسط المجتمعات، حيث أصبحت كل جماعة تفضل الحصول عليه من أجل الحماية والدفاع عن النفس والممتلكات في ظل عجز المؤسسات الأمنية عن الوفاء بمهامها.^(١)

٢- حوادث القتل والاعتقالات المستمرة التي تتسبب إلى مسجلين مجهولين، واشتهرت بظاهرة Unknown Gunmen، لقد انتشرت هذه الظاهرة لا سيّما في العاصمة جوبا، إذ يرتكب أشخاص مسلحون ومجهولون جرائم قتل واغتيال بعض الأشخاص المعارضين لسياسات إدارة دولة بأية شكل من الأشكال، أو يتم بين المواطنين في استهداف أفراد عاديين مستغلين ثغرة انتشار الظاهرة في ظل عجز المؤسسات الأمنية عن ملاحقة الجناة، وغالبًا ما تُنسب تلك الجرائم إلى مسلحين مجهولين، إذ إن هذا يشير إلى انعدام الأمن وغياب دور المؤسسات الأمنية في الدولة في حفظ الأمن وحماية أرواح وممتلكات المواطنين وتحقيق الاستقرار، حتى داخل العاصمة المكان الذي يضم أهم مؤسسات الدولة وشخصيات دستورية، لقد رُصدَ حدوث معظم جرائم القتل ونهب المواطنين في مواقع

(١) سارة فويلستنيك، "الهوية وحق تقرير المصير"، ورقة إحاطة، (جنيف:

مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري، ديسمبر ٢٠١٨)، ص ٣-٦

مختلفة في جنوب السودان، ومنها على سبيل المثال نظرًا إلى كثرة تلك الجرائم؛ قتل ضابط سجون في فبراير ٢٠٢٠م، وفي يناير ٢٠٢٠م، قتل محاضر القانون بجامعة جوبا بالقرب من حي قودلي من قبل شخص يرتدي زيًا خاصًا بأفراد الشرطة، فإن العديد من جرائم القتل الذي ينسب إلى مسجلين مجهولين تحدث داخل العاصمة، وهو ما يشير إلى هشاشة بل غياب دور المؤسسات الأمنية في جنوب السودان، بالإضافة إلى أن معظم التهم موجهة ضد أفراد الأمن سواء كانوا منتمين إلى الأجهزة الشرطة أو الجيش أو الأجهزة الأمنية الأخرى بالذلولع في أغلب تلك الجرائم، وهذا ما يعني أن الجهة التي يفترض أن تفرض الأمن والاستقرار، هي التي تعمل على زعزعة الأمن والاستقرار في جنوب السودان.^(١)

ويقدر فحسب عدد الصحفيين الذين لقوا مصرعهم عن طريق المسلحين المجهولين نحوأحد عشر صحفيًا خلال أربع سنوات فقط من استقلال جنوب السودان، ويرجع أسباب استهداف هؤلاء الصحفيين إلى مواقفهم وآرائهم في الشأن السياسي وطريقة إدارة الدولة، رغم أن الحركة الشعبية لتحرير السودان كانت تدعي النضال من أجل حرية التعبير في السودان كأحد أهدافها، فإن ما

^(١)European asylum support office, “Security situation in South Sudan”, ٢٤ April ٢٠٢٠, P. ١٨-٢٠

حدث بعد الاستقلال والصعود إلى سدة الحكم في جنوب السودان
كان مناقصًا تمامًا لما كانت تدعو له في أثناء حقبة النضال.^(١)

ثانيًا - الميليشيات القبلية:

في ظل فشل الدولة الجديدة في جنوب السودان في احتكار
أدوات ووسائل القهر، من أجل فرض الأمن والاستقرار في الدولة،
كنتيجة عدم حيادية المؤسسات المنوطة بهذه المهام، وما ترتب عليه من
عجز الدولة في حماية والدفاع عن المواطنين وممتلكاتهم، لجأ أغلب
المواطنين والمجتمعات إلى البحث عن وسائل أخرى بديلة لحماية النفس
والممتلكات والدفاع عنهما دون الاعتماد على الدولة أو مؤسساتها، أسهم
هذا الأمر في انتشار وتزايد ظاهرة الميليشيات، إذ يُقدَّر عدد
الميليشيات القبلية في جنوب السودان بأكثر من أربعين ميليشيا، من
خلال رصد العمليات العسكرية التي نُفِّدَتْ من قبل الجماعات المسلحة،
خلال المدة من أواخر عام ٢٠١٣م حتى عام ٢٠١٦م فقط موزعين
على مستوى الولايات العشرة.^(١)

^(١)Gai Alier John, “Impunity and intimidation: The muzzling of independence journalism in South Sudan”, **Saving the news ethnics and the fight for future of journalists**, (London: Ethnical journalism network, ٢٠١٩), P. ١٦-١٨

^(١)Armed conflict location & event data set, “Country report: South Sudan conflict update”, July ٢٠١٦, P. ١

بالإضافة إلى هذا السبب في دفع المجتمعات إلى تكوين ميليشيات قبلية، نتيجة لعجز أو تعمد الحكومة في عدم توفير الأمن والاستقرار، فإن هذه الإشكالية ارتبطت بعوامل أبعد من مجرد عجز الحكومة في توفير الأمن والاستقرار، فإن سعي رئيس الجمهورية سلفاً كبير ميارديت والمتحالفين معه في إطار مجلس كبار أعيان قبيلة الدينكا على فرض هيمنة إثنية واحدة على باقي الإثنيات، عن طريق عقد تحالفات إثنية وقبلية تتسم بالتبعية والهشاشة، أسهمت ثلاثة أسباب رئيسية أخرى من استمرار وجود وتطور نشاط الميليشيات القبلية؛ الأول، السعي من أجل البقاء وتأكيد الوجود وهذا السبب يبدو أكثر وضوحاً مع جماعة الفراتيت، الثاني؛ السعي من أجل تحقيق العدالة في توزيع السلطة والموارد بعدما فشلت الدولة وتعرض أغلب المجتمعات للظلم والتهميش والإقصاء السياسي، والاقتصادي والاجتماعي، الثالث؛ السعي من أجل فرض الهيمنة على الآخرين من خلال السيطرة على السلطة والموارد.^(١)

ثالثاً - الدمج بين العمل السياسي والعسكري:

يعتبر تمرد القوات الجنوبية في توريث عام ١٩٥٥م هو بداية لانطلاق العمل السياسي المسلح في إقليم الجنوب، الذي انعكس من خلال المطالب السياسية التي رافقت وتلت هذا التمرد، وظهور تنظيمات سياسية مسلحة في أدغال إقليم الجنوب، وعلى الحدود مع دول الجوار جنوباً، تطور هذه الأحداث قاد إلى الحرب الأهلية الأولى حتى توقيع اتفاق السلام في عام ١٩٧٢م، بيد أن حكومة جعفر النميري فشلت في

(١) سارة فويلستنيك، مرجع سبق ذكره، ص ١

الحفاظ على اتفاق السلام، الذي تحقق بعد مفاوضات والتوقيع عليه في العاصمة الإثيوبية أديس أبابا عام ١٩٧٢م، هذا الفشل دفع إلى تجدد الحرب الأهلية مرة أخرى في السودان، ومن ثمَّ استمرار الحرب التي ظل يطلق عليها مشكلة الجنوب.^(١)

إلى أن جاء قرنق الذي فنَّد هذه التسمية كما سبق الإشارة، موضعاً أن المشكلة هي مشكلة السلطة والحكومات في الخرطوم، كما تمكن من قيادة الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، من ثمَّ وقَّع اتفاق السلام الشامل مع الحكومة في عام ٢٠٠٥م، وأصبحت الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان شريك في السلطة مع المؤتمر الوطني، لهذا كان من الطبيعي أن يرتبط العمل السياسي في جنوب السودان بالتنظيمات والحركات المسلحة، لأن الحكومات المتعاقبة على السلطة في الخرطوم تبنت القمع والاضطهاد كوسائل لفرض السيطرة ومشروع الإقصاء السياسي والتهميش الاقتصادي والاجتماعي ضد إقليم الجنوب.^(١)

على ذات النهج، في أواخر عام ٢٠١٣م أقحم سلفا كير ميارديت والموالين له المؤسسة العسكرية في الصراع السياسي، الذي بدأ داخل أروقة الحزب الحاكم (الحركة الشعبية لتحرير السودان)، بل جنَّد قوات خاصة على أسس إثنية، وتحالف مع ميليشيات إقليمية وقبلية في احتواء الصراع السياسي

(١) أحمد المبارك محمد الحسن، مرجع سبق ذكره، ١٣٤-١٤١

(١) الدكتور عبد الماجد بوب، جنوب السودان جدل الوحدة والانفصال، مرجع سبق ذكره، ص ٢٧١-٢٨٣

داخل الحزب الحاكم لضمان الاستمرار في رئاسة الحزب الحاكم وبالتبعية بقاءه في السلطة مدة أطول.^(١)

خلاصة القول، إن دلالات الأوضاع السياسية والأمنية والعسكرية والاجتماعية والاقتصادية، في الدولة الجديدة التي قامت في إقليم الجنوب، لا تعكس سوى مدى انحراف وخروج القيادة الجديدة في الحركة الشعبية لتحرير السودان بعد وفاة د. جون قرنق، عن الأهداف والمبادئ التي تشكل في مجملها رؤى وفكر جون قرنق حول الدولة الوطنية في السودان الموحد، أو في إقليم الجنوب حال اختيار إقليم الجنوب الانفصال عن السودان.

ثم إن هذا لا يعني عدم جدوى أو صلاحية تلك الرؤى والأفكار في حل إشكالية غياب الدولة الوطنية في دولتي السودان، إنما ما زالت تلك الرؤى تحمل فرص وآفاق إمكانية تجاوز هذه الإشكالية، خاصة أن تجدد الخطابات والشعارات الداعية قبل وبعد دخول دولة جنوب السودان في حرب أهلية، وفي السودان في أثناء الثورة الشعبية التي نادى بسقوط الرئيس السوداني السابق عمر البشير وبعد سقوطه، لها دلالات لأهمية إعادة تجديد وطرح جوهر فكرة السودان الجديد، التي تعني ضرورة تعزيز آليات بناء دولة المواطنة في الدولتين، كما ينبغي أن يكون سواء كان في دولة السودان بعد سقوط حكومة البشير أو في دولة جنوب السودان، من أجل الخروج من مأزق الصراعات الناتجة عن ممارسة سياسات التمييز والتفرقة بين المواطنين على أسس ضيقة غير الوطنية.

(١) تيكوج فيتز، "ديناميات الصراع والتسوية السياسية في جنوب السودان"،
قراءات إفريقية، (الرياض: قراءات إفريقية، العدد ٤١، يونيو ٢٠١٩م)، ص
١٢٦

خاتمة

لقد توصلت الدراسة إلى بعض النتائج التالية:

تناولت الدراسة في **المبحث التمهيدي** إشكالية قضية الدولة الوطنية في إفريقيا بشكل عام، كإطار نظري يمهد لدراسة الموضوع الرئيس، من خلال ثلاثة مطالب نُوصِل فيها إلى ما يلي:

أولاً- لم تعرف الدول الإفريقية الدولة الوطنية بمفهومها الغربي إلا بعد الاستعمار، فقد كانت القارة الإفريقية تضم أشكالاً وأنماطاً حكم مختلفة، ومن ثمَّ فإن محاكاة النمط الأوروبي في ممارسة السلطة والحكم شكل تحدياً لمعظم الدول الإفريقية، لاختلاف السياق الذي أدى إلى قيام الدولة الوطنية في أوروبا عن التي ظهرت في إفريقيا، ففي الأولى كانت الدولة نتاج تفاعل وترابط لعوامل داخل أوروبا، في حين أن في الثانية لم تكن كذلك، بل فُرِضَ هذا النمط من قبل الاستعمار الخارجي، بالإضافة إلى الوضع الذي تحقق كنتداعيات للاستعمار من قيام دول تكونت من جماعات غير متجانسة، وما ترتب عليه من صراعات وعدم الاستقرار في الدول الإفريقية بسبب الصراع على السلطة والثروة، الذي غالباً ما يتخذ الطابع القبلي أو الإثني أو الديني أو الثقافي أو الإقليمي أو بالجمع بينهم.

ثانيًا- يتضح أن الدول الإفريقية تعاني إشكالية بناء الدولة الوطنية، وترجع هذه الإشكالية إلى وجود العديد من الأسباب التي تتمثل أهمها فيما يلي:

أ- غياب القيادة الرشيدة التي يمكن أن تُسهّم في الحد أو التقليل من العوامل المؤثرة (الداخلية والخارجية)، التي ارتبطت بالحقبة الاستعمارية وما ترتب عليها من وضع حدود اصطناعية وما تبعه من مشكلات.

ب- التعددية والتنوع الثقافي والسياسي والإثني والديني، وسوء استغلالها من أجل الحصول على مكاسب سياسية واقتصادية على حساب المصلحة العامة والجماعات الأخرى.

ت- للتدخلات الخارجية التي تقوم على أساس السعي من أجل نهب والسيطرة على الموارد والثروات الإفريقية، دورها السلبي في تعقيد المشكلات الإفريقية، إذ أسهمت بشكل أو بآخر في إضعاف الدول الإفريقية في مختلف المجالات.

ث- رغبة وميل الجماعات الإثنية في إفريقيا في الاستحواذ والاستئثار بالسلطة والموارد الاقتصادية.

ج- التداخل الشديد بين الآليات والأدوات العسكرية والسياسية في الصراع على السلطة والموارد، والذي عادة ما يأخذ الطابع الإثني أو القبلي أو الديني أو الإقليمي.

ومن ثمَّ حل هذه المشكلات يعتمد بشكل رئيس على دور القيادات والنخبة السياسية والمدنية والعسكرية، ودورها في تحقيق التحول الديمقراطي ومراعاة المصلحة الوطنية في تعزيز قيم الحرية والمساواة والعدالة الاجتماعية، من أجل بناء دولة وطنية لا تميز ما بين المواطنين على أساس الانتماءات الضيقة دون الوطنية.

ثالثاً- أما في السياق السوداني فلقد مرَّ تشكل الوعي والإحساس الوطني بعدة مراحل، حُصِرَتْ في أربع مراحل فقط (دون تجاهل إمكانية تقسيم بعض المراحل إلى أكثر من مرحلة مع توضيح مبرراته)، في الأولى بدأ يتشكل الوعي والإحساس الوطني في إطار الثورة والدولة المهدية، وكانت فكرة هذه الثورة تقوم على تأسيس دولة إسلامية في السودان، ومنها يُنطَلَق نحو فتح المناطق الأخرى والتوسع نحو ضم جميع الكيانات السياسية التي كانت قائمة على مستوى العالم ككل، وليس في السودان فحسب، أما في المرحلة الثانية وتبدأ بظهور الحركات الوطنية في السودان التي كانت نتاج انتشار التعليم في شمال السودان، الذي أسهم في رفع مستوى الوعي الثقافي والسياسي والإحساس والشعور الوطني والرغبة في الحصول على الاستقلال من الاستعمار الخارجي، وقيام دولة وطنية في السودان، إلا أن هذه الدولة في المرحلة الثالثة قامت وتحمل في طياتها العديد من المشكلات والتحديات، التي تمثل في الصراع المبكر بين الهويات التي كانت تشكل الدولة قبيل الاستقلال، وهكذا استمر الحال حتى في أثناء بداية المرحلة الرابعة في ظهور الحركات التي تمرت على الحكومات المتعاقبة في السودان بسبب الاقصاء السياسي والتهميش الاقتصادي والاجتماعي لأبناء الجنوب،

طالبت معظم هذه الحركات والتنظيمات الجنوبية بالحكم الذاتي وتطور إلى المطالبة بالانفصال، حتى ظهور شخصية جون قرنق والحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، التي غيرت من مفهوم الدولة الوطنية عن المراحل السابقة، ووضع جون قرنق بذلك رؤى للدولة الوطنية (السودان الجديد) في السودان تقوم على أساس الدولة الوطنية السودانية، التي تنصهر في بوتقتها مختلف الجماعات المكونة للسودان. وبالرغم من أن المرحلة الأولى كانت تنشد قيام دولة إسلامية في العالم دون حصرها في إطار حدود السودان، فإنها تعتبر المرحلة التي وضعت بذور الشعور والإحساس بالانتماء إلى دولة معينة في السودان، بل أسهمت أيضًا في رفع الوعي السياسي تدريجيًا بداية من شمال السودان تمهيدًا للمراحل التالية لها.

والفصل الأول، تناول العوامل التي أثرت في فكر جون قرنق حول الدولة الوطنية في السودان، وتوصلت إلى النقاط التالية:

أولاً- البيئة التي نشأ وترعرع فيها قرنق كان لها دور في بلورة فكره، إذ عاش في بيئة إفريقية تقليدية تقدر العمل وعدم الاعتماد على الغير، بيئة يكون لكل فرد فيها دور معين يؤديه.

ثانيًا- فقد كان لمرحلة التعليم أيضًا تأثيرها الأكبر في تشكيل وبلورة أفكار ورؤى جون قرنق، حول مشكلة السودان التي كانت تتشابه مع المشكلات التي تواجه معظم الدول الإفريقية، والتي درس فيها المرحلة قبل الجامعية، وخلال هذه المرحلة التقى شخصيات قيادية كان لهم دور

وتأثير في القارة الإفريقية، خصوصًا في قيادة ثورات من أجل تحرير بلادهم من الاستعمار الخارجي.

والفصل الثاني، الذي تناول الجانب الفكري والنظري من أفكار ورؤى جون قرنق حول الدولة الوطنية في السودان، توصل إلى ما يلي من النتائج:

أولاً- لقد تمكن قرنق من تحديد الجهة التي تسببت في حدوث الحرب واستمرارها في السودان، وهي الحكومات المتعاقبة على السلطة في السودان، منذ استقلال السودان في عام ١٩٥٦م، ولذلك أكد رفضه تسمية أو وصف الحرب الأهلية في السودان على أنها مشكلة الجنوب، بل هي مشكلة الحكومات في السودان لأنها هي مصدر المشكلة، في إصرارها على فرض العروبة والإسلام على كل السكان، وإقصاء بعضهم سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا على أساس الانتماء الثقافي والديني والإثني والإقليمي.

ثانيًا- أكد جون قرنق عدم وجود أي تهديدات سواء كانت للعروبة أو الإسلام أو وحدة السودان، مؤكدًا أن العروبة تعتبر إحدى ثقافات السودان مثل اللغات المحلية الأخرى، والإسلام هو أحد الديانات التي يؤمن بها الشعب السوداني، أما بالنسبة إلى وحدة السودان فلا يمكن أن تكون مهددة أيضًا، لأنه كقائد للحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان يؤمن بوحدة السودان ويناضل من أجل الوحدة وليس الانفصال.

ثالثاً- هناك أسس تحدث عنها قرنق وينبغي أن تقوم عليها دولة المواطنة في السودان الجديدة، وتشمل تلك الأسس كافة المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعسكرية والتاريخية.

رابعاً- فيما يتعلق بالمواطنة وهوية الدولة الوطنية السودانية، رفض قرنق فكرة اعتبار البعض مواطنين من الدرجة الثانية، إذ لا يمكن لأحد أن يقبل اعتباره مواطناً درجة ثانية ويصنف عبداً، هذا الأمر لا يمكن أن يكون مقبولاً، وقد يؤدي إلى الانفصال في حال تعنت الحكومة في السودان وإصرارها، على عدم تغيير تلك السياسات التي تميز بين السودانيين، ذات الأمر ينطبق في مسألة إصرار الحكومة على فرض الهوية العربية والإسلامية على السكان المحليين في السودان، الذين لا ينتمون للهوية العربية والإسلامية، ويؤكد أن العروبة والإفريقية أو الإسلام والمسيحية لا يمكن أن يوحد أي منها السودانيين، وإنما السودانية هي التي يمكن أن توحد السودانيين، لأنها الهوية التي يلتقي عندها السودانيون باعتبارها العامل المشترك والرابط بين كل السودانيين، وعليه تكون المصلحة المشتركة هي التي توحد الشعب السوداني، وهذا ما يعني أن المواطنة هي التي تحدد العلاقات في الدولة السودانية الوطنية، بدلاً من استخدام الأسس الدينية والإثنية والثقافية والإقليمية في إقصاء وتهميش بعض المواطنين وتصنيفهم كمواطنين من درجة دنية.

خامساً- بعدما وضح قرنق أن المشكلة هي مشكلة السودان وليست مشكلة الجنوب، قدم خمسة نماذج كحلول لمشكلة السودان، النموذج الأول سوف يترتب عليه وجود سودان موحد فيه تغيب سياسات التمييز

بين المواطنين، الثاني هو نموذج الدولة الكونفدرالية تقوم فيه دولتان يربطهم الاتحاد الكونفدرالي، ويكون لكل منهما دستور شبه مستقل مع وجود مساحة للتلاقي قد يسمح بالعودة إلى شكل الدولة الموحدة، أما الثالث هو الدولة الإسلامية والعربية، فهو نموذج الذي كان قائمًا في السودان حتى بعد استقلال الجنوب، والرابع هو نموذج الدولة الإفريقية السوداء، إذ في هذه الدولة كما تعمل الحكومات المتعاقبة في السودان على فرض الهوية الإسلامية العربية، سوف يفرض الأفارقة هويتهم الإفريقية على الجماعات غير الإفريقية، ويلاحظ أن النموذجين الثالث والرابع هما نماذج صراعية، فلن يسمح العرب أو الأفارقة أن يفرض عليهم شيء بالقوة ودون رضاهم.

أما النموذج الأخير فهو نموذج الانفصال، فيه ينفصل إقليم الجنوب وتقوم دولة مستقلة في جنوب السودان، وربط بين شكل الدولة الكونفدرالي في النموذج الثاني وانفصال الجنوب في النموذج الخامس، بفكرة وجود دولة المواطنة في جزء من السودان في إطار السودان الجديد العلماني، الذي لا يميز بين المواطنين على أساس الاختلافات الدينية، ففي النموذج الأول يكون السودان الجديد في ظل السودان الموحد، في حين أن في الخامس يكون في إقليم الجنوب فحسب، الذي يختلف عن دولة السودان منذ الاستقلال، إذ لا يوجد فيها أي تمييز بين المواطنين على الأساس الإقليمي أو الإثني أو السياسي أو الديني أو غيره، ويُعامل المواطنون بالتساوي على أساس المواطنة التي تربطهم وفق المصلحة المشتركة الرابطة فيما بينهم.

أما الفصل الثالث، تتناول الإطار الحركي في فكر ورؤى جون قرنق، لا سيّما الآليات والوسائل التي تمكن جون قرنق من استخدامها من أجل الوصول إلى الدولة الوطنية في السودان، وتمثلت النتائج التي تُوصَل إليها في هذا الجانب، فيما يلي:

أولاً- في الجانب العسكري، في إطار الإطار الحركي للحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، اعتمد على سكان المدن والقرى في إقليم الجنوب في شن حرب العصابات كوسيلة لمحاربة الحكومة السودانية، إذ عادة ما يلزم الاعتماد على الشعب لضمان تنفيذ ونجاح حرب العصابات، ومنها نفَّذ الجيش الشعبي لتحرير السودان عددًا من العمليات العسكرية، حققت بعض الانتصارات وخسرت في بعضها.

ثانيًا- قام جون قرنق في الإطار الحركي وبخاصة المجال العسكري، ومن أجل الوصول إلى بناء دولة المواطنة إلى تكوين جيش عرف باسم الجيش الأحمر وبذور الوطن، إذ كُوِّنَ هذا الجيش من الأطفال أُتِيعت طرق معينة لاستيعاب الأطفال وإخضاعهم للتدريب والتأهيل في معسكرات الجيش الشعبي في المناطق المحررة، فقد كان من ضمن أهداف تكوين هذا الجيش هو إعداد وتجهيز جيش قادر على حماية وتنفيذ رؤى بناء الدولة الوطنية في السودان، بالإضافة إلى المشاركة في بعض المعارك العسكرية بجانب الجيش الشعبي، أضف إلى ذلك وجود أسباب أخرى تتمثل في توقعات بطول أمد الحرب في السودان، بسبب السلوك الذي اتسمت به الحكومات المتعاقبة على الحكم في السودان، في نقض المواثيق والاتفاقيات التي تُوصَل إليها، وعدم وفاء الحكومات

المتعاقبة والنخبة السودانية في الخرطوم بتنفيذ الوعود طوال تاريخ السودان السياسي. وبالرغم من أهمية تكوين هذا الجيش، فإنه تعرض للإهمال والتهميش من قبل القيادة الجديدة في الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان قبل وبعد استقلال الدولة، لهذا فضّل أغلبهم البقاء خارج جنوب السودان.

ثالثاً- كذلك شاركت الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان في التجمع الوطني الديمقراطي، الذي ضم عدداً من تنظيمات وحركات سياسية ومهنية وعمالية (الشمالية)، وضباط شرطية وعسكرية السابقين في الجيش السوداني، وشخصيات مدنية ذات تأثير في السودان. ويعتبر التجمع الوطني الديمقراطي أحد أهم الآليات العسكرية الذي أعتد لإسقاط الحكومة في الخرطوم، فقد شارك فيه أطراف من إقليم الشمال والجنوب معاً، كما كُونت قيادة عسكرية مشتركة لشن الحرب في مناطق مختلفة في السودان، لا سيّما وصول الحرب إلى شرق السودان من خلال المعارك التي نفّذها التجمع الوطني هناك.

بينما **المبحث الختامي**، تناول دلالات رؤى جون قرنق حول دولة المواطنة بالتطبيق على واقع الدولة الجديدة في جنوب السودان، وتوصّل فيه إلى النتائج التالية:

أولاً- فيما يتعلق بدلالات رؤى جون قرنق حول الدولة الوطنية في الواقع السياسي في الدولة الجديدة في جنوب السودان، اتضح عدم وجود أي منها سوى تحقيق حق تقرير المصير وانفصال إقليم الجنوب عن

السودان في ٩ يوليو ٢٠١١م، وهو ما تنبأ به قرنق على حتمية حدوثه في حال استمرار وإصرار الحكومة في الخرطوم على فرض الهوية الإسلامية والعربية في السودان، دون مراعاة الجماعات الأخرى التي تنتمي إثنيًا للهوية الإفريقية ودينيًا للديانة المسيحية وتؤمن بالمعتقدات الإفريقية، ويرجع عدم انعكاس دلالات رؤى جون قرنق حول دولة المواطنة في الدولة الجديدة إلى عدد من الأسباب، يتمثل أهمها فيما يلي:

- أ- حدوث تغيير مفاجئ على مستوى قيادة الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، على إثر موت جون قرنق المفاجئ قبل أن يبدأ في تنفيذ أهم الرؤى والأفكار التي كان ينادي بها، وتولي قيادة جديدة لزاماً الأمور مختلف عنه في أمور كثيرة بما لا يدع مساحة للمقارنة بينهما.
- ب- فشل جون قرنق في غرس مبادئ حرية الرأي والتعبير واحترام الآراء والديمقراطية وسط أتباعه، بالرغم مما كان ينادي به قرنق عن الديمقراطية، فإنه لم يكن يعمل وفق قيم ومبادئ الديمقراطية في مشاركة رفاقه في صنع واتخاذ القرارات، وعمل على تكميم الأفواه عبر اعتقال واغتيال من يرى عدم توافق آرائهم مع ما كان يعتقد ويؤمن به حول كيفية الوصول إلى دولة المواطنة في السودان، بداية من الخصومة والقتال مع قيادات حركة أنيانيا الثانية قبل مواجهة الحكومة السودانية.

ت- ومن ثمَّ فشلت القيادة الجديدة وواجهت صعوبات وتحديات جمة في التعامل مع واقع جنوب السودان، الذي يضم العديد من الجماعات الإثنية وأحزاب سياسية ذات توجهات مختلفة ومليشيات قبلية، أدى تضارب المصالح بين هذه المجموعات إلى دخول البلاد في صراع قبلي دموي، بعدما أصر الرئيس سلفا كير ميارديت إلى إقحام المليشيات القبلية في الصراع السياسي، الذي بدأ داخل أروقة الحزب الحاكم (الحركة الشعبية لتحرير السودان).

ث- تحول الصراع من صراع سياسي إلى صراع إثني دموعي شرد وقتل مئات المواطنين، بل بدأت الدولة تأخذ طابعاً إثنيّاً في التمييز ما بين المواطنين حسب الانتماءات الضيقة الإثنية والسياسية والإقليمية، وتغير مركز اتخاذ القرارات إلى مجلس كبار أعيان الدينكا بدلاً من المؤسسات والهيكل الرسمية في الدولة، إذ ما لبث بعد أن كانت الحركة الشعبية لتحرير السودان تناضل من أجل قيام دولة المواطنة في السودان الموحد أو في إقليم الجنوب في حال الانفصال، إلى العمل على بناء دولة إثنية في جنوب السودان، حيث يدور في فلكها باقي الإثنيات من خلال تحالفات تبعية وهشة، تكون فيها إثنية معينة هي المركز أما الباقي هم الهامش.

ثانياً- أما في الجانب الاجتماعي والاقتصادي، يمكن ملاحظة عدم وجود دلالات أو ما يعكس رؤى جون قرنق في جنوب السودان، من

خلال الوضع الاقتصادي والاجتماعي المتدهورين، خاصة بعد أحداث ١٥ ديسمبر ٢٠١٣م، وما ترتب عليها من نزوح آلاف المواطنين ولجوء أعداد كبيرة إلى دول الجوار، فعلى المستوى الاجتماعي والاقتصادي يمكن ملاحظة ما يلي:

أ- بالرغم من التحسن النسبي في قطاع التعليم بعد توقيع اتفاقية السلام الشامل، وفتح المدارس الابتدائية والثانوية الذي تبعه تزايد عدد الأطفال المقيدين في تلك المدارس، فإن الفساد والميزانية التي كانت مخصصة للتعليم لم تكن كافية لتأهيل المنظومة التعليمية، لا سيما أن إقليم الجنوب شهد مدة طويلة من التهميش من قبل الحكومات المتعاقبة على السلطة في السودان.

ب- بعد أحداث ١٥ ديسمبر ٢٠١٣ تراجع عدد الأطفال المقيدين في المدارس، نتيجة لوضع الحرب وتداعياتها، من تحول القرى والمدن إلى ساحات لخوض المعارك العسكرية بين الأطراف المتحاربة، وقيام تلك الأطراف باستخدام التجنيد الإجباري للأطفال والشباب من مختلف مناطق الدولة.

ت- لم يشهد القطاع الصحي اتجاهاً نحو التحسين والترقية والاعتماد على الذات، إنما بقي هذا القطاع مهملاً ويعتمد على المنح والمساعدات الخارجية، ويفتقد القطاع إلى أبسط المقومات الضرورية.

ث- القطاع الاقتصادي ظل يعتمد على نظام الاقتصاد الريعي، الذي يعتمد على البترول كمصدر رئيس لتمويل الاقتصاد القومي بما يتجاوز نسبة ٩٠%، وهو ما أسهم في تعرض الاقتصاد لعمليات مستمرة من عدم الاستقرار، وأضافت الحرب من زيادة تدهور اقتصاد الدولة في ظل توجيه نسبة كبيرة من ميزانية الدولة في تمويل الحرب الأهلية منذ أواخر عام ٢٠١٣م.

ثالثاً- بالنسبة للوضع العسكري والأمني في جنوب السودان، يمكن تقييمه كما يلي:

- أ- فشلت الدولة في احتواء الصراعات المجتمعية بعدما أضحت جزءاً رئيساً ومؤثراً بالسلب في تلك الصراعات، وتساند بعض الأطراف المجتمعية وتقدم الدعم الفكري والمادي، من خلال التحالفات الإثنية والمناطقية.
- ب- تنفيذ الدولة عبر أجهزتها الأمنية عمليات اعتقال واغتيال المعارضين لسياسات إدارة الدولة منذ الاستقلال، حيث لم يسلم الصحفيون من التعرض للقمع العنيف ويقدر عدد الصحفيين الذين تعرضوا للقتل بأحد عشر شخصاً خلال أربع سنوات فقط من استقلال إقليم الجنوب عن السودان، وهو ما يعكس تعارض سياسات الحكومة في جوبا وما كان يدعو إليها جون قرنق والحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، خلال حقبة النضال منذ تأسيس الحركة

والجيش الشعبي لتحرير السودان في عام ١٩٨٣م، وكما سبق الإشارة إلى أن قرنق اتبع نهج اعتقال واغتيال المعارضين لها، رغم دعاوي الحركة الشعبية بإتاحة الحريات من بينها حرية الرأي والتعبير.

ت- ظهور ظاهرة المسلحين المجهولين (Unknown Gunman) الذين ينفذون عمليات اغتيال وترهيب سواء كان استهداف لأسباب سياسية أو اجتماعية أو غيرها.

ث- كذلك لم تتجح الحكومة في جنوب السودان في نزع السلاح وحل الميلشيات القبلية، وإنما أسهمت في تزايد عددها وتوسيع نطاق نشاطاتها، على إثر فشل الدولة في فرض الأمن والاستقرار، ومن ثمَّ عمل السكان على تدعيم مركزها العسكري عبر تكوين ميلشيات قبلية، من أجل الدفاع عن نفسها وحماية أرواح أفرادها وممتلكاتهم.

ج- وأخيرًا كان للدمج بين العمل السياسي والعسكري الأثر الشديد على غياب الأمن والاستقرار وتأخر النضج السياسي في جمهورية جنوب السودان.

مما سبق يتضح، أن مضمون طروحات رؤى وأفكار جون قرنق تدور حول بناء الدولة الوطنية، وتعني الدولة التي يتم فيها التعامل مع المواطنين في "الحقوق والواجبات" على أساس المواطنة بغض النظر عن الإنتماءات الضيقة، وذلك في السودان الموحد أو في إقليم الجنوب حال الانفصال، على أن تعتمد تلك الدولة أسس معينة للحيلولة دون التمييز بين المواطنين كما ظل يحدث منذ استقلال السودان في ١ يناير

١٩٥٦م، إذ إنه رغم عدم وجود دلالات لرؤى جون قرنق إزاء دولة المواطنة في السودان في الدولة الجديدة في إقليم الجنوب، فإن هذا لا يعني عدم جدوى وصلاحيّة تلك الرؤى، لأنها لم تطبق بعد في الدولة الجديدة بعد انفصال جنوب السودان، لذلك فإن الدولة الجديدة تعاني من نفس المشكلات التي طرحت من أجلها رؤى الدولة الوطنية في السودان التي حملت اسم "السودان الجديد"، وهذه المشكلات ما هي إلا تداعيات سلبية لأزمة غياب دولة المواطنة والتمييز بين المواطنين على أسس إقليمية وإثنية وسياسية وغيرها.

ومن ثَمَّ، فإن تلك الرؤى والأفكار تعتبر صالحة للتطبيق كذلك في الدولتين، ففي السودان كان يفترض أن تكون الحريان الأهليتان؛ الأولى (١٩٥٥م-١٩٧٢م) والثانية (١٩٨٣م-٢٠٠٥م)، وما ترتب عليهما من انفصال جنوب السودان في ٢٠١١م تجربةً يستفاد منها في التعامل مع المشكلات السودانية، مثل أزمة تحديد هوية الدولة، وإتاحة الحريات السياسية والمدنية والاجتماعية والاقتصادية، من أجل تسوية ووقف الحروب في دارفور والنيل الأزرق، حتى لا تؤدي في نهاية الأمر إلى انفصال تلك المناطق أيضًا، لا سيّما تشابه بعض ظروف تلك المناطق مع الظروف التي قادت إلى انفصال جنوب السودان.

أما الدولة الجديدة في جنوب السودان، يتضح أنها ورثت نفس نهج وسياسات الحكومات التي تعاقبت على السلطة في السودان في إقصاء بعض الجماعات سياسيًا وتهميشها اقتصاديًا واجتماعيًا، على أسس إثنية وسياسية واجتماعية وغيرها، وهو ما يعني استمرار معاناة

الشعب من الحروب والصراعات الإثنية والسياسية، في حال عدم التخلي عن تلك السياسات التي تميز بين المواطنين على أسس غير وطنية، وتقدم رؤى وأفكار جون قرنق الحلول الممكنة والمتاحة للدولة الجديدة في جنوب السودان من أجل بناء الدولة الوطنية. مع التأكيد على أن هذه الدراسة لم تغطي كل هذه الأفكار، لأسباب تتعلق بعدم توافر المصادر والمراجع اللازمة، لذا لا تعتبر سوى محاولة لفتح المجال من أجل مراجعة أفكار جون قرنق، ولأهميتها في معالجة إشكالية بناء الدولة الوطنية في جنوب السودان.

قائمة المصادر والمراجع

أولاً- المصادر والمراجع العربية:

أ- الوثائق:

١. الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، مانفستو الحركة والجيش الشعبي لتحرير السودان، إثيوبيا، ١٩٨٣م
٢. السودان: اتفاق السلام الشامل بين حكومة جمهورية السودان والحركة الشعبية لتحرير السودان/ الجيش الشعبي لتحرير السودان، (نيروبي: ٩ يناير ٢٠٠٥م)

ب- كتب:

١. إبراهيم محمد آدم، الأبعاد الفكرية والسياسية والتنظيمية للحركة الشعبية لتحرير السودان ١٩٨٣-٢٠٠٠، (الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، إصدار (٤٤)، ٢٠٠١)
٢. أبيل أدير، جنوب السودان التمادي في نقض المواثيق والعهود، (لندن: شركة ميدلايت المحدودة، الطبعة الأولى، ١٩٩٢)

٣. أروب مادوت أروب، السودان الطريق الشاق للسلام
القصة الكاملة لتأسيس وتطور الحركة/ الجيش الشعبي
لتحرير السودان ١٩٨٣-٢٠٠٥م، (الخرطوم: دار
مدارات للطباعة والنشر، ٢٠٠٩)

٤. أسامة عبد الله محمد الأمين، الفكر السياسي للدولة
المهدية في السودان (١٢٩٨-١٣١٥هـ / ١٨٨١-
١٨٩٨م)، (الخرطوم: جامعة النيلين، ٢٠٠٦)

٥. البروفسور محمد عمير بشير، ترجمة: هنري رياض
وآخرون، تاريخ الحركة الوطنية في السودان ١٩٠٠-
١٩٦٩، (الخرطوم: الدار السودانية للكتب، ١٩٨٠)

٦. د. الائق كمير، تحرير وتقديم، جون قرنق رؤيته
للسودان الجديد وإعادة بناء الدولة السودانية، (القاهرة:
رؤية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٥)

٧. د. الائق كمير، جون قرنق رؤيته للسودان وإعادة بناء
الدولة السودانية، (القاهرة: رؤية للنشر والتوزيع، الطبعة
الأولى، ٢٠٠٥)

٨. د. أمين حامد زين العابدين، اتفاقية السلام الشامل
السودانية وخلفية الصراع الفكري، (ميرلاندا: الولايات

المتحدة، مطبعة إنترناشونال غرافيكس، الطبعة الثانية،
(٢٠١٧)

٩. د. بهاء الدين مكاوي محمد قبلي، تسوية النزاعات في
السودان نيفاشا نموذجاً (الخرطوم: مركز الراصد
للدراسات، نوفمبر، ٢٠٠٦)

١٠. د. جون قاي نوت يوه، ثورة في جبال الاستوائية تمرد
توريت وتأثيره في السياسة السودانية ١٩٥٥-١٩٧٢،
(الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)

١١. د. جون قاي نوت يوه، محمد على جادين (ترجمة)، ثورة في
جبال الاستوائية تمرد توريت وتأثيره في السياسة
السودانية ١٩٥٥-١٩٧٢ (الخرطوم: دار عزة للنشر
والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩)

١٢. د. جون قاي نوت يوه، العزلة.. الوحدة والانفصال تأرجح
الفكر السياسي في جنوب السودان (الخرطوم: دار عزة
للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩)

١٣. د. جون قاي نوت يوه، جنوب السودان آفاق وتحديات،
(عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، الطبع العربية الأولى،
(٢٠٠٠)

د.١٤. عبد العزيز راغب شاهين،"الحياة الاقتصادية والاجتماعية لقبيلة الدنكا في جنوب السودان- دراسة أنثروبولوجية"،أعمال ندوة الدنكا ومشكلة جنوب السودان ٦ يونيو ٢٠٠١ (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٦ يونيو ٢٠٠١)

د.١٥. عبد اللطيف فاروق أحمد، انفصال جنوب السودان وتأثيراته على الأمن القومي المصري (القاهرة: المكتب العربي للمعارف، الطبعة الأولى، ٢٠١٦)

د.١٦. مصطفى حجازي، التخلف الاجتماعي مدخل إلى سيكولوجيا الإنسان المقهور، (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، الطبعة التاسعة، ٢٠٠٥)

د.١٧. منصور خالد، السودان أهوال الحرب.. وطموحات السلام قصة بلدين، (القاهرة: دار تراث، الطبعة العربية الأولى، ٢٠٠٣)

د.١٨. منصور خالد (تقديم)، من أجل السودان جديد، (السودان: المطبعة الفنية، ١٩٩٠)

د.١٩. إبراهيم النور، استفتاء جنوب السودان وتداعياته الإقليمية والدولية، (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، ٢٠١٢)

٢٠. د. بول دينق شول، جنوب السودان من دعوات الفدرالية إلى تقرير المصير (الخرطوم: دار عزة للنشرة والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٢)

٢١. د. عبد القادر إسماعيل، "قيادات الدنكا العسكرية في أزمة الجنوب"، أعمال ندوة الدنكا ومشكلة جنوب السودان (القاهرة: معهد البحوث والدراسات الإفريقية، جامعة القاهرة، ٦ يونيو ٢٠٠١)

٢٢. د. منصور خالد، انفصال جنوب السودان زلزال الشرق الأوسط وشمال إفريقيا أيديولوجيات أم عقائد؟! (الخرطوم: دار مدارك للنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٢)

٢٣. د. فاطر البان آف (١)، ترجمة: ابكر آدم إسماعيل، البان أفريكانيزم قضايا أساسية، (القاهرة: أوراق للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٩)

٢٤. الدكتور عبد الماجد بوب، جنوب السودان جدل الوحدة والانفصال (الخرطوم: دار عزة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ٢٠١٠)

٢٥. الدكتور عبد الماجد بوب، جنوب السودان جدل الوحدة والانفصال، (الخرطوم: دار عودة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، ٢٠١٠)

٢٦. روبرت أو. كولنيز، ترجمة: مصطفى مجدي الجمال،
تاريخ السودان الحديث، (القاهر: مكتبة الأسرة، ٢٠١٥)

٢٧. عبدالله حسين، السودان من التاريخ القديم إلى رحلة
البعثة المصرية (الجزء الثاني)، (القاهرة: مؤسسة هنداي
للتعليم والثقافة، ٢٠١٣)

٢٨. عصام الدين ميرغني "أبو غسان"، قصة الحرب الأهلية،
(الدقي: الحضارة للنشر، الطبعة الأولى، يناير ٢٠١٤)

٢٩. عمرو محمد عباس محجوب، السودان موحدًا أين نحن
الآن؟ إلى أين نريد الذهاب؟، (الخرطوم: دار عزة للنشر
والتوزيع، بدون تاريخ)

٣٠. لام أكول، إسماعيل آدم وبشرى آدم (مترجمين)، الثورة
الشعبية لتحرير السودان (ثورة إفريقية)، (القاهرة: مكتبة
مدبولي، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩)

٣١. لويس الحاج (تعريب)، حرب العصابات من كارل ماركس
إلى ماوتسي تونغ، (بيروت: دار المكشوف - دار العلم
للملايين، الطبعة الأولى، كانون الأول ١٩٥٦م)

٣٢. يوهانس موسى فوك، القادة السياسيون في جنوب
السودان.. ما بين تحديات السلام وتداعيات الانفصال،
(السودان: فهرسة المكتبة الوطنية، بدون تاريخ نشر)

ج - مقالات:

١. أ.د. خيرى عبد الرازق جاسم، أ.م.د. على دريول
محمد، "بناء الدولة في إفريقيا دراسة في التحديات"،
دراسات دولية، (بغداد: مركز الدراسات الاستراتيجية
والدولية، العدد الحادي والستون، بدون تاريخ)
٢. أ.د. محمد أمزيان، "مفهوم الدولة الوطنية وإشكالية
التحديث السياسي مدخل إلى فهم التحولات
السياسية في العالم العربي"، اتجاهات سياسية،
(برلين: المركز الديمقراطي العربي، العدد
السابع، أبريل ٢٠١٩)
٣. تيكواج فيتر، "ديناميات الصراع والتسوية السياسية
في جنوب السودان"، قراءات إفريقية، (الرياض:
المنتدى الإسلامي، العدد ٤١، يونيو ٢٠١٩م)
٤. حبيب صالح مهدي، "دراسة في مفهوم الهوية"،
دراسات إقليمية، (الموصل: جامعة الموصل، مجلة
دراسات إقليمية، مجلد ٥، عدد ١٣، ٢٠٠٩)
٥. د. ابتسام محمود جواد، "مشكلة جنوب السودان
وتداعياتها الاقتصادية والاستراتيجية والاجتماعية"،

مجلة كلية تربية الأساسية، (بغداد: كلية التربية،
جامعة بغداد، العدد ٧٢، ٢٠١١)

٦. د. ابتسام محمود جواد، "مشكلة جنوب السودان
وتداعياتها الاقتصادية والاستراتيجية والاجتماعية"،
مجلة كلية التربية الأساسية، (.....: مجلة كلية
التربية الأساسية، العدد الثاني والسبعون، ٢٠١١)

٧. د. إبراهيم ميرغني، "مستقبل العلاقة بين المؤتمر
الوطني والحركة الشعبية"، آفاق سياسية،
(الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وإفريقيا،
مج ٢، ٤ع، يوليو ٢٠٠٨)

٨. د. المعتصم أحمد على الأمين، "ملامح الشبه
والاختلاف في تجربة الرئيس بشير الجميل
والدكتور/جون قرنق دي مايبور"، السودان،
(الخرطوم: مركز السودان للبحوث والدراسات
الإستراتيجية، المجلد ٣، عدد ٣، نوفمبر ٢٠٠٩)

٩. د. أمينة مزراق. هشام دراجي، "متطلبات إعادة بناء
الدولة في إفريقيا: نقاشات نظرية"، الناقد للدراسات
السياسية، سكرة: جامعة محمد خضير، كلية الحقوق
والعلوم السياسية، العدد الثاني، أبريل ٢٠١٨)

١٠. د. خديجة بن وزه، د. عاتكة غرغوط، "العلاقة بين الهوية الوطنية والمواطنة"، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، (الجزائر: مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، العدد ٥، مارس ٢٠١٨م)، ص ٩٠

١١. د. سفين جلال فتح الله، م.م محمد ظاهر كوخا صادق، "المقومات الجيوبولتكية لدولة جنوب السودان"، جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، (كركوك: مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد ٧، العدد ٢، ٢٠١٢)

١٢. د. عبد الماجد بوب، "هكذا تحدث قرنق!!"، احترام، السودانية لثقافة حقوق الإنسان وقضايا التعدد الثقافي، (الخرطوم: احترام، المجلة السودانية لثقافة حقوق الإنسان وقضايا التعدد الثقافي، العدد الثامن، أغسطس ٢٠٠٨)

١٣. د. ليلي سيد مصطفى أرياب: "أثر الخطاب السياسي الإسلامي للأحزاب السياسية السودانية على العملية الانتخابية: دراسة حالة حزب المؤتمر الوطني"، مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية والإحصاء، (أم درمان: جامعة أم درمان، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ع ١٠، ٢٠١٢)

١٤. عربي بومدين، "أزمة الدولة في منطقة الساحل الإفريقي: دراسة في الأسباب وتحديات البناء"، *قراءات إفريقية*، (مجلة قراءات إفريقية، العدد ٢٨، أبريل-يونيو ٢٠١٦م)

١٥. منصور الجمري، "قبلنة الدولة وطأفة المجتمع"، *الوسيط*، (الوسيط، العدد ٢٢٠٦، ٢٠٠٨/٩/٢٠)

١٦. نبراس خليل إبراهيم، "جون قرنق واثره في الحياة السياسية السودانية ١٩٤٥-٢٠٠٥"، *مجلة الآداب*، (بغداد: جامعة بغداد، كلية الآداب، عدد ١٠٧، ٢٠١٤)

١٧. نمر فهد عبيد الرشيد، "المواطنة"، *الرواق*، (المركز الجامعي أحمد زبانه غليزان-مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية والأنثروبولوجية، عدد ٨، نوفمبر ٢٠١٨)

د - بحوث منشورة:

١. أ.د. إبراهيم نصر الدين، "إشكالية الدولة في إفريقيا"، *ملتقى الجامعات الإفريقية التداخل والتواصل*

في إفريقيا، (الخرطوم: جامعة إفريقيا العالمية،
الكتاب الأول، يناير ٢٠٠٦)

٢. أتيام سايمون، "صراع الأيدولوجية داخل الحركة
الشعبية، الأجندة والتكتيك"، منتدى الفكر، (جوبا:
مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية، نوفمبر
٢٠١٧)

٣. أ.د. طروب بحري، ط.د. فريجة عبد الرحمان،
"المعضلة الأمنية للدولة الإفريقية: دراسة في تأثير
المعامل الاستعماري على تنامي الولاءات الفرعية
دون الوطنية"، الملتقى الوطني: تأثير التعددية
وأزمات الهوية على بناء واستقرار الدولة في
إفريقيا، ٢٠١٧ ، (الجزائر: كلية الحقوق والعلوم
السياسية، جامعة باتنة - ١، ٢٠١٧)

٤. جيلبرت خادياجالا، شرق إفريقيا: الأمن وإرث
الهشاشة، دراسات عالمية، أبو ظبي: مركز الإمارات
للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد ٨٦، الطبعة
الأولى، ٢٠٠٩)

هـ - رسائل علمية:

١. إبراهيم مرغني محمد علي، "مفاوضات السلام السودانية في عشر سنوات (١٩٨٩-١٩٩٩): دراسة تقييمية لمناهج وتعتقدات التفاوض"، رسالة ماجستير، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية التجارة، ٢٠٠٥)
٢. أحمد المبارك محمد الحسن، اتفاقيات السلام السودانية أديس أبابا - الخرطوم للسلام: دراسة مقارنة، رسالة ماجستير، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية التجارة، ٢٠٠٢)
٣. النجيب آدم قمر الدين، مفاوضات السلام السودانية في عشرة سنوات (١٩٨٩-١٩٩٩): دراسة تقييمية لمناهج وتعتقدات التفاوض، رسالة ماجستير، (الخرطوم: جامعة النيلين، كلية تجارة، ٢٠٠٥)
٤. حدادي إيمان، إشكالية انفصال جنوب السودان وأثرها على دول المحور الإفريقي، رسالة ماجستير، (ورقلة: جامعة قاصدي مرياح - ورقلة، قسم العلوم السياسية، السنة الجامعية ٢٠١٤-٢٠١٥)
٥. حنان مراد، مكانة المواطن والمواطنة في المدن -دراسة استشرافية- حالة الدراسة: مدينة بسكرة- أنموذجا، رسالة

دكتوراه، (بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،
جامعة محمد خضير، ٢٠١٦/٢٠١٧)

٦. خالد محمد، تمثلات المثقف للمواطنة في الجزائر، رسالة
دكتوراه، (الجزائر: كلية العلوم الاجتماعية والعلوم
الإنسانية، جامعة أبي بكر بلقايد، السنة الجامعية
٢٠١٥-٢٠١٦)

٧. رحاب عبد الرحمن احمد، التدخل العلماني في جنوب
السودان، أهدافه وآثاره الفكرية: دراسة تاريخية تحليلية،
رسالة دكتوراه، (أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية،
كلية أصول الدين، ٢٠١٠)

٨. رحاب عبد الرحمن أحمد، التدخل العلماني في جنوب
السودان، أهدافه وآثاره الفكرية: دراسة تاريخية تحليلية،
رسالة دكتوراه، (أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية،
كلية أصول الدين، ٢٠١٠)

٩. سميحة دعاس، الصراعات والحروب الأهلية في السودان
دارفور-أنموذجا، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في
تخصص التاريخ المعاصر، (بسكرة: جامعة محمد خضير،
٢٠١٤/٢٠١٥)

١٠. سهام بن ناجي، الدولة الفاشلة في إفريقيا: مقارنة في العلاقة بين الفشل الدولتي وتنامي الحركات الانفصالية - دراسة حالة السودان، رسالة ماجستير، (قائمة: جامعة ٠٨ ماي ١٩٤٥ - قائمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، السنة الجامعية ٢٠١٢-٢٠١٣)

١١. صالح مختار عجب الدور، أثر التدخلات الخارجية في مشكلة جنوب السودان (١٩٥٥-١٩٩٤م)، رسالة ماجستير، (أدرمان: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة أدرمان الإسلامية، ١٩٩٨)

١٢. عادل عثمان حسين حسن، "الدور الوطني للحركة العمالية في السودان ١٩٠٠-١٩٤٦م"، رسالة ماجستير، (الخرطوم: معهد الدراسات الإفريقية الآسيوية، جامعة الخرطوم، أبريل ١٩٨٩م)

١٣. على إبراهيم على، الحوار المباشر بين طرفي النزاع ودوره في احتواء الأزمة في جنوب السودان في الفترة من ١٩٨٩م وحتى ٢٠٠٥م، رسالة دكتوراه، (أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ٢٠٠٥)

١٤. محمد مكي أحمد، البعد الإستراتيجي لحق تقرير المصير لشعب جنوب السودان للفترة ١٩٩٠-٢٠١١م، رسالة

دكتوراه (أم درمان: جامعة أم درمان الإسلامية، معهد
البحوث والدراسات الإستراتيجية، ٢٠١٣)

١٥. مراد طالب، العربي حموش، قضايا الهوية الوطنية في
كتابات المؤرخ يحي بو عزيز، رسالة ماجستير،
(الجزائر: جامعة محمد بوضياف-المسلية، السنة الجامعية
٢٠١٦م-٢٠١٧م)

١٦. مليكة فرحاتي، أزمة جنوب السودان بين الصراعات
العرقية والتدخلات الإقليمية ١٩٨٣م-٢٠٠٥م، رسالة
الماجستير، (بسكرة: كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية،
جامعة محمد خضير، السنة الجامعية ٢٠١٥/٢٠١٦)

١٧. نعيمة زاوي، "الصراعات الإثنية والدينية في إفريقيا
دراسة حالة نيجيريا"، رسالة ماجستير، (الجزائر: كلية
العلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر،
بدون تاريخ نشر)

١٨. وائل علي المهدي أبو كروك، أثر الهويات الإثنية على
بناء الدولة الوطنية في إفريقيا: دولة حوض النيل دراسة
حالة، رسالة دكتوراه، (أم درمان: جامعة أم درمان
الإسلامية، ٢٠١٥)

و- نشرات وتقارير:

١. السودان، نشرة غير دورية، (أسمة: أمانة إعلام التجمع الوطني، أغسطس ٢٠٠٤)
٢. أونما ماكاولي، "الأطفال المنفصلون في جنوب السودان"، نشرة الهجرة القسرية ٢٤، (أكسفورد: مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، نوفمبر ٢٠٠٥)
٣. سارة فويلستيك، "الهوية وحق تقرير المصير"، ورقة إحاطة، (جنيف: مشروع التقييم الأساسي للأمن البشري، ديسمبر ٢٠١٨)
٤. مركز دراسات اللاجئين: السودان، "توقعات وآمال السلام"، نشرة الهجرة غيرالشرعية، (أكسفورد:مركز دراسات اللاجئين، جامعة أكسفورد، ٢٤ نوفمبر ٢٠٠٥)

ز - مصادر صوتية ومرئية:

١. Dr. John Garang New Sudan Speech – قرنق جون- Part ١-٤، الجديد والسودان available on <https://www.youtube.com/watch?v=Tb1EsmoKK4k>, date of entrance ٢١/٧٢٠٢٠
٢. Jeshel Mer Red Army of South Sudan – Special Moments with Dr John Garang de

- Mabior, available on <https://www.youtube.com/watch?v=LDZaY6Dm^I&dateofentrance=26/7/2020>
٣. John Garang Pibor Lecture on agriculture and development, available on <https://www.youtube.com/watch?v=UqwfBkPWNqs>, date of entrance ٢٧/٧/٢٠٢٠
٤. John Garang speaking to POWs (partI), available on <https://www.youtube.com/watch?v=O1gMSuTXYk>, date of entrance ٢١/٧/٢٠٢٠
٥. Sudan TV Interview جون الراحل قرنق د. قصة يحكي قرنق د. جون الراحل "نضاله"، ٨/١١/٢٠١٩، <https://www.youtube.com/watch?v=FaAnFCsu9OU>

٦. جون قرنق يتحدث لقواته في النيل الأزرق، متاح على الرابط <https://www.youtube.com/watch?v=KzXXSO DCIKA>

٧. القائد جون قرنق والعلمانية، متاح على الرابط <https://www.youtube.com/watch?v=WqncX76SH9o>، تاريخ الدخول ٢٠٢٠/٥/٢٥

٨. القائد جون قرنق وشرح مبسط لمفهوم العلمانية، متاح على الرابط التالي

<https://www.youtube.com/watch?v=qy1SG3n>

ASnc، تاريخ الدخول ٢٠٢٠/٧/١٢

٩. محمد سعيد محفوظ يحاور جون قرنق | فبراير ٢٠٠٢، متاح على

<https://www.youtube.com/watch?v=wzQdvohP>

D90، تاريخ الدخول ٢٠٢٠/٨/٨

ح- مصادر إنترنت:

١. أحمد ناجي، "الهجرة من الدولة إلى العشيرة"، التعددية،

٢٠١٩/٤/٢٩، متاح على الرابط التالي:

<https://taadudiya.com/%D8%A7%D9%84%D>

[9%87%D8%AC%D8%B1%D8%A9-](https://taadudiya.com/%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B1%D8%A9-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D9%8A%D8%B1%D8%A9/)

[%D9%85%D9%86-](https://taadudiya.com/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D9%8A%D8%B1%D8%A9/)

[%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84](https://taadudiya.com/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D9%8A%D8%B1%D8%A9/)

[%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-](https://taadudiya.com/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D9%8A%D8%B1%D8%A9/)

[%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D9%8A](https://taadudiya.com/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D9%8A%D8%B1%D8%A9/)

[%D8%B1%D8%A9/](https://taadudiya.com/%D8%A7%D9%84%D8%AF%D9%88%D9%84%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B4%D9%8A%D8%B1%D8%A9/)، تاريخ الدخول ٢٠١٩/١٠/٣.

٢. محمد بشير جوب، "الدول الإفريقية في مستنقع الديون

الخارجية"، قراءات إفريقية، ٢٠١٩/١/٢٩م، متاح على

الرابط <https://cutt.ly/YjuDnuT> ، تاريخ الدخول

٢٠٢١/١/١

خ- مقالات غير منشورة

١. د. الواطن كمبر، "الشماليون بالحركة الشعبية: تحويل الخصوم إلى أصول"، مقال غير منشور

ثانياً- المصادر والمراجع الأجنبية:

A. Documents:

١. IGAD "Secretariat on Peace in the Sudan", **Machakos Protocol**, July ٢٠, ٢٠٠٢.
٢. SPLM economic commission, **SPLM strategic framework for war to peace transition**, (New site: The SPLM Economic Commission, August, ٢٠٠٤)

B. Books:

١. Arop, MadutArop, **Sudan's painful road to peace**, (Booksurge, ٢٠٠٦).
٢. Garang, John, **John Garang Speaks**, (London: KPI Limited, ١٩٨٧)
٣. Guevara, Ernesto Che, **Guerrilla warfare: A method**, (Peking: Foreign languages press, ١٩٦٤).

- ξ. Lino, Edward Abyei, **Dr. John Garang De Mabior Atem a man to know**, (Juba: Rafiki for printing and publishing, ٢٠١٧).
- ο. Mabior, John Garang de, “Pan-Africanism and African nationalism: Putting the African nations in context – the case of the Sudan”, **Pan-Africanism African nationalism Strengthening the unity of Africa and Diaspora**, B.F.Bankie & K.Mchombu (Editors), (Asmara: The red sea press, Inc. Publisher & distributors of third world books, First edition, ٢٠٠٨).
- ٦. Nyaba, Peter Adwok, **South Sudan the crisis of infancy**, (Juba: Rafiki, ٢٠١٦)

C. Articles:

- ١. Aall, Pamela, “Conflict in Africa: diagnosis and response”, **CIGI papers**,
- ٢. Back, Irit, “John Garang’s vision for a “New Sudan” – A contemporary perspective”, **Moshe Dayan Center**, (TelAviv, TelAviv University, Vol ١٠, Num ١٣, ٢٦ July ٢٠١٦).
- ٣. Canada: Centre for international government innovation, No ٧١, June ٢٠١٥).
- ξ. Country In formation and Policy Unit, **Sudan country assessment**, (London: Country Information and Policy Unit, Immigration and Nationality Directorate, April ٢٠٠٤).

- . Dr. JohnGarang's 1987
HeritageInterviewwithAropMadut, (Khartoum: Heritage,
Monday, Nov., 2, 1987, (PAGE 4).
7. Ferrira, Rialize, "Irregular warfare in Africa conflicts",
**Scientia Militaria, South Africa Journal of Military
Studies**, (South Africa: South Africa Journal of Military
Studies, Vol 28, Nr 1, 2010).
8. John, GaiAlier, "Impunity and intimidation: The
muzzling of independence journalism in SouthSudan",
**Saving the news ethnics and the fight for future of
journalists**, (London:Ethnicaljournalismnetwork, 2019).
9. Levinson, Meira, "Citizenship and civic education",
Encyclopedia of educational theory and philosophy,
ed. Denis C. Philips, (Harvard: Harvard university,
2014), P.2
10. Lobakeng, Ms. Remoofiloe, "African solutions to
African problems: aviable solution to wards a united,
prosperous and peaceful Africa?", **Institute for global
dialogue**, (Pretoria: Institue for global dialogue, October
2017).
11. Morrow, Rachel, **South Sudan: conflict mapping, onto
logical security and institutionalized conflict**, (USA:
Generation for peace institute research, June -December
2014).
12. Olaosebikan, Johnson, "Conflicts in Africa: Meaning,
Causes, Impact and Solution", **African Research
Review**, (AdisAbaba: African research review, Vol 4(4),
No. 17, October 2010).
13. Simmons, Mark, Peter Dixon, "Peace by piece
addressing Sudan's conflicts", **Accord**, (London:
Conciliation resources, Issue 18, 2006)

13. The European – Sudanese Public Affairs Council, **The search for peace in the Sudan: A Chronology of the Sudanese peace process 1989- 2011**, (London: The European – Sudanese Public Affairs Council, May 2002).
14. Wama, Lt. Col. Barnabas “SS”, Pro longed wars: The war in Sudan, **Research paper**, (USA: Air command and staff college, March 1997).
15. We, PannLuel, “Was Dr. John Garang a Unionist or a Separatist?”, **SPLM and mass media: Promoting history on falsity**, (Washington DC: South Sudan News Agency, September 28, 2011).

D. Papers:

1. Delaney, Matthew J, “John Garang and Sudanism: A peculiar and resilient nationaliss”, **A senior project submitted for the degree of bachelor of arts of history**, (San Luis OBISPO: faculty of the history department, California polytechnic state universitt, June 2010)

E. Reports:

1. African development bank group, “The political economy of South Sudan”, 2018.

- ϣ. Armed conflict location & eventdataset, “**Country report: South Sudan conflict update**”, July ॲ·ॱॶ.
- ϣ. Blanchard, Lauren Ploch, “The crisis in South Sudan”, **CRS Report**, (Washington: Congressional Research Service, December ॲॲ, ॲ·ॱॳ)
- ξ. Brosche, Johan, “Causes of communal conflicts government bias, elites, and conditions for cooperation”, **the expert group for aid studies**, (Stockholm: Elanders sverige AB, ॲ·ॱϖ).
- ϖ. Democracy Reporting International, “South Sudan prospects for democracy in the world’s newest state”, **Report**, (Berlin: Democracy Reporting International, April ॲ·ॱॱ)
- ϧ. Dowine, Richard, “The state of public health in South Sudan critical condition”, **A report of the CSIS global health policy center**, (Center for strategic & international studies, November ॲ·ॱॲ).
- ϣ. European asylum support office, “Security situation in South Sudan”, ॲξ April ॲ·ॲ.
- λ. FAO, WFP, “FAO/WFP crop and food security assessment mission to South Sudan”, **Special report**, ॱϖ March ॲ·ॱϩ, P.ॱॱ-ॱξ
- ϩ. Hutton, Lauren, “South Sudan from fragility at independence to a crisis of sovereignty”, **CRU report**, (Netherland: Netherland institute of international relations clingendael, March ॲ·ॱξ).
- ॱ·. The World Bank, “Education in the Republic of South Sudan status and challenges for a new system”, **African human development series**, ॲ·ॱॲ.

11. UNICEF, “Exploring the linkages between education sector governance, inequality, conflict, and peace building in South Sudan”, February 2016.
12. United Nation economic commission for African,” South Sudan”, **Country profile**, 2017.

F. Videos:

- o. A speech by John Garang - Full, available on https://www.youtube.com/watch?v=GfnhnDeUg_pQ, Date of entrance 13/3/2020.
6. Dr Garang in Aljazera 11 Oct 2004 part one, available on https://www.youtube.com/watch?v=ydBS^iZFi_hI, date of entrance 20/7/2020.
7. Dr Garang's famous Londona ddrss 2nd of March 2002 part three, available on https://www.youtube.com/watch?v=yJwnVafTE_pM, date of entrance 14/7/2020.
8. Dr John Garang at IOWA state 2002 - Part 2/10, available on <https://www.youtube.com/watch?v=fVYzVa3r1rWc>, date of entrance 20/7/2020.
9. Dr John Garang de Mabio raddressing the new graduate army officers, available on https://www.youtube.com/watch?v=Z_eTjKKzVfs, Date of entrance 27/7/2020.
10. Dr John Garang de Mabior in Pinyudio 1988, available on https://www.youtube.com/watch?v=yAlekbwuh_ag, date of entrance 27/7/2020.
11. Dr. John Garang and Dr. Francis hold press conference in winshington, available on

<https://www.youtube.com/watch?v=wBVLE1iAfiM&t=0v1s>, Date of entrance 23/7/2020.

12. DR. John Garang at IOWA state 2002 - PART 0/10, available on <https://www.youtube.com/watch?v=tW7doQxxwzo&t=0v1s>, Date of entrance 23/7/2020.

13. Dr. John Garang de Mabior in Itang & Panyondu, available on <https://www.youtube.com/watch?v=TLEIJMIR3^&t=204s>, Date of entrance

14. South Sudan Red Army Foundation, available on <https://www.youtube.com/watch?v=TywKObX^BYM>, Date of entrance 26/7/2020.

15. You Can Kill Self Determination Through Self Determination II – The NDA & Peace Through Development, available on <https://www.youtube.com/watch?v=OCInTC CdTzM>, Date of entrance 12/8/2020.

G. Internet:

1. Green, Andrew: “South Sudan’s red army comes of age”, **The Guardian**, (The Guardian, 27/02/2013), available on <https://www.theguardian.com/global-development/2013/mar/27/south-sudan-red-army-comes-age>, Date of entrance 27/7/2020.

2. World population review, 2021, available on <https://worldpopulationreview.com/country-rankings/poverty-rate-by-country>, date of entrance 23/8/2021

٣. Zambakari, Dr. Christopher, “Nation and state building in South Sudan: Violation, development, and democracy”, available on the following link: <https://land.igad.int/index.php/documents-1/countries/south-sudan/conflict-2/9٧٧-nation-and-state-building-in-south-sudan-violence-development-and-democracy/file>, date of entrance ٢/١٠/٢٠٢٠

قائمة المحتويات

الصفحة	الموضوع
٥	كلمة افتتاحية
٦	إهداء
٧	شكرو وتقدير
٢١-٨	مقدمة
٤٩-٢٣	مبحث تمهيدي: إشكالية الدولة الوطنية في افريقيا
٣٢-٢٦	المطلب الأول: الدولة الوطنية في السياق الإفريقي
٣٩-٣٢	المطلب الثاني: مشكلات ونظريات بناء الدولة الوطنية في إفريقيا
٤٩-٤٠	المطلب الثالث: الدولة الوطنية في السياق السوداني
١٢١-٥١	الفصل الأول: العوامل المؤثرة على فكر جون قرنق
٦٣-٥٤	المبحث الأول: النشأة والسمات والخبرات العملية والسياسية
٥٩-٥٥	المطلب الأول: النشأة والتعليم
٦٧-٦٠	المطلب الثاني: السمات والصفات الشخصية
٧٥-٦٨	المطلب الثالث: الخبرات العملية والسياسية
٩٦-٧٦	المبحث الثاني: قضايا عصره والسياق التاريخي والحضاري
٨٣-٧٧	المطلب الأول: قضايا السودان المؤثرة في فكر جون قرنق

٩٠-٨٤	المطلب الثاني: السياق التاريخي
٩٦-٩٠	المطلب الثالث: السياق الحضاري
١٢١-٩٧	المبحث الثالث: الحرب الأهلية والتطورات السياسية في السودان منذ عام 1983 م
١٠٦-٩٨	المطلب الأول: أسباب وأطراف الحرب الأهلية الثانية في السودان
١١٢-١٠٦	المطلب الثاني: تداعيات الحرب الأهلية الثانية في السودان
١٢١-١١٢	المطلب الثالث: المواقف الإقليمية والدولية من الحرب الأهلية الثانية
١٧٣-١٢٣	الفصل الثاني: رؤى جون قرنق حول الدولة الوطنية
١٥٠-١٢٦	المبحث الأول: مشكلة وأسس الدولة الوطنية السودانية في فكر جون قرنق
١٣٥-١٢٧	المطلب الأول: موقف جون قرنق من الحرب الأهلية وقضايا الوحدة والانفصال
١٤٢-١٣٦	المطلب الثاني: أسس الدولة الوطنية السودانية في رؤى جون قرنق
١٥٠-١٤٣	المطلب الثالث: جون قرنق وحل مشكلة السودان
١٧٣-١٥١	المبحث الثاني: المواطنة والهوية في فكر جون قرنق
١٥٩-١٥٢	المطلب الأول: تعريف مفهومي المواطنة والهوية
١٦٥-١٦٠	المطلب الثاني: المواطنة في فكر جون قرنق
١٧٣-١٦٦	المطلب الثالث: الهوية في فكر جون قرنق
٢٢٧-١٧٥	الفصل الثالث: الإطار الحركي لرؤى جون قرنق حول الدولة الوطنية السودانية
٢٠٢-١٧٨	المبحث الأول: الإطار الحركي في المجال السياسي والاقتصادي
١٨٧-١٧٩	المطلب الأول: مبادرات ومفاوضات السلام

١٩٤-١٨٨	المطلب الثاني: اتفاق السلام الشامل
٢٠٢-١٩٥	المطلب الثالث: الإطار الحركي في المجال الاقتصادي
٢٢٧-٢٠٣	المبحث الثاني: الإطار الحركي في المجال العسكري
٢١١-٢٠٤	المطلب الأول: حرب العصابات
٢١٩-٢١٢	المطلب الثاني: الجيش الأحمر
٢٢٧-٢١٩	المطلب الثالث: التجمع الوطني الديمقراطي
٢٥٩-٢٢٩	مبحث ختامي: دلالات رؤى جون قرنق حول الدولة الوطنية بالنسبة إلى واقع الدولة الجديدة في جنوب السودان
٢٤٣-٢٣٢	المطلب الأول: رؤى جون قرنق والوضع السياسي في جنوب السودان
٢٥٢-٢٤٣	المطلب الثاني: رؤى جون قرنق والوضع الاقتصادي والاجتماعي في جنوب السودان
٢٥٩-٢٥٢	المطلب الثالث: رؤى جون قرنق والوضع الأمني والعسكري في جنوب السودان
٢٧٥-٢٦٠	خاتمة
٣٠١-٢٧٦	قائمة المصادر والمراجع
٣٠٤-٣٠٢	قائمة المحتويات